

﴿فتوحات الباعث بشرح فرير المباحث﴾

في احكام ارث الوارث للسلامة الفاضل والحجة الكامل
زينة البلاد الحضرمية وفخر ديارها وصفوة السلالة
العلوية ومولي منارها مولانا السيد الجليل ابي بكر بن
عبد الرحمن بن محمد بن الشيخ شهاب الدين
العلوي الحسيني الشافعي كان الله له
وابقاء ذخيرة للانام على تطاول

السنين والاعوام

آمين

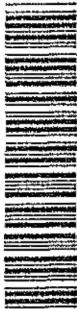
الطبعة الاولى

مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة بمحروسة

حيدر اباد الدكن عمرها الله الى اقصى الزمن

سنة (١٣١٧) هجرية

M. LIBRARY, A.M.U.



AR18596



بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله الذي شرع لعباده فرائض الدين والاحكام * وجعل العلماء ورثة
 لانيائه الكرام عليهم السلام * ويسر لهم اسباب التوصل الى ما قدر لهم
 من القروض في كتابه * وصرف عنهم الموانع القاطنة من المساهمة باصبيائهم
 في شرف العلم وثوابه * وزحزح عنهم حجاب النقص والحرمان الناتج عن
 التخصبات الذميمة * وازلقهم من حسن طوابع الجدد ما ارشدتهم به الى
 المواخاة بقلوب سليمة * ولم يكدر صفو اشتراكهم في نسب تصحيح
 الاصول الراشحة * وجعل انوار علومهم لما عال من ظلمات الجهالة ناسخة *
 والصلاة والسلام على الموضع من المشكلات ما فقد بيا نه * والمغرق في
 بحار الهلكة من حمله على التكذيب برسائله اشهره وطفيانه * سيدنا ومولانا
 ابي القاسم الخيار من الخيار * وصفوة الصفوة من بني مضر بن نزار *
 وعلى اله الطيبين الطاهرين * واصحابه والتابعين اجمعين * فاما بعد * فان مما جل

من العلوم مقداره * وعلا في قنة الفضل **بصير الفاضل** مناره علم الفرائض
الذي هو جوهر الفقه كما قيل ونصف العلم بواضح الدليل * وكيف لا وقد نولت
العناية الربانية بالكلام القديم بيان احكامه وتقسيمه * وحرص سيد الاولين
والاخرين فيما روى عنه على تعلمه وتعليمه * فياله من فضل الكتاب والسنة
دليله * وناهيك بها من بيئة شهيداتها الله ورسوله * ولهذا تسابقت جياذهمم العلماء
في مضمار تحقيق مصادره وموارده * وتبارت اقلام اولى التأليف في تقييد
اوابده وشوارده * فمن موجز اقتصر على ضبط مهمات الفن وعيون مسائله *
ومن باسط اطلق عنان اليراع في تحرير مقاصده ووسائله * وان من اتقن
مختصرات هذا العلم ترتيبا ووضعها واعظمها للبتدين افادة ونفعا * كتاب
تقرير المباحث * في احكام ارث الوارث * لشبختنا خاتمة المحققين في جميع العلوم
والمبرز في ميادين التدقيق في المنطوق والمفهوم * ذي التصانيف الفاتحة
اقفال مال الغنائس من المغاني * والتقارير الكاشفة نقاب الخفاء عن اوجه مخدرات
المعاني * الشيخ العلامة ابي عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن احمد باسودان *
الكندى نسابا والحضرمي بلدا والشافعي مذهبا * والعلوى طريقة ومشرىبا
* جعل الله روضة من رياض الجنة مضجعه ومهاده * واثابه على حسن صنيعه
الحسنى وزياده * وقد الخ على جماعة من اقاربه الانجاب * ان اشرح بما يفتح
الله به مسائل ذلك الكتاب * ظنا منهم ان السراب ماء * وان الهشيم غثاء *
فاخبرتهم ان سارى ظنهم قد استقمر * وان خلب السحاب لا يستطر
فلم يغن عني شرح حالى لديهم * وعاد اعتذاري في القضية اغراء
فاستخرت في هذا الامر من له الخيرة في جميع الامور * وتجاوزت على اسعافهم

جريا على قاعدة البسيط في نظم المسور * وخدمت ذلك الماتن بشرح موضح
 لما اشتمل عليه من الفوائد * تم للمجاهد المؤلف رحمه الله فيه من المقاصد * سلك
 فيه طريقا وسطا بين طرفي البسط والاختصار * وتعرضت فيه لذكر مهم
 الخلاف بين الائمة الاربعة الا برار * عطيا غارب الثبوت في النقل عن معتمدات
 الكتب * متحررا حسب الامكان وضع الهناء مواضع النقب * فبما بعون الله
 وتيسيره كتابا يقرى ويته الناظر * وينشرح بمطالعة صحائفه الخاطر * وليس
 لي من ذلك الا الجمع والترتيب * وادراج المسائل تحت تراجم البواب *
 وسميته فتوحات الباعث بشرح تقرير المباحث * مبتهلا الى الله عز وجل ان
 يعمم به نفع الطالب * وان يجعله خالصا لوجهه الكريم من الشوائب * وهذا
 اول ما فتح به الوهاب * من شرح ذلك الكتاب قال المؤلف رحمه الله تعالى

* بسم الله الرحمن الرحيم *

الكلام على البسملة شائع ذائع ولكن لا بد من التبرك بنزول الكلام عليها
 فنقول او لا ابتداء المؤلف كتابه بالبسملة نطقا بدلالة قرينة المقام وان من
 كتب شيئا تلفظ به غالبا وكتابة بدليل المشاهدة اقتداء بالكتاب العزيز في
 ابتدائه بها في الترتيب التوقيفي لا في الانزال كما هو مقرر كسائر الكتب المنزلة
 بدليل قوله صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب وهي
 باللفظ العربي على هذا الترتيب من خصوصيات هذه الامة وعملا بنحو كل
 امر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء جزم او اقطع
 روايات * فقوله في الحديث ذي بال اي حال يهتم به شرعا بان لا يكون
 من سفاسف الامور ولا محرم ما ولا مكروها لذاتها وقوله فيه فهو ابتداء كل

الثلاثة من باب التشبيه البليغ وهو ما حذف فيه أداة التشبيه ووجه الشبه
 للبالغة * ووجه الشبه في الكل مطلق النقص لان الابر مقطوع الذنب
 والاجذم من ذهب انامله من الجذام والاقطع مقطوع اليد ولا معارضة
 لهذا الخبر بقوله صلى الله عليه وسلم كل امرئ بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الخ لان خبر
 البسملة محمول على الابتداء الحقيقي وخبر الحمدلة محمول على الابتداء الاضافي
 ولان شرط التعارض تساوى الحدين وليس كذلك هنا لان حديث
 البسملة اصح وبقي لدفع التعارض اوجه مذكورة في مواضعها ثم ان الباء
 من البسملة ان جعلت زائدة فلا تحتاج الى متعلق كما هو ظاهر وان جعلت
 اصلية فهي متعلقة بمحذوف وهو اما اسم او فعل وكل منها اما خاص او عام
 فهذه اربعة اقسام وكل واحد من الاربعة اما مقدم او موخر فهي ثمانية والاولى
 تقديره فعلا لان الاصل في العمل للافعال وخالصا لان كل شاعر في شيء
 يضمن في نفسه ما جعل التسمية مبداء له وموخرافادة الحصر ولتقديم الاسم
 الكريم فيكون بسم الله الرحمن الرحيم اولف * وكونها المصاحبة على وجه التبرك
 اولى منها للاستعانة لدخول الاستعانة على الآلة وجعل اسم الله تعالى
 آلة مقصودا لغيره اساءة ادب * والاسم ما دل على المسمى لا ما قابل
 الفعل والحرف في اصطلاح النحاة والكلمة والاداة في اصطلاح اهل المعقول
 وهو مشتق من السمو بمعنى العلو او من السمة وهي العلامة وهو عند المحققين
 غير المسمى الا ان اريد به المدلول فهو عينه ولفظ الجلالة علم شخصي على
 الذات فقط الممين بكونه واجب الوجود المستحق لجميع الكمالات وهو الاسم
 الاعظم عند الجمهور وازضافة الاسم اليه بيانية ان اريد به اللفظ وحقيقة على

معنى اللام ان اريد به الذات الاقدس والرحمن والرحيم صفتان مشتقان
من رحم المتعدي بنيتا للبالغة والرحمن ابلغ لاغلبية زيادة البناء على زيادة
المعنى والرحمة عطف وميل قلبي يقتضى التفضل والا حسان والمراد هنا
غايته وهو الاحسان لاستحالة الرحمة بالمعنى الوضعى في حقه تعالى فالرحمن
والرحيم بمعنى المحسن او يريد الاحسان لكن الرحمن بمعنى المحسن بجلائل
النعم والرحيم بمعنى المحسن بدقائقها والجمع بينهما للاشعار بانه ينبغي ان يتطلب
منه تعالى دقايق النعم كما يتطلب منه جلائلها وتعتري البسملة الاحكام الخمسة
فالوجوب كالبسملة في الصلاة عند الشافعية والتدب كالبسملة في الوضوء
والاكل * والاباحة كالبسملة للقيام والقعود كما مثله بعضهم * والكرهية
كالبسملة للكروية لانه كاكل البصل والنظر الى فرج الحليلة والحرمة كالبسملة
للمجرم لانه كشرب الخمر ونحوه * الحمد لله الباقي وما سواه فان * الحمد لغة
على ما ذهب اليه المحققون هو الثناء باللسان على الجميل من نعمة او غيرها
فالثناء جنس شامل لمطلق الوصف بالجميل وقولهم باللسان تنصيص على
مورد الحمد وتوطئة للفرق بينه وبين الحمد الاصطلاحي الآتى تعريفه ودفع
لاحتمال اطلاق الثناء على غير فعل اللسان مجازا وقولهم على الجميل مخرج
لثناء به لا على جهيل صادر من المحمود كداحج الشعراء للفسقة على شرب
الخمر وقتل النفس مثالا لانه وان كان ثناء باللسان بقصد المعنى لكن لا على
الفعل المحمود فيهم وقولهم من نعمة او غيرها نصريح بتمعلق الحمد والا فالتهريف
انما هو لفادة تصور ماهية الحمد لا بيان عمومها ولا حاجة هنا الى تقييد الثناء
بالجميل احترازاً من كون الثناء يستعمل في الخير والشر لانه لا يستعمل في الشر

الحمد لله
الباقي وما
سواه كان

الامشاكلة كما هو واضح ولا حاجة ايضا الى التقييد بكونه على جهة التعظيم احتراماً
 من الاستهزاء لانه ليس ثناء حقيقة اذا المتبرقصد المعنى لا مجرد التلطف ولا حاجة
 ايضا الى تقييد الجميل بالاختبارى لانه ليس بشرط في الحمد ايضا كما يدل
 عليه قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاماً محموداً والحديث المأثور وابعته
 مقام محمود الذى وعدته ولا يسوغ صرف معنى الحمد في الآية والحديث
 عن الظاهر بجعله حمداً مجازياً من باب وصف الشئ بوصف صاحبه كالكتاب
 الكريم والاسلوب الحكيم لان كلامه تعالى وكلام رسوله اصل في الاستناد
 واخرى بالتمسك بهما من غيرهما والمثال المصنوع وهو قولهم مدحت اللؤلؤة
 على صانها ولا يقال مدحت لا اعتبار له بازاء كلام الله وكلام رسوله فهو والمدح
 مترادفان كما قاله الزمخشري ومع هذا فالتقييد بالاختيارى يوجب اشكالا
 في حمد الله لانه وصفات ذاته لانها ليست باختياره عندهم والا لزم حذوها
 لما عرف في موضعه ويحوج ايضا الى تاويل في الحمد على الملكات النفسية
 كالشجاعة والحلم ونحوها واصطلاحاً فعل يبنى عن تعظيم المنعم بسبب الانعام
 سواء كان ذكر باللسان او اعتقاد او محبة بالجنان او عملاً وخدمة بالاركان
 ويراد فيه الشكر اللغوى اما الشكر الاصطلاحي فهو صرف العبد بجميع ما انعم الله
 به عليه فيما خلق لاجله وظاهر ان النسبة بين الحمد اللغوى وبين كل من الحمد
 الاصطلاحي والشكر اللغوى هي العموم والخصوص الوجهى فتصادق الطرفين
 متحقق في الثناء باللسان في مقابلة انعمة وتفارقهما متحقق في صدق الحمد اللغوى
 وحده على الثناء بالعلم والشجاعة ونحوهما وفي صدق الحمد الاصطلاحي والشكر
 اللغوى وحدهما على المحبة بالجنان والخدمة في مقابلة الاحسان اما النسبة بينهما

وبين الشكر الاصطلاحي فهما اعم منه مطلقا لصدقهما على جميع افرادهما ولا عكس
 اما النسبة بينهما وبين الحمد اللغوي فالبيان ان عدم صدق كل من التعريفين على فرد
 من افراد الاخر وماتهما فتعليه الفقهاء وتناقضهما من ان الشكر الاصطلاحي
 اخص من الحمد اللغوي مطلقا غلط منشاؤه بتحقيق الحمد اللغوي بتحقيق الشكر
 الاصطلاحي ولا عكس غير ان هذا التحقيق انما هو تحقيق الجزء لا تحقيق الكل
 وهو غير معتبر في النسب لا تحقيق الكلي بتحقيق الجزئي المعتبر هنا والله اعلم
 واللام في الحمد للنسب او للاستفراق وعلى كلا التقديرين تكون جميع
 المحامد مختصة به تعالى ويمكن ان تكون للمهداة الى نحو الحمد
 المضاعف المحبوب المرضى الذي ذكره صلى الله عليه وسلم بقوله الحمد لله
 اضعاف ما حمده جميع خلقه كما يحبه ويرضاه واختار اسمية الجملة وعدل
 عن فعليتها ناسبا بالكتاب العزيز ولكونها محلاة بافادة الدلالة على الثبات
 والدوام بالقرينة والفعلية عاطلة عن ذلك وقوله الله متعلق بمخبر خبر
 الحمد اي ان الحمد محكوم بشبوته لله تعالى فاللام للاختصاص او الملك
 او الاستحقاق وتقدير المتعلق بمادة الثبوت شامل للاحتتمالات الثلاثة وخص
 هذا الاسم بالذكر اشارة الى انه تعالى مستحق للحمد بذاته فلهذا الميات بغيره
 من اسمائه تعالى كالحالق والرازق مما يؤم ذكره اختصاص استحقاقه تعالى
 للحمد بسبب وصف دون وصف وقوله الباقي اي المستمر الوجود الى
 ما لانهاية له وهو من اسمائه تعالى وقوله وما سواه فان جملة حاله او مستانفة
 اتي بها دفعا لما يوسوس به بعض الملحدين من وجود مشارك له سبحانه وتعالى
 في البقاء تعالى الله عن ذلك لان وجود بقاءه سبحانه وتعالى ثابت بالبرهان

عقلا وبقاء ما سواه من الجنة او نار او غيرهما يستحيل عدمه عقلا
وهذه الفقرة من كلام المؤلف ناظرة الى قوله تعالى كل من عليها فان ويبقى
وجه ربك ذي الجلال والاكرام واثرا للمؤلف هذا الاسم الكريم بالذكر
هنا بعد لفظ الجلالة رعاية لبراعة الاستهلال بذكر ما يناسب هذا الفن
لان احكامه متعلقة بما بعد الموت الذي ماله فناء الاجساد قال المؤلف رحمه الله
❦ والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بد ين الحق الى الانس والجان ❦
اني بالصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم في صدر الكتاب عملا بخبر من صلى
على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب
واني بالسلام معها امثالا لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
ولكون الظاهر من الآية طلب الجمع بينها كره المتأخرون افراد احدهما عن الآخر
وقال المتقدمون انه خلاف الاولى والمشهور ان الصلاة حقيقة لغوية في الدعاء
وحقيقة شرعية في الاركان المخصوصة ومجاز في الرحمة المقرونة بالتعظيم فتكون
صلاة الله سبحانه وتعالى على رسوله من الاخير والمراد منها زيادة التكريم
والاعظام اذ هذا غاية الرحمة والمراد منها وتكون صلاة الملائكة والانس
والجن عليه صلى الله عليه وسلم من الاول والجملة هنا خبرية لفظا انشائية
معنى ولو جعلت خبرية لفظا ومعنى لم يكن المخبر بها مصليا على ان بعضهم يجوز
ذلك واحتج بالتمكن الاطالة بذكره والصحيح انه صلى الله عليه وسلم ينتفع
بصلاته عليه كما ينتفع السيد بخدمة عبده الا ان الادب ان يلاحظ المصلي
انتفاع نفسه بالصلاة كما يلاحظ العبد انتفاع نفسه بخدمة سيده وهو اختار
التعبير بالصلاة وهي اسم مصدر وعدل عن الاصل وهو النصيلة لايهام الاصل

والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
المبعوث بد ين
الحق الى الانس
والجان

التصليية بمعنى التعذيب قال تعالى وتصلية جحيم * وعبر بالسلام ولم يعبر بالتسليم
مع انه لا ايهام فيه ليناسب التعبير بالصلاة * والسلام حقيقة لغوية في الامان
ومنقول شرعي في التجهة والمراد على الاول تامينه صلى الله عليه وسلم مما يخاف
على امته لانه معصوم او على نفسه على ما قيل انه يحتمل نسيانه العصمة عند
اشتداد الكرب في المحشر وعلى الثاني مخاطبته بكلامه القديم خطابا بالاعلى
رفعة مقامه والاعتناء به كما يحى بعضنا بعضا وقوله على سيدنا السيد من يفوق
قومه * وقيل هو من يحتاج اليه في الشدايد لدفع المكروه * وقيل هو الحليم
وقيل هو من يستوى ظاهره وباطنه والنبي صلى الله عليه وسلم متحل بقلائد جميع
هذه المعاني * واطلاق السيد عليه صلى الله وآله وسلم مأخوذ من قوله عليه
السلام انا سيد ولد آدم يوم القيمة ولا فخر والتخصيص في الحديث بيوم القيمة
لظهور السيادة هناك اتم ظهور * وقوله محمد بدل من سيدنا وهو علم منقول
من اسم مفعول المضعف سمي به نبيا صلى الله عليه وآله وسلم بالهام من الله تعالى
لجده * عبد المطلب * وخصه هنا بالذكور ون غيره من اسمائه عليه الصلاة
والسلام لكونه اشرفها واشهرها واكثرها استعمالا * ولان الله تعالى ذكره
في القرآن في سياق الامتداح * ولكونه مقرونا بابا اسمه تعالى في كلمتي الشهادة
وقوله المبعوث بد ين الحق اى المرسل به * والد ين لغة ما يتدين اى يعبد به
ولو باطلا كما يدل عليه قوله تعالى لكم دينكم ولي دين وقوله تعالى ومن يتبع
غير الاسلام دينا فلن يقبل منه واصطلاحا ما شرعه الله لعباده على لسان نبيه
من الاحكام فهو مقصود على الدين الحق و اضافته الى الحق بانيه قال عز
من قائل ان الدين عند الله الاسلام * وقوله الى الانس والجانب متعلق

باسم المفعول وأل فيها للاستغراق والانس هم البشر والجان هم ارواح
مجردة * وقيل هم اجسام يغلب عليها عنصر النار والهوى وقيل نفوس بشرية
مفارقة ابدانها * وعلى كل فاهم عقول وفهم وهم مكافون ونبينا صلى الله عليه وسلم
مرسل اليهم قال امام الحرمين في الارشاد وقد علمنا ضرورة انه صلى الله عليه
وسلم ادعى كونه مبعوثا الى الثقلين وقال ابن تيمية اتفق على ذلك علماء السلف
من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين * وقال ابن عبد البر لا يختلفون في انه صلى الله
عليه وسلم بعث الى الانس والجن وهذا ما فضل به على الانبياء وقال ابن حجر
ثبت التصريح بذلك في حديث * وكان النبي يبعث الى قومه وبعث الى الانس
والجن اخبرجه البزار فان قيل يلزم من عموم البعثة الى جميع الانس والجن عموم
التبليغ وكيف يستقيم وهو لم يبلغ الا من اجتمع به اجيب بان المراد من التبليغ اللزوم
للبعثة ما هو اعم من ان يكون مباشرا او بالواسطة والله اعلم * وعلى آله واصحابه
واولاده واتباعهم باحسان * اصل آل اهل ا واول بدلالة تصغيره على اهيل
وأويل وخص استعماله في الاشراف ومن له خطر فلا يقال آل الحجام فلان
مثلا * واختلف في المراد بال النبي عليه وعليهم السلام فعند الشافعية انهم موثقوا
ابن هاشم وبنو المطلب * ومعتد المالكية والحنابلة انهم بنو هاشم فقط *
وخص الحنيفة فرقا آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس وآل الحارث
وقيل هم امته وقيل اتباعه وقيل من يؤول اليه نسباً وهم الذين تحرم عليهم الصدقة
او نسبة صورية وهم العلماء المتشرعون او نسبة حقيقية وهم الانقياء والاولياء *
ومن اجتمع له النسب مع شئ مما رفنور على نور والمناسب في مقام الدعاء تفسيره
بالعموم * والصلاة على آل تبعاً كما هو مطلوب اتفاقاً لقوله صلى الله عليه

وعلى آله واصحابه
واولاده واتباعهم
باحسان

وآله وسلم لاتصلوا على الصلاة البتراء قالوا وما الصلاة البتراء يا رسول الله
 قال تقولون اللهم صل على محمد وتمسكون * بل قولوا اللهم صل على
 محمد وعلى آل محمد * وفي الصلاة عليهم استقلالاً خلافاً بين أهل السنة
 * فقبل مكرهه وقيل خلافاً الأولى وقيل بمنوعة * والراجح الثاني لكونها
 من شعار الأتباع * والأصحاب جمع صاحب أو جمع صاحب بكسر الحاء
 أو جمع صاحب بسكون الحاء اسم جمع والمستعمل في موضع مفرد هـ الصحابي
 بالفتح نسبة إلى الصحابة * والصحابي من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم
 مؤمناً به يبدنه في محل التعارف * ولو لحظت وإن كان غير ميم * سواء روى
 عنه شيئاً أم لا * والتقييد بالموت على الإسلام شرط لدوام الصحبة لا لأصلها
 فمن ارتد ومات مرتداً كعبده الله بن خطل فليس بصحابي * وقوله وأولاده
 أولاد الرجل من ينتمي إليه سواء أدى بذكر أو بانثى * وذكر المؤلف
 الأولاد مع أن أغلبهم داخل في الآل * ليشمل الصلاة والسلام من كان
 من أولاده عليه السلام * من غير الآل لأن النسبة بين كل من آله وأصحابه
 وأولاده عليه السلام العموم والخصوص الوجهي * لتحقيق صدق الثلاثة
 في مثل الحسينين وانفراد الآل عن الأصحاب والأولاد في مثل الرشيد
 والمأمون * وانفراد الأصحاب عن الآل والأولاد في مثل الصديق والفاروق
 وانفراد الأولاد عن الآل والأصحاب * فبين أمه شريفة وهو من غير بني
 هاشم وبني المطلب * وهذه النسبة باعتبار تفسير الآل ببني هاشم والمطلب
 أو ببني هاشم فقط أو بمن خصهم الحنفية * أما إذا فسر بكل مؤمن فالنسبة
 بين الآل وبين كل من الصحابة والأولاد العموم والخصوص المطلق كما هو

ظاهراً (لا يقال) لو خرج احد من اولاده عليه السلام عن الملة عصمه الله
من ذلك لكان غير داخل تحت عموم الآل الذين هم كل مو من فتكوت
النسبة حينئذ العموم والخصوص الوجهى ايضا لانا نقول هذا فرض ممتنع
اذ من المستحيل شرعاً عند اهل التحقيق كفر احد من ذريته عليه السلام
وقد اطلنا النقل في هذا في كتابنا الشاهد المقبول بفضله ابتداء الرسول
فاطلبه ان اردته وقول المؤلف وتابعيهم باحسان بالتابعون جمع تابع
والمراد منه هنا التابعى وهو من اجتمع بالصحابى اجتماعاً متعارفاً وطول
الاجتماع ليس بشرط كما في الصفاى مع النبى على ما صححه ابن الصلاح
والنوى وهو المعتمد به ولا يشترط التمييز فى التابعى ايضا عندنا معاشر الشافعية
ويستأنس لافضلية التابعين على من بعدهم بقوله عليه الصلاة والسلام
خير القرون الذين يلونى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم والباء فى قوله باحسان
للملاسة او بمعنى فى اى وعلى تابعيهم تبعية متلبسة بالاحسان او تابعيهم
فى الاحسان والمراد بالاحسان التقوى والايمان وهو الاولى يشمل عصاة المؤمنين
ولما فرغ المؤلف من مسنون الابتداء والحمد والصلاة على النبى وآله
وصحبه شرع فيها هو المقصود من الكتاب فقال وبعد هذه كلمة يوتى بها
للانتقال من اسلوب الى اخر وهو طرف زمانى مبثى على الضم الحذف
المضاف اليه مع كون معناه منوياً ما مع نية لفظه فيجوز نصبها على الظرفية
الا انه غير شهير وقد اشتهر ان اصلها الثانى اما بعد وان الواو فيها نائية عن اما
بدليل لزوم الفاء فى حيزها وهو هذا هو المستحب لثبوت نية عليه السلام
به فى خطبه ومراسلاته وان الاصل الاصيل مما يمكن من شئ بعد الحذف

ما قبل بعد واقعت امامه هو معنى كونه اصلاً ما أن التركيب حقه ان
 يكون هكذا ولم يوت به * لانه نطق به ثم حذف * لانه لم ينقل عن العرب
 الا بيان بذلك الاصل في خطبهم او مراسلاتهم * والخلاف مشهور في اول
 ناطق بها ف قيل ادم * وقيل يعقوب * وقيل داود * وهو الاقرب * وكانت
 له فصل الخطاب * وقيل كعب بن لؤى * وقيل يعرب * وقيل سبجان بن
 وائل * وقيل قس بن ساعدة الايادي * فهذه فوائد * الفاء واقعة في
 جواب الواو والنائبة عن اما * او في جواب اما النائبة عنها الواو * وهذه فوائد
 مبتدأ وخبر * والمشار اليه هنا مسائل هذا الكتاب الموجودة في الذهن سواء
 اتقدمت الاشارة على جمعها * او تاخرت والفوائد جمع فائدة وهي لغة
 ما استفيد من علم او مال او جاه وعرف المصلحة المرتبة على الفعل من حيث شأنها
 ثم تروى نتيجته والمراد بها هنا ما يستفاد من المعاني * في علم الفرائض * متعلق
 بمحذوف وهو ما خبر به خبرا ووصف به او حال من المشار اليه او خبر
 لمحذوف تقديره هي وتعريف علم الفرائض سيأتي قريبا في كلام المؤلف * قيدتها *
 اثبتتها بالكتابة لكيلا تنسى والجملة حال صاحبها مفسر ضميرها وهو الفوائد
 والمعنى اشير اليها حالة انما هي لتقييدها * وهي نافعة لمريدها * الواو
 للاستئناف اولى منها للحال * وبالله التوفيق * اخر المستند اليه في هذه الجملة ليفيد
 القصر فيكون المعنى ان التوفيق مقصور على الاتصاف بكونه بالله فهو من
 باب قصر الموصوف على الصفة لا العكس والتوفيق هو جعل فعل العبد موافقا
 لما هو خير في حقه قال المؤلف نعم الله به * باب * خبر مبتدأ محذوف تقديره
 هذا باب والباب لغة فرجة في الخائط تصل بها من داخل الى خارج ومن

فهذه فوائد
 في
 علم الفرائض
 قيدتها
 وهي نافعة
 لمريدها
 وبالله
 التوفيق
 باب

خارج الى داخل واصطلاحاً اسم لجملة متميزة من الالفاظ الدالة على معاني
منصوصة تشتمل غالباً على فصول وفروع وتنايه وابعاث واما بوبت الكتب
لانه ادعى لحسن الترتيب واسهل لاستخراج المسائل من مضامنها علم الفرائض
هو فقه المواريث وعلم الحساب الموصل الى معرفة ما يخص كل ذي حق من
التركة علم ان حقيقة علم الفرائض مركبة من جزئين احدهما فقه المواريث
خرج به فقه غيرهما كالصلاة والصوم والجزء الثاني هو الجزء الموصل من
علم الحساب الى معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة مخرج به اجزاء
الحساب التي لا توصل بها الى ذلك كالارثما طيقي ونحوه وفي تعبيرهم في
التعريف بعلم الحساب الموصل ايها ان جميع علم الحساب جزء من علم
الفرائض وان قولهم الموصل انما صفة لما هبة الحساب لا للجزء المخصوص
فما ذكر هنا اولى والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة اي مقدرة لما فيها
من السهام المقدرة فعملت على النصيب وصارت لقباً لهذا الفن هذا
تعريف علم الفرائض وهو موضوعه التركات والمدد ووضعه النبي عليه
افضل الصلاة والسلام واسمه كما سبق علم الفرائض والمواريث واستمداده
من الكتاب والسنة والاجماع وحكمه الوجوب العيني او الكفائي
ومسائله قضاياه التي تطلب نسب مهمولاتها الى موضوعاتها كما ستراها ضمن
الكتاب وفضله انه جزيل كما حث عليه النبي عليه السلام تعلموا وتعلموا وكما قيل فيه
انه نصف العلم وهو الفقه ونسبته الى غيره انه من العلوم الشرعية
والرياضية وفائده الاقتدار على تعيين السهام لذويها وغايتها اصال الحقوق
الى ذويها والتركة بمعنى التركة كالمطلبة بمعنى المطالبة ما خلفه

علم الفرائض
هو فقه
المواريث
وعلم
الحساب
الموصل الى
معرفة ما
يخص كل
ذو حق
من التركة
والتركة
ما خلفه

الميت من مال * ومنه دية تؤخذ من قاتليه لدخولها في ملكه فقد يرا
 * او حق * نكحها رشفعة وقصاص وحده قذف واختصاص كالعاج
 والخمر المحترمة ونحوهما * واكثر ما يتعلق بتركة الميت * اعاد لفظ الميت
 في موضع اضماره لنكتة زيادة التمكن عند السامع كافي قوله تعالى قل هو الله
 احد الله الصمد ولم يقل هو الصمد لانه * خمسة حقوق * لازائد
 عليها بدليل الاستقراء من موارد الشرع * مرتبة * اى مقدم بعضها
 على بعض * قال الباجوري رحمه الله الحق المتعلق بالتركة اما ثابت قبل الموت
 واما ثابت بالموت * والاول اما متعلق بالعين او متعلق بالذمة * والثاني اما
 للميت وهو مؤن التجهيز * واما لغيره وهو اما ان يكون ثبوته من جهة الميت بحيث
 يكون له تسبب في ذلك وهو الوصية او لا وهو الارث فالجملة خمسة حقوق
 انتهى * اولها * عندنا وعند الحنفية والمالكية * الحق المتعلق بعين
 التركة * وانما قدم على مؤن التجهيز لان صاحبه كان يقدم به في الحياة لكن
 تعلق الفرع بعين مال المحجور عليه بالفلس لا يقتضى تقديم حقهم على مؤن
 التجهيز بل مؤن التجهيز مقدمة ولما كانت صور تعلق الحق بالعين غير موصورة
 فيما ذكره المؤلف اشار اليها بكاف التمثيل فقال * كازكاة * اى عندنا
 خلافا للحنفية والحنابلة فهي عندهم من جملة الديون المرسلات وصورتها ان
 تعلق الزكاة بالنصاب ويكون النصاب باقيا فتقدم الزكاة وما ذكره السبكي
 من انه لا حاجة لذكرها هنا لانه ان كان النصاب باقيا فلا يصح ان تعلق الزكاة
 بالنصاب تعلق شركة فلا يكون قدر الزكاة تركة اجاب عنه شيخ الاسلام بصحة
 اطلاق التركة على المجموع الذي منه قدر الزكاة مع القول بالاصح من ان تعلقها

الميت من مال
 او حق
 و
 يتعلق بتركة
 الميت
 خمسة حقوق
 صرته
 اولها
 الحق المتعلق
 بعين التركة
 كالزكاة

تعلق شركة نظرا لجواز تادية الزكاة من محل آخر ذكره في شرح الترتيب * اما لو تلف
 المال الا قدر الزكاة فالمتعمد ما استغفاره الا ذرعي من انه لا يقدم المستحقون
 الا بخصه الزكاة فقط من الباقي ولو تلف جميعه نعلقت الزكاة بذمة الميت وصارت
 من الديون المرسله في الذمة وهي مؤخره عن مؤن التجهيز كما سيأتي * و * كارش
 * الجناية * المتعلق برقبة الجاني * وصورته ان يقتل العبد نفسا او يقطع طرفا خطأ
 او شبه عمد او عمد اعنى عنه مستحق القصاص على مال او لا قصاص فيه كقتله ولده
 او تلف مال انسان بغير تسليطه ثم مات السيد وارث الجناية متعلق برقبة العبد
 فالجاني عليه مقدم في هذه المسائل بالاقول من قيمة العبد وارث الجناية * والرهن *
 اى المال المتعلق بعين المرهون من حيث الرهن * وصورته ان تكون التركة او بعضها
 مرهونة بدين على الميت فيقضى من المرهون دينه مقدما على مؤن التجهيز وسائر
 الحقوق * ولو جنى العبد المرهون قدم حق الجاني عليه لاختصاص تعلقه برقبة
 الجاني وتعلق حق المرثين برقبته وبالذمة معها * والزكاة مقدمه عليها كما في شرح
 الجمعري * ومن الحق المتعلق بالعين ايضا سكنى المعتدة عن وفاة فتقدم بها على
 غيرها * ومنه ايضا حصه العامل في ربح القراض وصورته ان يقارض رجلا على مائة
 دينار مثلا ثم يربحها او الربح بينهما مناصفة مثلا وقبل قسمته مات رب المال فالعامل
 مقدم بخصه الربح * وبقي للحق المتعلق بالعين افراد اخر مذكورة في المذ * ولاست *
 وجهها مقدمة على مؤن التجهيز خلافا للحنابلة فان مؤن التجهيز مقدمة عندهم
 على جميع الحقوق * وثانيها * اى الحقوق المتعلقة بالتركة * مؤن التجهيز * للميت
 * بالمعروف * اى نظر اليساره واعساره من غير اسراف ولا تقير لا نظر الجارى
 عادته في حياته من الاسراف والتقير * وقدمت على الديون المرسله في الذمة

لنقله صلى الله عليه وسلم في العمرم الذي مات حين وقصته نأقذه كفنوه في ثوبيه
ولم يستفصل ❖ وترك الاستفصال في قولي وقائع الاحوال ينزل منزلنا العموم
في المقال ❖ واذا ثبت ذلك في الكفن ففي معناه سائر مؤن التجهيز ❖ ولانه اذا حجب
على الحى بفلس قد بما يحتاج اليه على دين الفرما كذا الميت بل اولى لا تقطاع
سعيه بخلاف الحى ❖ ويستثنى عند نامعشر الشافعية وكذا عند الحنيفة مؤن
تجهيز زوجة المؤسر التي تجب نفقتها وهو من تلزمه نفقة المؤسرين ❖ ولو كان
يساره بما انفجر اليه بالارث ❖ ومثلها اخاد متها غير المكثرة مؤن تجهيزها على
الزوج عندنا وعند الحنفية على المعتمدو ان كانت غنية ❖ والوجه فيه ان علاقة
الزوجية باقية لانه يرثها وينسلها ❖ اما عند المالكية والحنابلة فلا استثناء بل
تتعلق بتركها وان كان الزوج غنيا ❖ ووجهه ان التجهيز من توابع النفقة
وجودها انما هو الاستمتاع وقد انقطع بالموت ❖ وتجهيز الميت الفاقد لما يجهزه
واجب على من وجبت عليه نفقته ولو بالقوة كما اذا كان الميت الفاقد لما ذكر
ابنا بالفا صحيحا او مكائبا اعجز الاول بالموت ولا نفساخ الكتابة في الثاني
فان لم يوجد من تلزمه النفقة او كان فقيرا كفن من بيت المال شوب واحد
ومثله من كفن مما وقف على الاكفان ❖ فان تعذر تكفينه من بيت المال فعلى اغنياء
المسلمين تكفينه فرض كفاية ❖ وثالثها ❖ اى الحقوق المتعلقة بالتركة
❖ الديون المرسلة في الذمة ❖ اى المطلقة عن تعلقها بعين التركة ❖ وانما
قدمت على الوصية لانها حق واجب على الميت اذ آوّه والوصية تبرع فلذلك
اخرت ❖ وتقدم بها على الدين في نظم الاية للاهتمام بشانها لانها مأخوذة لافي
مقابل شئ ومن شان النفوس ان تشع بما يعطى مما نأوقد بينت السنة تقديم الدين

عليها فقد روى عن علي رضي الله عنه انه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ بالدين قبل الوصية * وتعلق بالتركة كلها وان لم تستغفر قها كتعلق ارش الجنابة برقة الجاني سواء كان الدين لله كالخمس الواجب والكفارة او لا * دمي كالقرض والثلث * ويجب على الصحيح عندنا معاشر الشافعية تقديم دين الله تعالى على دين الادمي اذا ضاقت التركة عنها لقوله صلى الله عليه وسلم دين الله احق بالقضاء * وعند الحنفية والمالكية يقدم دين الادمي لبنائه على المشاحة * ودين الله على المسامحة * وعند الحنابلة يتخصصون على نسبة ديونهم كمال الفليس سواء كانت الديون لله او للادميين او مختلفة * وللحنفية تفصيل في دين العباد * وهوان دين الصمعة مقدم على دين المرض * وما اقر به في المرض انه لزمه في الصحة ان علم بنير اقراره فهو دين صحة والا فدين مرض * وتفصيل في دين الله وهو انه ان اوصى به وجب ادائه من ثلث ما بقي بعد دين العباد والالم يجب والله اعلم * رابعها * اي الحقوق المتعلقة بالتركة * الوصايا * من المكلف الحر ولو سفها فلا تصح عندنا وفاقا للحنفية من صبي ولو صراها على الاظهر * والثاني تصح من المراهق وفاقا للمالكية وعند الحنابلة تصح من مميز العقل الوصية والشرط في تقديمها على الارث ان تكون * بالثلث * اي ثلث ما بقي بعد الدين وموزن التجهيز لاثلاث جميع التركة * فما دونه * والمستحب على ما في امالى السرخسي ان يكون خمس المال حيث كان ورثته اغنياء والا فالورثة اولى بصدقته والشرط في ذلك ايضا ان تكون * لاجنبي * موجود حال موت الموصي والمراد بالاجنبي من لبس بوارث للميت بالفعل لقوله صلى الله عليه وسلم

ان الله يصدق عليكم بثبات اموالكم في آخر اعماركم زيادة لكم في اعمالكم * ولانه
 صلى الله عليه وسلم جعل الخيف في الوصية من الكبائر والخيف هو الوصية
 للوارث والزيادة على الثلث * فالوصية بما زاد على الثلث للاجنبي متوقفة
 على اجازة الورثة ان كان له وارث خاص وباطلة ان كان الوارث بيت المال
 عند من يورثه * وهي للوارث ولو باقل كذلك متوقفة على اجازة الورثة وهل
 الاجازة تنفذ او ابتداء عطية قولان اصحهما انها تنفذ وللورثة اجازة ببعض
 الوصايا دون بعض كما لو اوصى لزيد بنصف ماله ولعمرو بثلثه وله ابن هو
 الوارث اجاز وصية زيد ورد وصية عمر وفيكون لزيد نصف المال
 بمقتضى مسألة الاجازة ولعمرو جزءان من خمسة عشر جزءاً
 بمقتضى مسألة الرد ويقاس عليها نظائرها * والوصية عند الجنا بآلة بما
 زاد على الثلث وللوارث مع صحتها وتوقفها على الاجازة في الصورتين حرام
 ويجوز عندهم من لا وارث له بكل المال * ونصح اتفاقاً بالمعلوم والمجهول
 والغني وفقير * وبقي للوصية فروع واجكام محلها كتب الفقه * وقد مت
 الوصايا على الارث مطلقة كانت او معينة بتقديم المصلحة الميت كما في الحياة ولقوله
 تعالى من بعد وصية يوصي بها * خامسها الارث * والمراد بالارث هنا تسلط
 الوارث على التركة بالتصرف ليصح تقدم الاربعة الحقوق عليه لان الاصح
 ان الدين لا يمنع انتقال التركة الى ملك الوارث * وهو * الضمير عائداً الى
 الارث لكن لا بالمعنى السابق الذي هو تسلط الوارث الخ بل بالمطلق ماهية
 الارث التي سيتكلم عليها في عبارته استخداً * لغة البقاء * فالوارث بمعنى
 الباقي * وفي القاموس من اسمائه تعالى الوارث اي الباقي بعد فناء خلقه

والارث ايضا انتقال الشئ من قوم الى قوم آخرين والانتقال حقيقى
كانتقال المال وهو معنوي كانتقال العلم ومنه قوله عليه السلام العلماء ورثة
الانبياء وحكمي كانتقال المال الى الحمل ويطلق ايضا على الاصل والبقية
ومنه قوله عليه السلام اثبتوا على مشاعركم فانكم على ارث ابيكم ابراهيم اصله
وبقية منه واصطلاحا اي شرعيا هو حق جنس يتناول المال وغيره
لحق الخيار والشفعة والقصاص ويجلد الميتة قبل دبه والجر المحترمة والعاج
ونحوها قابل للتجزى هذا قيد اول مخرج لولاية النكاح فانها وان انتقلت
للابعد بعد موت الاقرب لكن لا تقبل التجزى فكل واحد من الاخوة
بعد الاب مثاله ولاية كاملة لانها ولاية موزعة عليهم ولا يرد الخيار والشفعة
والقصاص لانه ليس المراد بقبول التجزى الا فراجه بل ما يمكن ان يقال لهذا
نصفه ولهذا ائنه وهي كذلك بهذا المعنى ثبت لمستحق بعد موت من له
ذلك هذا قيد ثان مخرج للمقوق الثابتة بالشرع والاثاب ونحوها فانها
حق قابل للتجزى ثبت لمستحق لكن لا بعد موت من كان له ذلك بل في
حياته ومخرج ايضا كما حقه غير واحد للولاة فان حق قابل للتجزى في نفسه
لكنه ثابت للابعد في حياة الاقرب وانما المتأخرون ائده لقراية بينها
ونحوها اي من زوجة وولاء واسلام وهذا قيد ثالث مخرج للوصية بناء
على القول بانها تملك بالموت فانها حق قابل للتجزى الخ لكن لا لقراية ونحوها
والارث بمعنى الاستحقاق اركان جمع ركن وهو لغة جانب
الشيئ الاقوى واصطلاحا عبارة عن جزء من الماهية لا تتحقق الا به
ومميت اركانها باركان البيت الذي لا يقوم الا به لان الارث لا يتم

الابهاو ذلك كما اذامات ميت ولا وارث له ولم ينتظم امر ميت المال فلا يتحقق
 الارث لفقد الوارث الذي هو واحد الاركان * ومثله اذامات ولم يخلف مالا
 ولا حقا فلا ارث لفقد الموروث الذي هو واحد الاركان كذلك * وشروط *
 جمع شرط وهو لغة العلامة لانه علامة على الشروط ومنه قوله تعالى فقد جاء
 أثر اطها اي علاماتها واصطلاحا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من
 وجوده وجود ولا عدم لذاته * وذلك كالعلم بجهة الارث فانه يلزم من
 عدمه عدم الارث ولا يلزم من وجوده وجود الارث لا احتمال وجود
 العلم بجهة الارث مع تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث لكن
 مع وجود مانع عن الارث قائم بالوارث ولا يلزم من وجوده عدم
 الارث لاحتمال ان يوجد العلم بذلك مع توفر الشروط الباقية ولم يوجد مانع
 وقولهم لذاته راجع للطرفين وهو توضيح للمر * واسباب * جمع سبب
 وهو لغة ما يتوصل به الى غيره سواء كان حسيا كالخيل والمعراج فانها
 سببان للصعود والنزول او معنويا كالعلم فانه سبب للخير * واصطلاحا ما يلزم من
 وجوده الوجود من عدمه العدم لذاته * وذلك كالنكاح فانه يلزم من وجوده وجود
 الارث ومن عدمه عدمه * وقولهم لذاته راجع للطرفين كذلك لئلا يرد على
 التعريف في الشق الاول ما لو اقترن بالسبب مانع او فقد شرط
 كان اقترن بالسبب قتل * او عدم تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث
 فانه لم يلزم من وجوده الوجود لكن لاذاته بل لوجود المانع او فقد
 الشرط * ولئلا يرد على التعريف في الثاني ما اذا وجد السبب عند فقد
 السبب لوجود سبب آخر كان فقد النكاح لكن وجد الولاء فانه لم يلزم

من عدم النكاح عدم الارث لكن لالذاته بل لوجود السبب الاخر الذي هو الولاة وهذا ايضا توضيح للمركب من موانع جمع مانع وهو لغة الحائل واصطلاحا ما يلزم من وجوده عدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته عكس الشرط وذلك كالتقائه يلزم من وجوده عدم الارث ولا يلزم من عدمه وجود الارث لاحتمال ان لا يكون رقيقا ولا يرث لفقد شرط كالعلم بجهة الارث ولا يلزم من عدمه ايضا عدم الارث لاحتمال ان لا يكون رقيقا ويرث لوجود الشرط والسبب وقولهم لذاته راجع للجهة الثانية بمجربها فقط وعلم مما مر ان الشرط انما يؤثر بطرف عدم وان المانع انما يؤثر بطرف الوجود وان السبب يؤثر بطرف الوجود وعدم فاركانه ثلاثة احدها وارث وهو الحي بعد المورث او الملقق بالا حياء كالحمل وثانيها مورث وهو الميت او الملقق بالاموات كالمفقود المحكوم بموته وثالثها حق موروث من مال ومائت فيه الاختصاص كعاج وخمر محترمة ونحوها وحق شفعة وقصاص وخيار فمن مات ولا وارث له او له وارث ولا مال له فلا ارث وشروطه ثلاثة احدها تحقق حياة الوارث بعد موت مورثه بالمشاهدة او البينة او بالحاقه بالا حياء تقديرا كحمل انفصل حيا حياة مستقرة لوقت يظهر منه وجوده عند الموت وثانيها تحقق موت المورث اما بالمشاهدة او بشهادة عدلين او بالحاقه بالموتى حكما كالمفقود اذا مضت المدة التي ينتظر فيها وحكم القاضي بموته او بالحاقه بالموتى تقدير اكما في الجنين المنفصل بجناية على امه توجب خرة عبد او امة تكون لورثة الجنين لانه يقدر حيا عرض له الموت بالنسبة

الى اراث الميرة عنه فقط اذ لا يورث عنه غيرها وبه يلتز فيقال لنا حر يورث
ولا يورث * واكثر مسائل هذين الشرطين يعلم مما سيأتي في ميراث الغرق
ونحوهم * وثالثها العلم بجهة الارث * من زوجية او ولاء او قرابة مع تمييز
جهة القرابة من بنوة وابوة وامومة وغيرها * ومع العلم بالدرجة
التي اجتمع الميت والوارث فيها وهذا الشرط مختص بالقاضي ومثله المفتي
فلا يقبل القاضي الشهادة مطلقا بان يشهد الشاهد انه وارثه فقط لاختلاف
العلماء في تقديم بعض الورثة على بعض فربما ظن الشاهد من ليس بوارث
وارثا * وعند الحنابلة من ادعى ارث ميت فشهد انه وارثه لا يعلمان غيره او قالوا
في هذا البلد سواء كانا من اهل الخبرة الباطنة او لا يسلم اليه بغير كفيل وبه ان
شهادا بآرائه فقط انتهى من المنتهى * واسبابه * المنفق عليها * ثلاثة *
وقوله * وهي * مبتدأ * لا ينال الضمير هنا راجع الى الاسباب الثلاثة فالأخبار
عنه بواحد منها في كلام المؤلف غير صحيح * لانا نقول ان المؤلف لا حفظ
العطف قبل الاخبار فيكون الخبر معمومها * فان قيل قد صرحوا بمنع العطف
اذا كان الخبر المجموع * اجيب بان فعل ذلك اذا كان المجموع مؤولا بواحد
كما في قولهم الرمان حلوحامض * فان ذلك مؤول بمن بخلاف ما اذا قصد كل
منها في ذاته كما في قولهم الصلاة اقوال وانعال * ولك ان تجعل الخبر عن
الضمير الراجع الى الاسباب الثلاثة جملة المبتدأ المحذوف وخبره بان تجعل
النكاح خبر المبتدأ محذوف تقديره اولها * نكاح * ثانيها * ولا *
ثالثها * نسب فان نكاح * لغة الضم والجمع واصطلاحا * عقد الزوجية
الصحيح وان لم يحصل * به * وط * ولا خلوة * ولو في مرض الموت خلافا

للملكية فلا توارث بالنكاح في مرض الموت عندهم سواء كان المريض الزوج
او الزوجة لبطان العقد عندهم في مرض الموت * فخرج بالعقد وطء الشبهة
وان لحق به الولد وطء الزنا وبالصحيح الفاسد فلا اثر له في الارث لكن
المختلف في فساده خلافا معتبرا كالصحيح عند المالكية في ايجاب الارث الانكاح
المرض ونكاح الخيار لانحلاله * ويورث به من الجانبين بدليل قوله تعالى
ولكم نصف ما ترك ازواجكم الاية * وقوله تعالى ولهن الربع مما تركتم الاية *
ويتوارث الزوجان باتفاق الائمة الاربعة في عدة الطلاق الرجعي سواء كان
الطلاق في الصحة او في المرض لان الرجعية زوجة في سائر الاحكام الا الوطء
وتوابعه * ولا تورث الزوجة المطلقة بائنا اتفاقا ولا ترث ولو في مرض الموت
عندنا معاشر الشافعية خلافا للائمة الثلاثة * فعند الحنفية ترثه ما لم تنقض عدتها
وعند الحنابلة ترثه ما لم تنزوج او تتنف تهمه الفرار من الارث بان كان بطالها
مثلا وعند المالكية ترثه ولو اتصلت بازواج حثب اتهم في طلاقها بالفرار من ارثها
قطعا وكذا اذا لم يتهم بان كان بسوءها او علقه بها غنى ففعلته على المعتمد عندهم
سدا للذرائع قال علماءنا رحمهم الله تعالى لا نوافق على عدم الارث بنكاح
المرض الا في ما اذا اعتق امته في مرض الموت وعقد عليها فانها لا ترث للزوم
الدور * فانها لو ورثت لكان عتقها تبرعا على وارث في مرض الموت وهو يتوقف
على اجازة الورثة وهي منهم وانما تصح اجازتها اذا اعتقت فتوقف عتقها
على اجازتها وتوقفت اجازتها على عتقها فتنحصر من الدور بقولنا تعتق ولا ترث
* والولاء * بفتح الواو ومدود الة السلطنة والنصرة ويطلق على القرابة
كفاي الصماح وشرعا * عصوبة سببها لامة المعتق على رقيقه * سواء كان المعتق

منجزاً او معاقفاً تطوعاً او واجباً بايلاذ او بغيره باختيار المعتق او بغيره * فالعصوبة
جنس يتناول سائر انواع العصبوبات * وقوله سببها المخرج قيد يخرج لهصوبة
النسب والجهة الا سلام على القول بانها رث لا مصلحة * وما قيل من ان التعبير
بالمعتق في تعريفهم فيه نوع قصور لعدم شموله ما لو ورث انسان اصله فاعتق
عليه قهرافله الولاء ومع ذلك لا يقال سببها نعمة المعتق على رقيقه بل سببها الاعتق
دون الاعتناق فهو غير جامع غير مقبول لانه اساءة ادب مع الحد يث
الشريف الموافق لما في التعريف وهو قوله عليه السلام انما الولاء لمن اعتقكم
ان العرب تعبر باسم الفاعل عن قام به الفعل وان لم يكن فاعلا حقيقة
كالوارث والمتكسر والعتق هنا من هذا القبيل فصح كون التعريف جامعاً
واندفع الاعتراض * وعرفه بعضهم بانه صفة حكمية توجب لموصوفها حكم العصبوبة
عند عدها * وقال الابي لا يحد الولاء باتم من تعريفه صلى الله عليه وسلم حقيقة
شرعاً بقوله الولاء كلمة النسب لا يباع ولا يوهب ولهذا ترك بعضهم تعريفه
ادباً مع الحديث الشريف * ويثبت به الارث من جانب المعتق خاصة * لان
الانعام من جهته فقط فاخص الارث به * فيرث به المعتق من حيث انه معتق
وعصبته المتعصبون بانفسهم على تفصيل يأتي ذكره ان شاء الله في باب الارث
بالولاء * وما ورد من انه صلى الله عليه وآله وسلم ورث عتيقاً من معتقه فضعيف
كما قاله الترمذي و يفرض صحته فيجعل على اعطائه مصلحة لا اضراراً * والنسب
هو القرابة * وهي الاتصال بين انسانين في ولادة قريبة او بعيدة
* * * * * لك ان تقول * هي الابوة والبنوة والادلاء باحد هما * فيرث بها
الاقارب وهم الاصول كالاب والجد والفروع كالابن وابنه * والحواشي

كالأخ وابن الأخ * للآيات الكريمة والأحاديث الصحيحة وما لحق بذلك من
اجماع أو قياس على تفصيل فيه يأتي إن شاء الله تعالى * ويورثها من الجانبين
تارة كالابن مع أبيه والأخ مع أخيه ومن أحد الجانبين أخرى كابن
الأخ لغير أم مع عمته فإنه يرثها ولا ترثه * والجدة أم الأم فإنها ترث ولد
بناتها ولا يرثها * وهذا على قول من لم يورث ذوي الأرحام كما
يأتي * وبقي للآراء سبب رابع سمكت عنه المؤلف للاختلاف فيه *
وهو جهة الإسلام فيرث به بيت المال إن كان منتظماً على الأرجح عندنا
معاشر الشافعية وسواء كان منتظماً أم لا على الأرجح عند المالكية * كما ذكره
الشنشوري وغيره * قال الباجوري في حاشيته لكن ذكر الخطاب نقولاً
صريحة في اشتراط الانتظام عندهم أيضاً وهو المعتمد كما في شرح الأجهوري
فلا يصرف له شيء إن كان غير منتظم انتهى ولا يورث به عند الحنفية
والحنابلة سواء كان منتظماً أم لا * فائدة قد تجتمع الأسباب الأربعة
في شخص واحد * وذلك بان يشتري ابنة عمه ثم يعتقها ثم يتزوجها ثم
تتوفى والحال أنه إمام المسلمين * فهو ابن عمها وزوجها ومولاهما وصاحب
بيت المال * حينئذ يرث بالزوجية وبنوة المفقطة * وزاد الحنفية سبباً
خامساً وهو ولاء الموالاة * قال السيد الجرجاني في شرح السراجية صورة
مولى الموالاة شخص مجهول النسب قال لاخر أنت مولاي ترثني إذا مت
وتعقل عني إذا جنيت وقال الآخر قبلت فمعدنا يصبح هذا العقد ويصير القابل
وارثاً عاقلاً * وإذا كان الآخر أيضاً مجهول النسب وقال للوارث مثل ذلك
وقبله ورث كل منهما صاحبه * وعقل عنه وللجهول أن يرجع عن عقد الموالاة

ما لم يعقل عنه مولا انتهى * وموانعه المتفق عليها * ثلاثة * أحدها
 قتل * وهو مانع من جانب القاتل فقط * وثانيها رفق * وهو مانع من
 الجانبين * وثالثها اختلاف دين * بين الوارث والميت بالاسلام والكفر
 وهو مانع من الجانبين كما يأتي بيانه * فلا يرث القاتل من مقتوله ولو بحق *
 كقتل قصاص وامام وقاض وجلاد بامرهما او احدهما وشاهد ومزك ولو بغير
 قصد كقتل الخطاء ولو قصد به مصلحة كضرب الاب والزوج للتأديب
 وكسقي الاسب الدواء وبط الجرح على سبيل المماثلة اذا افضى الى الموت
 ولو كان دفعا لصلال او في قتال العادل للباغي ومكسبه سواء كان مباشرة
 كالعمد او سببا كالاكره ولو من غير قصد كنائم ومجنون وطفل * وذلك
 لان القاتل * عندنا * من له دخل في القتل ولو بوجه * والاصل في ذلك كله
 قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل من الميراث شي * والمعنى فيه تهمة الاستيصال
 في بعض الصور وهي ما اذا قتله عمدا فافضت المصلحة الى حرمانه من الارث
 عملا بقاعدة من استعمل الشيء قبل اوانه عوقب بحرمانه * وسد الباب
 في الباقي كما في النائم والطفل ونحوهما * ولا مدخل للمقتل في القتل لانه ليس
 بلزوم ولو اخطأ في فتواه * ولا للقاتل بالعين ولا بالحال ولا من احبل
 زوجته فأتت بالولادة * وعند الحنفية كل قتل او جرح الكفارة منع الارث
 كالقتل الخطاء او شبه العمد او الجسارى مجرى الخطاء * وما لا يوجب
 الكفارة لا يمنع الارث الا القتل العمد العمد وان * فانه يوجب القصاص
 والاثم دون الكفارة عندهم وينع الارث * وعند المالكية لا يرث قاتل
 العمد العمد وان ويرث قاتل الخطاء من المال دون الدية * وعند الحنابلة كل

قتل اوجب قصاصا اودية او كفارة يمنع الارث وما لا فلا * و تفاصيل
هذه الاحكام معلما مطولات الفقه * والرق * الذي هو الثاني من الموانع
كما مراعاة العبودية و شرعا * عجز حكمي * اى حكم به الشارع لاحسن لان
العبد قادر على التصرف حسا لكن الشارع حكم بعدم نفوذه * يقوم بالانسان *
اي يتصف به ذكر اكان او انثى او خشي * بسبب الكفر * اى بسبب هو
الكفر فلاضافة بيانية * نخرج بذلك العجز الحكمي الذي يقوم بالانسان لا
بسبب الكفر بل بسبب عدم حسن التصرف كما في الصبي والمجنون * وهو
مانع من الجانبين جانب الرقيق وجانب قريبه بجميع انواعه التي هي القن
والمدبر والمعلق عتقه بصفة الموصى بعتقه وام الولد والمكاتب والمبعض لانه
لو ورث لكان الارث لسيده وهو اجنبي عن الميت * ولا يورث لانه لا يملك
شيئا ولو ملكه سيده وما تحت يده من الاكساب ملك لسيده * نعم يورث
عن المبعض على الارجح عندنا جميع ما ملكه ببعضه الحر * ومقابلها انها توزع تركته
بين ورثته ومالك بعضه على نسبة الرق والحرية * وعند الحنفية والمالكية لا يرث
المبعض ولا يورث كالقن وما ملكه ببعضه الحر يكون المالك بعضه الرقيق
تقليبا للجانب الرق ومذهب ابن عباس انه كالحر في احكامه و به قال الحسن
والنخعي والشعبي وجابر والثوري وابو يوسف ومحمد وزفر * فيرث ويورث
ويجيب كالحر * ومذهب الحنابلة يرث ويورث ويجيب على حسب ما
فيه من الحرية الا ان كان بينه وبين المالك بعضه مائة فكل تركته لورثته
وبه قال عثمان رضي الله عنه والليث والمزني واهل الظاهر * فلو مات ابن
مبعض نصفه رقيق عن اب وام فعندنا لاه ثلث ما ملكه ببعضه الحر ولا يه

بناقيه وعند الحنفية والمالكية لاشئ لهما وماله كله لما لك بعضه * وعند
الحنابلة حيث لا مهايأة لما لك نصفه نصف المال ولا ماله السدس ولا يبه
الباقى وما ذكره البا جورى فى حاشيته على الشنشورى من ان المبعض
يورث عنه جميع ماملكه ببعضه الحر عند الحنابلة كذهبنا مخالف لما فى كتبهم
ولومات حر عن ام واخ حرين وابن مبعض نصفه حر ونصفه رقيق * فعند
الحنابلة للام سدس ونصف سدس ولكل من المبعض والاخ الحر نصف الباقي
فاصل المسألة ستة وأصح من اربعة وعشرين للام ستة والاخ تسعة والابن
المبعض تسعة * ولا يخفى حكمها عندنا وعند الحنفية والمالكية انه لا يرث
ولا يجب * فلللام الثلث والباقي الاخ * وما ذكر فى المكاتب من انه لا يرث
فباتفاق الاثمة اربعة * واما كونه لا يورث ولا يجب فهو ما عليه الامامان
الشافعى واحمد بن حنبل رحمهما الله وقال الامامان ابو حنيفة ومالك رحمهما الله
اذ امارت المكاتب قبل اداء كتابته وترك ما لا تؤدى منه كتابته او ما بقى منها
وما فضل فلورثته مطلقا عندنا بى حنيفة * ولما كان معه فى الكتابة من يعتق على
الحر اذا ملكه ومن ولد له فى الكتابة دون ورثته الا حرار عند الامام مالك
رحمه الله ذكره فى شرح الترتيب * فائدة يستثنى من منع الرق للارث من
جانب القريب ما لوجني على كافر له امان حال حرية واما نه ثم نقض
الامان فسبى واسترق وسرت عليه الجنابة فمات حال رقه فان قدر الدية
يكون لورثته * قال الباقينى وايس لنا صورة يورث فيها الرقيق مع رق
جميعه الا هذه لكنهم انما اخذوها بالنظر للعروة السابقة فلا يستثناء بالنظر
لكونه حال الموت رقيقا * قال المؤلف رحمه الله ولا يرث المسلم الكافر

ولا عكس ﴿ اي ولا يرث الكافر المسلم هذا تفريع على ما ذكره من كون
 اختلاف الدين بالاسلام والكفر هو المانع الثالث من موانع الارث المتفق عليها
 والدليل في ذلك خبر الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
 وسواء في ذلك عندنا وعند الحنفية والمالكية اسلام الكافر قبل قسمة
 تركته مورثه او بعدها ﴿ وسواء كان الارث بالقرابة او بالنكاح او
 بالولاء ﴾ وقال الحنابلة ان اسلم الكافر ولو مرئدا قبل قسمة التركة ورث
 ترغيبا له في الاسلام ﴿ او قبل قسمة بعضها ورث فيما بقي وعندهم ايضا يرث
 المسلم من عتيقه الكافر ﴾ وكذا يرث الكافر من عتيقه المسلم عندهم على الاصح ﴿
 لخبر النساء ﴾ لا يرث المسلم النصراني الا ان يكون عبدا وامنه صححه الحاكم ﴿
 والخبر عندنا مؤول بان معناه ان ما يبد العبد ملك لسيده كما في الحياة لا ارث له من
 العتيق لانه ساه عبدا ﴿ فائدة ﴾ هل الكفر كله ملة واحدة ام ملل فالاصح عند
 الشافعية ﴿ وكذا عند الحنفية ان الكفر بانواعه كلها ملة واحدة لقوله تعالى والذين
 كفروا بعضهم اولياء بعض ﴾ وقوله تعالى لكم دينكم ولي دين ﴾ وقوله تعالى وان ترضى
 عنك اليهود والنصارى حتى تتبع ملتهم ﴾ وقوله تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال
 فاشعرت هذه الايات بان الكفر كله ملة واحدة ﴿ والمعتمد عند المالكية ان اليهودية
 ملة والنصرانية ملة ﴿ وما عداها ملة ﴾ وعند الحنابلة الكفر ملل شتى متفرقة على
 الاصح ويظهر اثر اختلافهم في مجوس مات عن اربعة بنين ابن مجوسى وابن من
 عبدة الاوثان وابن نصراني وابن يهودى ﴿ وليس له ورثة سواهم ﴾ فعند
 الشافعي وابي حنيفة جميع ما خلفه بين البنين الاربعة بالسوية لان الكفر عندهم ملة
 واحدة كما تقدم وعند الامام مالك رحمه الله جميع ما خلفه للوثني والمجوسى لا تقاومهم

منع الميت في ملة واحدة * وعند الامام احمد رحمه الله يختص بالتركة الابن المجوس وحده دون باقي اخوته لاستوائه مع ابيه في ملة واحدة * تنبيه * ما ذكره الشنشوري رحمه الله في شرح الترتيب والرحبية من ان مذهب الامام احمد رحمه الله موافق لمذهب مالك في كون الكفر عنده ثلاث ملل * مخالف لما صرح به الحنابلة فيما وقفت عليه من كتبهم من انه عند هم ملل شتى كما مر * وكذلك دعواه في الشرحين المذكورين الاجماع على عدم تورث الكافر من المسلم مع ان الاصح من مذهب الحنابلة كما صرح ان الكافر يرث من عتيقه المسلم فليتامل والله اعلم * اتمة * بقي من موانع الارث ثلاثة لم يذكرها المؤلف للاختلاف فيها فالاول منها اختلاف ذوى الكفر الاصلى ذمة وحرابة فلا تورث بين ذمي وحربي في الاظهر عندنا وعند الحنفية لعدم الموالاة بينهما فلو عقد الامام الذمة لطائفة قاطنة بدار الحرب لم يتوارثوا مع اهل الحرب خلافا للمالكية والحنابلة وزاد الحنفية منع الارث باختلاف الدارين الحربيين فعندهم لا يرث الحربي الرومي من الحربي الهندي وعندنا لا اعتبار باختلاف الدارين هو المعاهد والمستامن كالذمي على الارجح عندنا فلا تورث بينهما وبين الحربي والثاني كافي كشف القوامض انها كالحربي لانها لم يسقطنا دارنا وبه قالت الائمة الثلاثة * وعليه فيجوز التوارث بينهما وبين الحربي * الثاني من الموانع المختلف فيها الردة اجمارنا الله وجميع المسلمين منها * وهي لفظة ماخوذة من الارتداد بمعنى الرجوع والانصراف عن الشيء * واصطلاحا قطع المكلف الاسلام بفعله مكفرا واعتقاده او قوله * فلا يرث مرتد ولا يرث لا بقراءة ولا بغيرها فلما ورد متوارثان الى النصرانية مثلاً امتنع التوارث بينهما لانها لا يقران

على ما انتقل اليه ولا عبرة بالموالات بينهما لانها حينئذ كالعدم * ومال المرتد
 وحقوقه المنتفع بها كالعلاج وجلد الميتة وكلب الصيد وغيرها من
 الاختصاصات موقوفة سواء الحق بدار الحرب ام لم يلحق فان اسلم اخذها
 وان مات على رده كانت فيئاً اتفاقاً فتصرف بمصرف الفئ كما هو مقرر
 في كتب الفقه والمرتدة كالمرد فمالها في بعمودتها خلافاً للحنفية * فانهم قالوا
 مالها لورثتها سواء اكتسبته في حال اسلامها او في حال ردها * ومال المرتد
 الذي اكتسبه في حال اسلامه وفي حال رده بالسوية عند الاثمة الثلاثة
 فكله في خلافاً للحنفية ايضا * فانهم قالوا اما اكتسبه في حال اسلامه فلورثته
 المسلمين يوم موته لا يوم رده * وما اكتسبه في حال رده لبيت المال *
 ولحوق المرتد بدار الحرب منزل منزلة موته عند الحنفية فتقسم تركته بين
 ورثته المسلمين على ما مر * فان اسلم رد الورثة ما بقي بايديهم * ولا يرجع
 عليهم بما تصرفوا فيه ان اقتسموا بعد الحكم المحوقه والارجع عليهم افاده
 في شرح الترتيب * وعندهم ايضا كما في السراجية وشرحه ابوتوارث اهل
 ناحية ارتدوا باجمعهم لان ديارهم صارت دار حرب * وعند الحنابلة
 لو اسلم المرتد قبل قسمه تركته مورثته ورثته ترغيباً له كما في مطلق الكفر
 والزندق وهو من يضاف الكفر ويظهر الاسلام وقيل من لا يختار ديناً
 وقيل من ينكر الشرع جملة * لا يرث ولا يورث وماله واختصاصه في كالمرد
 خلافاً للحنفية حيث قالوا ماله لورثته ان مات قبل الاطلاع على زندقته
 لاحتمال توابعه او طعنه في الشهود لو كان حياً * اما اذا اطلعنا على زندقته
 باقراره ودام عليها الى ان مات فلا يورث اجماعاً لانه اقيم من المرتد افاده العلامة

الامير المالكى * واذا مات ذمى لا وارت له من اهل الذمة كان ماله فياً
وكذا ما فضل من ماله عن الارث ان لم يستغرق وارثه التركة * ولا يرد
على وارثه الغير المستغرق للتركة ولا يصرف لذوى رحمه سواء انتظم
بيت المال ام لا لان انتظام بيت المال انما هو شرط في الارث لاني فلو خالف
عمة مثلاً فقط فالمال كله لبيت المال او بتناقلها النصف والباقي لبيت المال
الثالث من الموانع التي سكت عنها المؤلف للدور الحكمي * والدور
الرجوع الى المبدأ والحكمي ما تعلق بالاحكام * فيخرج به الدور الكوني
الواقع في المنطق والاصول والدور الحسابي وهو توقف العلم بكل من
المقدارين على العلم بالآخر * وضابط الدور الحكمي انه كل حكم ادى ثبوته
لنفيه فيدور على نفسه ويكر عليها بالبطلان * ويقع في كثير من ابواب الفقه *
والموارد منه هاتان يارزم من التوريث عدمه * كان يقرخ حائز او اخوة حائزون
بابن لليت فيثبت نسب الابن ولا يرث لانه لو ورث لم يكن الاخ حائز ابل
يكون محجوب باقلم يصح اقراره فلم يثبت نسبه فلا يرث فادى ارثه الى عدم ارثه *
وكما لو اعتق الاخ الحائز عبيدين فشهد ابابن لليت وقبل شهادتهما القاضي فيثبت
نسب الابن ولا يرث للدور لانه لو ورث للملك العبدان فيبطل عتقهما فتبطل
شهادتهما الرقهما فيبطل النسب فلا يرث فادى ارثه الى عدم ارثه فتخلص من الدور
بقولنا يثبت نسبه ولا يرث * وهذا اظهر قولي الشافعي * والثاني يثبت
نسبه ويرث اما لو شهد به عدلان من الورثة او من غيرهم فيثبت
نسبه وارثه اتفاقاً وعند الحنفية لو اقر الورثة كلهم ثبت النسب
والارث * او بعضهم ثبت الارث * فيقتسمان اي المقر والمقر له جميع ما في

يد المقر على قدر سهامها من مسألة الاقرار * وعند مالك واصحابه رحمهم الله
يرث بالاقرار بحسب الحال ولا يثبت نسبه الا باقرار عدلين من الورثة
ولا يشترط في المقر ان يكون حائرا * عند حم * وعند الحنابلة ان اقر الورثة
كلهم ثبت نسبه واريثه او بعضهم ثبت النسب والارث من اقر به فقط دون
الميت وبقية الورثة فيشاركه فيما بيده او ياخذ الكل ان اسقطه * وفي الاقارير
فروع ومسائل محلها مطولات الفقه * تنبيه * عد بعضهم من الموانع ايضا
اللعان وليس كذلك فان عدم الارث فيه لعدم ثبوت النسب فلا ارث معه بين
الولد والملاعن وكل من يدلي به وليست نصبة امه عصبة له حية كانت او ميتة
خلاف الامام احمد رحمه الله * وتو ما اللعان ليسا بشقيقتين وبه قال الامامان
ابو حنيفة واحمد وعامة اهل العراق * وتو ما الزنا ليسا بشقيقتين عند الاثمة الاربعة
وذهب الامام مالك الى ان تؤمى اللعان شقيقتان * والفرق بينهما وبين تؤمى
الزنا مذكور في مطولات كتبهم * واذا كذب الملاعن نفسه قبل موت الولد
المنفي او بعده ثبت نسب الولد وترتب عليه مقتضاه عندنا مشر الشافعية *
وان لم يخلف الولد المنفي ولدا ولا اخا ولده * ولا نظر لاثمائه بانه انما كذب
نفسه ليرث ما تركه فيما اذا كان التكذيب بعد الموت * بل لو قتله واستلحقه لحقه
ولا يقتل به * وهذا هو مذهب الامام احمد رحمه الله * وقال ابو حنيفة
ومالك رحمهم الله ان كان الولد حيا ثبت النسب وحده ويقع التوارث بينهما
وان كان ميتا فان خلف ولدا او ولدا ولدا او اخا ولده او لم يخلف وقل
المال فكذلك * وتنقض القسمة * والا فلا ثبوت ولا نسب * ولما فرغ من
ذكر حد الارث واركائه وشروطه واسبابه وموانعه شرع في ذكر من يرث

بالأسباب المتفق عليها من الذكور والإناث اجما عا فقال * والوارثون من
الرجال أي الذكور * عبر أولا بالرجال ثم فسرهم بما يشمل الصبيان وهو الذكور
جريا على سنن تعبيره عليه السلام بالرجال ثم تفسيره بالذكور في قوله الحقوا
الفرائض بأهلها فما بقي فلا ولي رجل ذكر * بطريقة البسط خمسة عشر *
انما اختار المؤلف سلوك سبيل التمييز للوارثين بعبارة البسط لانها اقرب الى
الفهم لمعرفة كل وارث على انفراده فالاول * الابن * وانما بدأ به لانه مقدم
حتى على الاب في الميراث * و * الثاني * ابن الابن وان سفل * بدرجة
او اكثر بمحض الذكور فخرج ابن البنت وابن بنت الابن وكل من في نسبه الى
الميت اثني * وسفل بفتح الفاء وضمها وكسرها ثلاث لغات * واقام المظاهر
في تعبيره مقام المضمرة لغير زيادة التمكن في ذهن السامع والافتقار للعبارة
ان تكون الابن وابنه * و * الثالث * الابن * الرابع * الجد *
من جهة الاب * وان علا * بمحض الذكور كابي الاب وابيه وهكذا
فخرج بذلك كل جداد لي بآثي وان ورت * كابي الام وابي ام الاب * و *
الخامس * الاخ الشقيق * سمي شقيقا لمشاركتيه في شقي النسب فكانها
انشقان من شئ واحد * و * السادس * الاخ الاب * أي من الاب
فاللام فيه بمعنى من كقول العرب سمعت له صراخا أي منه * و *
السابع * الاخ لام * أي من الام كسابقه * و * الثامن *
ابن الاخ الشقيق * وان نزل بمحض الذكور أيضا * و *
التاسع * ابن الاخ الاب * وان نزل كذلك * و * العاشر * العم
الشقيق * أي للميت وكذا عم ابيه وعم جده وهكذا * والحادي عشر

العمة للاب * كذلك * والثاني عشر * ابن العم الشقيق * وان نزل
 بمحض الذكور ايضا * والثالث عشر * ابن العم للاب * وان نزل
 كذلك * اما ابن الاخ للام والعمة للام وابنه فليسوا بوارثين كما علم من تركه
 عدم هنا بل من ذوى الارحام كما سيأتي * والرابع عشر * الزوج *
 الخامس عشر * المعتق * وعصبته المعتصمون بانفسهم وهم الذكور كما سيأتي
 ذكرهم ان شاء الله تعالى مفصلا * فهذه عدة الوارثين من الذكور بطريق
 البسط * اما عدتهم بطريق الاختصار فعشرة الابن * وابنه وان سفل
 والاب * وابوه وان علا * والاخ مطلقا * وابنه الا للام * والعمة * وابنه
 الا للام فيها * والزوج * وذوالولاء * ومن عداهؤلاء من الذكور الاقارب
 فن ذوى الارحام كابن البنت وابي الام وابن الاخ من الام والخال ونحوهم
 ولما فرغ من عدد الوارثين من الذكور شرع في عدد الوارثات فقال
 * والوارثات من النساء * النساء اسم جمع لا واجدله من لفظه * بطريقة
 البسط * كما مر في عدد الوارثين من الذكور * الاول * ابنت *
 الثانية * بنت الابن وان سفل * ابوها المدلى بمحض الذكور كبنت ابن
 الابن فتخرج بنت البنت وبنت بنت الابن وبنت ابن البنت وكل من في
 نسبتها للميت انثى * والثالثة * الام * والرابعة * الجدة من جهة الام *
 ابي المدلية بمحض الاناث وان علت * والخامسة * الجدة من جهة الاب *
 على تفصيل فيها وهو ان الجدة المدلية الى الميت بذكر واحد بنفسها او علت
 بمحض الاناث وارثتها بالاجماع وان ادلت بابي الاب بنفسها او علت بمحض
 الاناث ورثت ايضا عند الحنابلة ولم ترث عند المالكية * وعندنا وعند الحنفية

يرث من ذكرنا واثرت ايضا خلافا لها كل جدة تدلى واثرت ولو كان في نسبها
 اكثر من ذكرين * ولا تراث اجاعا كل جدة ادلت بذكر بين اثنين ويعبر عنها
 بالجدة المدلية بذكر غير واثرت فهي من ذوى الارحام * والسادسة
 * الاخت الشقيقة * لا اولادها * والسابعة * الاخت الاب *
 لا اولادها * والثامنة * الاخت للام * لا اولادها *
 التاسعة * الزوجة * باثبات الهاء لغة سائر العرب ما عدا اهل الحجاز
 واقتصروا عليها الفقهاء والفرضيون للتمييز وخوف اللبس * والعاشر
 * المعتقة * وفي معناها معتقة المتيق ذكر ا كان او انثى سواء ا كان بباشرة
 او سرابة ولا مدخل لها في ولا عتيق غيرها وان كان اباه او ابنها لان ذلك
 مختص بالذكور كما ياتي * فهذه عدة الوارثات بطريق البسط اما عدت بطريق
 الاختصار فسبع البنت وبنت الابن والام والجدة مطلقا والاخت مطلقا
 والزوجة والمعتقة ومن عداهؤلاء من الاناث الاقارب فن ذوى الارحام
 * فائدة * اذا اجتمع ممكن الاجتماع من الورثة ورث منهم خمسة الاب والام
 والابن والبنت واحمد الزوجين وحجب الباقيات ومسألتهن من
 اربعة وعشرين اذا كان الميت زوجا وهي غير منقسمة وتصح من اثنين
 وسبعين * ومن اثني عشر اذا كان الميت زوجة وهي غير منقسمة وتصح من
 ستة وثلاثين واذا ماتت امرأة عن الذكور الخمسة عشر ورث منهم الثلاثة الابن
 والاب والزوجة وحجب الباقيات ومسألتهن من اثني عشر وهي منقسمة واذا
 مات رجل عن العشر الاثنا المذكورات ورث منهن خمس الام والبنت وبنت
 الابن والزوجة والاخت الشقيقة وحجب الباقيات والمسألة من اربعة وعشرين

منقسمة عليهم وكل من انفرد من المذكور يرث جميع المال الا الزوج لانه لا يزد
عليه ومن لا يقول بالرد يستثنى الاخ للام ايضا وكل من انفردت من النساء
تحوز جميع المال الا الزوجة لانه لا يرد عليهم وعند من لا يقول بالرد
لا يحوز جميع المال من النساء الا المعلقة لانها هي العاصبة بنفسها فقط ولو
فقد والى الورثة كما هم فاصل المذهب اي مذهب الشافعي رحمه الله انه
لا يورث ذوو الارحام و لو فقد العصبات و وجد من ذوى الفروض
من لم يستغرق التركة فاصل المذهب انه لا يرد على ذوى الفروض بل
المال كله في الاولى والباقي بعد الفروض في الثانية لبيت المال وان
لم ينتظم بان جار متوايه ولم يكن اهلا لان الحق للمسلمين فلا يسقط باختلاف
نائبهم كائنا كانا وهذا احد قولى المالكية كما سبق في اثناء الكلام على الاسباب
و المختار المفتى به عند المتأخرين بل وكثير من المتقدمين انه اذا لم ينتظم
أمر بيت المال القول بالرد على اهل الفروض حيث وجد ذ وفرض
غير الزوجين مفضل مفعول للرد من فروضهم بنسبة فروضهم
لا بمنضى عدد رؤسهم وسيأتى الكلام عليهم فيما بعد اي في الباب
الذى عقده المؤلف لمسائل الرد وهذا القول هو المعتمد عند متأخرى
المالكية كما قدمنا التنبيه عليه في الكلام على الاسباب بما عند الامامين ابي حنيفة
واحمد رحمه الله تعالى فقد سبق انها لا يورثان بيت المال اصلا انتظم ام لا
فان لم يكونوا ذوى الفروض موجودين او كان الموجود منهم احد
الزوجين صرف الى ذوى الارحام وفاقا للحنفية والحنابلة والمعتمد
عند المالكية كما علمت وسيأتى الكلام عليهم ايضا اي في الباب الذى

عقده المؤلف ايضا المسائل ذوى الارحام ❖ ولما فرغ من بيان عدد الورثة
 ذكر اورا انا انا شرع في بيان ما يرثه كل واحد منهم مقد ما يات الفروض
 ومستحقها على العصباء لكون مقدار الموروث بالتعصيب لا يعرف الا بعد
 معرفة الفروض غالبا والمقتسدم بالطبع حري بالتقديم في الوضع فقال
 ❖ باب ❖ اى هذا باب وقد تقدم الكلام عليه اول الكتاب ❖ الفروض ❖
 جمع فرض وسيا في بيان معناه لغة وشرعا ❖ والمراد هنا الانصباء مجردة لثلاث
 يلزم التكرار بالوصف وهو قوله ❖ المقدرة في كتاب الله تعالى ستة ❖
 والفرض السابع الذي هو ثلث الباقي في المسالتين الفرائدين وفي بعض صور
 اجتماع الجد مع الاخوة كما سياتي انما ثبت بالاجتهاد من الصحابة فمن بعدهم
 فلا يرد على كلام المؤلف لانه قيدها بالمقدرة في كتاب الله وهي كما ذكر ستة
 بحسب ❖ النصف ونصف ونصف ونصف والثلاثان ونصفها ونصف نصفها ❖ هذه
 احدى طرق التدرج الذي سلكها الفرضيون في عدد الفروض المذكورة وهو
 اعني التدرج ان تذكر الكسر الاعلى اولاً ثم تنزل الى ماتخذ ❖ ومن طريقه ايضا ان
 تقول الثلاثان ونصفها وربعها والنصف ونصفه وربعه ❖ او تقول النصف
 والثلاثان ونصفها وربعها ❖ وطرق التدرج هي ان تذكر الكسر الادنى ثم ما فوقه
 كان تقول الثمن والسادس وضعفها وضعف ضعفها او تقول الثمن وضعف وضعف
 ضعفه والسادس وضعف وضعف ضعفه وطرق التوسط ان تذكر اول الكسر
 الوسط ثم تنزل درجة وتعد درجة كان تقول الربع ونصفه وضعف
 والثلث ونصفه وضعف ❖ واخصر عبارة ❖ لضبط الفروض المذكورة
 ❖ ان تقول ❖ على طريقة التوسط ❖ الربع والثلث وضعف كل ونصفه ❖

والمقصود من العبارات واحد واختلاف الالفاظ والترتيب تفنن
 ❀ والفرض ❀ لغة يطلق على معان منها الحز والقطع والتقدير والعطية
 والانزال والبيان والسنة والاحلال واصطلاحاً ❀ نصيب ❀ خرج به التصيب
 المستغرق ❀ مقدر ❀ خرج به التصيب غير المستغرق لعدم تقديره وخرج
 به نفقة القريب لان المدار فيها على قدر الكفاية ❀ شرعاً ❀ خرج به الوصية
 فانها مقدرة بجمل الموصي لا باصل الشرع ❀ لو ارث ❀ خرج به نحو العشر
 في الزكاة فانه مقدر لغير وارث ❀ خاص ❀ ليس بقيد وانما هو لبيان الواقع
 ❀ لا يزيد الا بالرد ولا ينقص الا بالعول ❀ ليس هذا من تمام الحد وانما هو
 توضيح وبيان للفرض لان الحد ودائماً يقع بالحقائق ❀ والزيادة بالرد والنقص
 بالعول امر عارض ولا حاجة في الحدود الى العوارض ❀ اذا عرفت ما تقدم من
 الفروض وتعريف الفرض واردة معرفة اصحاب هذه الفروض ❀ فالنصف ❀
 الفاء فاء النصيحة لانها انصحت عن جواب الشرط المقدر كما ذكرنا ❀ فرض
 خمسة الزوج وبنت الصلب وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت للاب ❀
 واذا عرفت مستحقه واردة معرفة شروط الاستحقاق ودلائله ❀ فالزوج ❀
 الفاء فاء النصيحة كما مر ❀ يستحقه بشرط عدمى وهو ان لا يكون لزوجته
 فرع وارث ❀ ذكرنا كان او انثى من الزوج او من غيره لقوله تعالى ولسكن
 نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد اى ولسكن زوج نصف ما تركه
 زوجته اذ مقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة على الاحاد والاجماع ايضا ❀ وبنت
 الصلب تستحقه بشرطين ❀ عدميين ❀ وهما ان لا يكون لها ❀ اخ ❀ معصب ❀
 فلو كانت مع معصبها كان لانه كرم مثل حظ الاثنتين ❀ و ❀ ان ❀ لا ❀ يكون لها

مماثل من بنت اخرى او اكثر لميت فانها لو كانت لا شتركتا في الثلثين
 لقوله تعالى فان كانت واحدة فلها النصف والاجماع كذلك وبنت الابن
 وان سفل تستحقه بالاجماع قياساً على بنت الصلب لان ولد الولد كالولد
 ارثا وحجبا لذكر كالدكر والاثني كالاثني بثلاثة شروط عدمية وهي
 ان يكون للميت ولد صلب ذكر اكان او اثني واحد او اكثر وكولد
 الصلب ولد ابن اعلى منها كما سيأتي ولا يكون لها معصب من
 اخ او ابن عم ولا ان لا يكون لها مماثل من بنت ابن اخرى للميت
 او اكثر في درجتها فلو كان للميت هناك ولد صلب فان كان ذكر احييت او بنتين
 فاكثر حجت ايضا ان لم تعصب او بنتا واحدة فلبنت الابن السدس تكملة الثلثين
 ما لم تعصب ولو فقد او لاد الصلب ومن هو اعلى منها وكان لها معصب كان للذكر
 مثل حظ الانثيين ولو كان هناك مماثل مع فقد من سبق لا شتركتا في الثلثين
 والاخت الشقيقة تستحقه بالاجماع كذلك باربعة شروط ان لا يكون
 للميت ولد صلب كامر ولا ان لا يكون له ولد ابن وارث
 كما سبق ايضا ولا ان لا يكون لها معصب من اخ شقيق اجماعا
 اوجد خلافا لابي حنيفة رحمه الله ولا ان لا يكون لها مماثل من
 اخت شقيقة او اكثر لقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت
 فلها نصف ما ترك وسكت المؤلف عن الشرط الخامس لارثها النصف وهو فقد
 الاب لان الفرض هنا في ذكر شروط جميع الفروض الاحتراز عن تغير
 الفرض معها اما الى فرض واما الى تعصيب لا الاحتراز عن يعجب البتة لان
 ذلك مستغنى عن بيانه بباب الحجب والاطال الكلام في اصحاب الفروض

فلو كان للميت اب او ولد صلب ذكر او ولد ابن كذا لك الحجب * او كان ولد
 الصلب او ولد الابن انثى واحدة او اكثر لكانت عصبة معها الو معهن كما سيأتي *
 او كان لها معصب فللذكر مثل حظ الانثيين او كان لها مماثل لا مشترك في الثلثين
 * والاخت للاب يستحقه * اي النصف * بخمسة شروط ان لا يكون *
 للميت * ولد صلب * ذكر او انثى كامر * و * ان * لا * يكون له
 * ولد ابن * كذا لك * و * ان * لا * يكون له * احد من
 الاشقاء * ذكر او انثى * و * ان * لا * يكون لها * معصب * من اخ
 لاب او جد على مامر من الخلاف * و * ان * لا * يكون لها * مماثل *
 من اخت لاب فاكثره وسكت المؤلف عن الشرط السادس وهو فقد الاب
 لما مر * فلو كان للميت اب او ولد صلب ذكر او ولد ابن كذا لك او اخ شقيق الحجب
 او شقيقان الحجب ايضا ما لم تعصب او كان ولد الميت او ولد ابنته انثى واحدة
 او اكثر مع فقد الاشقاء لكانت عصبة معها او معهن او كان للميت اخت شقيقة
 فقط لكان لها السدس تكملة الثلثين او كان للاخت معصب لكان للذكر مثل حظ
 الانثيين او كان لها مماثل لا مشترك في الثلثين * والرابع فرض اثنين الزوج
 والزوج * او الزوجات * فالزوج * الفاء فاء الفصيحة كامر * يستحقه
 بشرط وجودي وهو ان يكون للزوج فرع وارث * ذكر او انثى من
 الزوج او من غيره ولو منفيا بالامان او من الزنا لأن ولد الزنا ينسب
 الى امه ويرث منها ومثل الولد ولد الابن واحتزر بالوارث عن الفرع
 غير الوارث كابن البنت فوجوده ليس بشرط في ارث الرابع
 والاصل فيه قوله تعالى فان كان له ولد فليكم الربع مما تركن فلو لم يكن

للازوجة ولد لكان له النصف كما مر ❦ والرابع للازوجة او الزوجات ❦ يستحقه
او يشتر كن فيه بشرط عدمي وهو ❦ اذ لم يكن للازوج فرع وارث ❦
ذكر او انثى من الزوجة او من غيرها لا ان كان منفيا باللعان ولا من تناولو
من الزوجة ومثل الولد ولد الابن واحترز بالوارث عن غيره كما مر ❦ وذلك
لقوله تعالى ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لهن ولد فلو كان للازوج ولد لكان
لها اولهن الثمن كما ياتي ❦ والثن فرض الزوجة او الزوجات ❦ الى الربع
❦ بشرط ❦ وجودي وهو ❦ ان يكون للازوج فرع وارث ❦ ذكر او انثى
منها او من غيرها كما مر ومثل الفرع فرع الابن واحترز بالوارث عن غيره
كما مر وذلك لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم ولو لم يكن له
ولد لكان لها اولهن الربع كما مر ❦ والثلاث فرض اربعة ❦ من الاصناف
❦ بنتي صلب فاكثرو بنتي ابن ❦ وان سفل ❦ فاكثرو واختين شقيقتين
فاكثرو واختين لاب فاكثرو ❦ ويعبر عن هذه الاربعة الاصناف بقولهم
كل صنف تعدد من فرضه النصف وبقولهم ذوات النصف اذا تعدد دن
❦ فبنت الصلب ❦ فصاعدا ❦ يستحقانه ❦ اي فرض الثنتين ❦ بشرط ❦ عدمي
وهو ❦ ان لا يكون لهما معصب ❦ من ابن للميت او اكثر بالاجماع وسنده فيما
زاد على الثنتين قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وفي
البنتين قضاؤه صلى الله عليه واله وسلم لبنتي سعد بن الربيع بالثلثين فلو كان
لها اولهن معصب لكان للذكر مثل حظ الانثيين ❦ وبنت الابن ❦ فصاعدا
اذا تحاذيا في الدرجة سوا اكن اخنين ام لا ❦ يستحقانه بشرطين ❦ عدمين
احدهما ❦ عدم اولاد الصلب ❦ ومن هو اقرب منهما من اولاد الابن ❦ و❦

الآخر * ان لا يكون لهما معصب * من اخ او ابن عم مساو لهما في الدرجة قياسا
على البنات لان بنت الابن كالبنات كما مر * فلو كان هناك اولاد صلب او من
هو اقرب منهما من اولاد الابن جميعا الا ان كانت بنت الصلب او بنت الابن
التي هي اعلى منها واحدة فلها السدس تكملة الثاني ولو كان لهما معصب
لكان للذكر مثل حظ الانثيين * والشقيقتان * فصاعدان * يستحقانه بثلاثة
شروط * عدمية وهي * ان لا يكون * للميت * ولد صلب * وان لا * يكون له * اولاد
ابن * وان * سفل * وان * لا يكون لهما * اولاد
معصب * من اخ شقيق اسما او وجد خلافا لابي حنيفة رحمه الله
وسكت المؤلف عن اشتراط عدم الاب كما سكت عنه في استحقاق الواحدة
النصف الامر * والاصل في ذلك قوله تعالى فان كانتا اثنتين فلها الثلثان مما
ارك فلو كان للميت اب او ولد صلب لحجبنا او انثى لكانت اعصبة او كان لهما
معصب لكان للذكر مثل حظ الانثيين * والاختلاف للاب فصاعدان *
يستحقانه * باربعة شروط * عدمية وهي * ان لا يكون * للميت * ولد
صلب * وان * لا يكون له * ولد ابن * وان * سفل * وان * لا يكون له * اولاد
ابن * وان * لا يكون له * اولاد من الاشقاء * ذكر او انثى * وان * لا يكون لهما
اولاد * معصب * من اخ لاب فاكثرا وجد على ما سبق * والشرط الخامس
ان لا يكون للميت اب والاصل في ذلك الآية السابق ذكرها في استحقاق
الشقيقتين الثلثين فلو كان للميت اب او ولد صلب او ولد ابن ذكر لحجبنا
او انثى مع عدم الاشقاء لكانت اعصبة او كان للميت اخ شقيق او اختان شقيقتان
فكذلك او اخت شقيقة لكان لهما السدس تكملة الثلثين او كان لهما معصب لكان

لذكر مثل حظ الانثيين * فائدة * لا يصور اجتماع صنفين لكل منهما الثلثان
 لانه لو اجتمع بنات مع بنات ابن مثالا كان الثلثان للبنات او بنات ابن مع
 اخوات لابوين او لاب لكن الاخوات عصبية معهن او شقيقتان مع اخنتين
 لاب لكان الثلثان للشقيقتين * والثالث فرض * ثلاثة من اصناف الورثة
 اقتصر المؤلف منها على اثنتين * لكن الثالث مذكور في باب الجد والاختوة
 الاول * الام * الثاني اثنان فاكثر من * الاختوة للام * والثالث الجد
 في بعض احواله مع الاختوة كما يأتي * فالام تستحقه بشرطين عددين وهما
 ان لا يكون للميت فرع وارث * وهو من شرطنا فقده في ارث الزوج
 النصف والزوجة الربع * وان لا يكون له * اثنان فاكثر من الاختوة
 او الاخوات * او منها سواها كانوا اوارثين او محجوبين بالشخص لا بالوصف
 اذ المحجوب به كالمعدم كاسياق * والاصل في ذلك قوله تعالى فان لم يكن له
 ولد وورثه ابواه فلامه الثلث مع مفهوم قوله تعالى فان كان له اختوة فلامه
 السدس * ويستثنى من توريث الام الثالث مع تقدم ذكرهما مسالين تسميان
 بالفرأوين وسياق بيانهما * هو ابي الثالث * فرض الاثني فاكثر من الاختوة
 او الاخوات للام * واستحقاقهم له * بشرطان لا يجبروا * اما باصل ذكر او
 فرع وارث كما يأتي في باب الحجب ويقسم بينهم بالسوية ذكرهم كانوا
 وهذا ما خالف فيه اولاد الام غيرهم * والاصل في ذلك قوله تعالى فان كانوا
 اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والتشريك اذا اطلق اقتضى المساواة *
 والجد يستحقه بشرطين ان يكون معه من الاختوة اكثر من مثليه وان لا يكون
 معهم صاحب فرض وسياق حكمهم ان شاء الله مفصلا * والسدس فرض سبعة

الاب والجد والوارث وان علا والام والجد والوارث فصاعدا مطلقا سواء
 كانت من جهة الام او من جهة الاب وسواء كان معها فرع وارث ام لا وسواء كان
 له اخوة ام لم يكن وبنت الابن او بنات الابن المتحاذيات في الدرجة مع
 بنت الصلب الواحدة والاخت والاخوات للاب مع الشقيقة
 الواحدة والاخ للام منفرد اذ كرا كان او اثني او خنثى فالاب والجد
 يستحقان السدس اذا كان لليت فرع وارث وهو من شرط فقده في ارث
 الزوج النصف والزوجة الربع والام الثلث ويزيد الجدة بالاشتراط فقد
 الاب كما هو معلوم من باب الحجب فلكل منها السدس فقط ان كان الفرع ذكرا
 او خنثى وللأب السدس فرضا والباقي تقصيبا ان كان اثني وكذلك الجد ان
 لم يكن لليت اخوة اشقاء اولاب فان كانوا فقهم تقصيل ياتي لقوله تعالى
 في حق الاب والابويه لكل واحد منها السدس مما ترك ان كان له ولد وللإجماع
 قياسا على الاب في الجد ويستحق الجد السدس ايضا في احد احواله مع الاخوة
 كما سيأتي والام تستحقه اذا كان لليت فرع وارث ولدا ولدا بن
 ذكر او اثني كما مر او كان لليت عدد اثنان فاكثر من الاخوة
 والاخوات اشقاء كانوا اولاب اولام وارثين او مجموعين كما تقدم في ارثها
 الثالث للاية السابقة فان قيل شاع تعبير القرصيين عن الاثنين فاكثر بالعدد
 كما هنا والعدد يشمل الواحد وغيره كما عرفه كثير منهم الطوسي في تحريره
 يانه كمية تطلق على الواحد وما يتألف منه اجيب بانهم عرفوه ايضا بغير
 ما عرفه الطوسي وهوانه نصف مجموع حاشيته فخرج الواحد فالحق ان
 الواحد ليس بهدوان تألفت منه الاعداد كما ان الجوهر الفرد ليس

يُحْسَبُ وَإِنْ تَأَلَّفَتْ مِنْهُ الْأَجْسَامُ * وَخَرَجَ بِالْأَخَوَةِ فِي رَدِّ الْأَمِّ إِلَى السَّدِّ مِنْ
 بَنِيهِمْ فَلَا يَحْجِبُونَ الْأُمَّ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى السَّدِّ وَالْفَرْقُ بَيْنَ بَنِي الْأَخَوَةِ
 وَبَنِي الْأَبْنِ أَنَّ لَفْظَ الْأَخِ لَا يُطْلَقُ عَلَى ابْنِ الْأَخِ بِخِلَافِ لَفْظِ الْأَبْنِ
 فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى ابْنِ الْأَبْنِ مَجَازًا شَاءَ مَا وَقِيلَ حَقِيقَةً قَالَ تَعَالَى يَا بَنِي آدَمَ وَابْنُ آدَمَ
 فَأُولَادُ الْأَبْنِ أَقْوَى مِنْ أُولَادِ الْأَخَوَةِ فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ ابْنُ الْأَخِ كَابْنِهِ مَعْلُوقًا
 بِالْجَدِّ وَالْجَدَّةِ وَمِثْلُهَا الْجَدَّاتُ * لَسْتُ حَقِيقَةً إِذَا لَمْ تَحْجِبْ * أَمَّا بَابُ أَوْ بِجَدَّةٍ أَقْرَبُ
 مِنْهَا أَوْ كَانَ حَجْبُهَا بِأَبٍ أَدَلَّتْ بِهِ خِلَافًا لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْكَلَامِ عَلَى
 ذَلِكَ فِي بَابِ الْحَجْبِ وَيَشْتَرِكُنِ فِي السَّدِّ بِالسُّوِيَّةِ * وَالْأَصْلُ فِي أَرْثِ السَّدِّ
 وَفِي السُّوِيَّةِ يَنْهَنُ مَا رَوَى بِرَدِّهِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السَّدَّ
 إِذَا لَمْ تَكُنْ دُونَهَا مَرَّاهُ أَبُو ذَاوُدَ وَغَيْرُهُ مَرَّاهُ الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ
 الشَّيْخَيْنِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى لِلْجَدَّتَيْنِ بِالسَّدِّ وَقَضَاءُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ بِهِ لَامُ الْأُمِّ أَيْضًا وَقَضَاءُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ لَامُ الْأَبِّ وَقَوْلُهُ لَهَا رَأَى أَنَّ ذَلِكَ
 السَّدُّ بَيْنَهُمَا وَهُوَ لَمْ يَنْفَرِدَتْ مِنْكُمَا وَقِيَاسًا فِي كُلِّ جَدَّةٍ تَدُلُّ بِوَارِثٍ عِنْدَنَا
 وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ * وَلَوْ أَدَلَّتْ أَحَدُهُمَا أَوْ أَحَدَاهُنَّ بِجَهْتَيْنِ أَوْ أَكْثَرٍ بِجِهَتٍ
 لَوْ تَعَدَّدَتْ تِلْكَ الْجِهَاتُ أَشْخَاصًا لَكُنَّ وَارِثَاتٌ بِالْفِعْلِ وَادُلِّي بِغَيْرِهَا بِجِهَةٍ
 وَاحِدَةٍ مَعَ اسْتَوَائِهِنَّ فِي الدَّرَجَةِ أَوْ مَسَمِعَ اعْتِلَاءِ الْمَدْلِيَّةِ بِمُخْلِصِ الْإِنَاثِ
 عِنْدَنَا فَلَا رَجْحَ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ أَشْتَرَاكُهُنَّ فِي السَّدِّ بِالسُّوِيَّةِ بِحَسَبِ
 الْأَبْدَانِ لَا بِحَسَبِ الْجِهَاتِ * وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ وَسُفْيَانَ بْنِ إِسْحَاقَ الشَّاشِيِّ
 إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ * وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَزَفَرُ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ
 حَنْبَلٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَقْسِمُ السَّدُّ بَيْنَهُمَا أَوْ بَيْنَهُمْ بِحَسَبِ الْجِهَاتِ لَا بِالْأَبْدَانِ *

فلذات الجهتين مثلا ثلثاه ولذات الجهة الواحدة ثلثه * وهذا الاجتماع لا يأتي على مذهب الامام مالك رحمه الله لما قد منا من انه لا يورث الاب الجدة من جهة الام والجدة ام الاب نفسه وان علت بمحض الاناث لام الجسد وعند الامام احمد رحمه الله يصور في ثلاث جدات فقط للتوريثه ام الجد ابي الاب ايضا وان علت بمحض الاناث * ولما ذكر صور كثيرة * منها ان يتزوج بنت خالته الشقيقة فتدله ولدا فام خالته هي ام ام ام وام ام اب فلو كان معها ام ابي اب لورثت ايضا وهذه صورتها *

ففي الاربع عندنا وعند ابي حنيفة وسفيان حفصة زينب
 وابي يوسف يشتركان انصافا * وعند الامام ام
 احمد ومحمد بن الحسن وزفر لزيب المدلية ب
 بالقرابتين ثلثا السدس والحفصة ثلثه * وعند ام
 الامام مالك رحمه الله كله لزيب لعدم ام
 توريثه ام ابي الاب كما مر * وبنت الابن فاكثر استحقاقه * اي السدس ام
 تكلمة للثلثين * مع وجود بنت الصلب المنفردة او مع بنت ابن اقرب ام
 منها او منهن اذ لم يعصبا او يعصبا ذكرا في درجتين من اخ او ابن عم
 وهكذا كل درجة نزلت انفردت او تعددت مع افراد من فوقها تاخذ
 السدس تكلمة للثلثين للاجماع * ولقول ابن مسعود رضي الله عنه وقد سئل عن
 بنت وبنت ابن واخت لاقضين فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لبنت النصف وبنت الابن السدس وما بقي فللاخت رواه البخاري * وقيل على
 ذلك كل بنت ابن نازلة فاكثر مع بنت ابن واحدة اعلى منها * والاخت للاب

فاكثر نسخته مع وجود **الاخت** **الشقيقة** **الواحدة** للمبت **تكملة**
الثلاثين **وان لم يكن معها او معهن من يعصها او يعصهن من الاخوة للاب ولم يكن**
هناك حاجب لها **اول من فرع وارث** **اب او جد او اخ شقيق** **قياسا على بنت**
الابن **فاكثر مع بنت الصاب** **ولو تعدت الشقيقات لأسقطن الاخوات**
من الاب الا اذا عصهن اخوهن **واسمى الاخ المبارك** **فائدة** **القريب المبارك**
هو من لولاه لسقطت الانثى التي يعصها كبنين وبنت ابن وابن ابن سواء اكان
اخاها او ابن عمها مساويا لها في الدرجة او انزل منها **وكاكتين شقيقتين واخت**
لاب واخ لاب فلولو لابن الابن في المسألة الاولى **لسقطت بنت الابن فهو قريب**
مبارك **ولولا الاخ من الاب في الثانية** **لسقطت الاخت من الاب فهو قريب**
مبارك **واما القريب المشوم فهو الذي لولاه لورثت الانثى التي يعصها ولا يكون**
ذلك الا مساويا للانثى من اخ مطلقا او ابن عم لبنت الابن **مثال ذلك** **ابو ابن**
وزوج وبنت وبنت ابن وابن ابن اصلها اثني عشر وتقول الى ثلثة عشر
للابوين منها اربعة وللزوج ثلثة وللبنت ستة ويسقط ابن الابن وبنت
الابن **وكزوج واخت شقيقة واخت لاب واخ لاب فلزوج النصف**
وللاخت الشقيقة النصف ويسقط الاخ والاخت من الاب **فلولا وجود**
ابن الابن في المسألة الاولى لورثت بنت الابن السدس وعالت المسألة الى
خمس عشرة فهو قريب مشوم عليها **ولولا وجود الاخ من الاب في الثانية**
لورثت الاخت من الاب السدس تكملة الثلاثين وعالت المسألة الى سبعة
فهو اخ مشوم على اخته والله اعلم **فائدة اخرى** **تستوي الانثى الواحدة**
والاناث المتعددات في اربعة مواضع **الاول بنت الابن او بناته اذا كانت**

او كن مع بنت الصلب الواحدة ففرضها او فرض من السدس ولا يزيد القرض
 بزيادة عدد دهن * الثاني الاخت او الاخوات من الاب اذا كانت او كن مع
 الشقيقة الواحدة لها او لمن السدس ولا يزيد بزيادة عدد دهن * الثالث الزوجة
 الواحدة او الزوجات لها او لمن الربع فقط او الثمن فقط * الرابع الجدة
 الواحدة او الجدات لها او لمن السدس ولا يزيد بزيادة عدد دهن والله
 اعلم * والاخ للام المنفرد ومثله الاخت لها يستحقه * اجماعا
 * اذا لم يجب * باصل ذكر او فرع وارث كما ياتي لقوله تعالى فان كان
 رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منها السدس
 اجمع المفسرون على انها نزلت في اولاد الام دون غيرهم كما قرئ به
 في الشواذ وقرأ ابن مسعود وغيره وله اخ او اخت من ام وقراءة
 الصمائي كالخبر الاحادي * فان تعدد اولاد الام كان لهم الثلث كما مر
 انفا * فائدة * يغافل اولاد الام غيرهم في خمسة اشياء لا يفضل
 ذكرهم على انثاهم لا اجتماعا ولا انفرادا بخلاف غيرهم * ويرثون
 مع من ادلوا به وغيرهم لا يرث معه * ويحبسون من ادلوا به نقصانا
 وغيرهم لا يجب من ادلى به * وذكرهم ادلى بانثى نسبوا يرث وذكر القرابة
 غيرهم لا يرث ان ادلى بانثى * وقد انتهى الكلام على الفروض الستة المقدرة
 في كتاب الله وما يتعلق بها * والفرض السابع الذي ثبت باجتهاد الصحابة
 رضى الله عنهم فمن بعدهم هو ثلث الباقي * وهو فرض اثني الجد والام فالجد
 يستحقه فيما اذا كان معه اخوة وصاحب فرض وكان ثلث الباقي بعد الفرض
 احفظه من المقاسمة وسدس الجميع كما سيأتي في باب الجد والاخوة مفصلا

والام تستحقه في المسألتين المسميتين بالفراوين و بالعمرتين وهما اذا كان
مع الام اب واحد الزوجين فلزوج النصف في مسأله وللزوجة الربع في
مسأله والام مع كل منها ثلث الباقي بعد فرض الزوجية وثلثاه للاب * وابقى
فيه لفظ الثلث مع انه في الحقيقة سدس في الاولى وربع في الثانية ناد باسم
القرآن ومما فظة على لفظه * وهذا هو ما قضى به عمر بن الخطاب ووافقه
عثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وهو مذهب الائمة
الاربعة رحمهم الله * ووجهه ان الاب والام اذا اجتمعا ياخذان المال اثلاثا
واذا ازا جهما ذ وفرض كبت فكذلك ياخذان ما فضل فيجب ان ياخذاما
بقي بعد فرض الزوجية كذلك مع ان الاصل انه يكون للذكر ضعف ما للأنثى *
فلوجعل لها الثلث مع الزوج لفضات على الاب او مع الزوجة لم يفضل عليها
الفضليل المعهود * وقال ابن عباس رضي الله عنهما للام الثلث كاملا واحتج
بظاهر الآية وهي قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلاعه الثلث
وبقوله صلى الله عليه وسلم الحقو القرأئض باهلها فباقي فلأولي رجل ذكر
واجيب عن الآية بان المراد وورثه ابواه فقط وعن الخبر بان المصوبة
لم تمنح في الاب * وقال ابن سيرين بمذهب الجمهور في مسألة الزوج
وبمذهب ابن عباس في مسألة الزوجة * اما تأصيل المسألتين وتصحيحهما
فالاولى زوج وام واب * المسألة من ستة لان فيها النصف وثلث الباقي ومخرج
النصف اثنان وثلث الباقي ثلاثة والحاصل من ضرب اثنين في ثلاثة ستة
للزوج النصف ثلاثة والام ثلث الباقي واحد وهو في الحقيقة سدس وللأب
الباقي اثنان * والثانية زوجة وام واب المسألة من أربعة لان فيها الربع وهو

أكبر كسر في المسألة ومنه نصيح * للزوج الرابع واحد وللأم ثلث الباقي واحد
وهو في الحقيقة ربع وللأب الباقي اثنان * وقد اجتمع في هذه المسألة ربمان
وهما لا يجتمعان فرضا * ولما انتهى الكلام على الفروض واستحقاقها اخذ
يتكلم على العصبات واحكامهم فقال

باب اي هذا باب في احكام العصبية

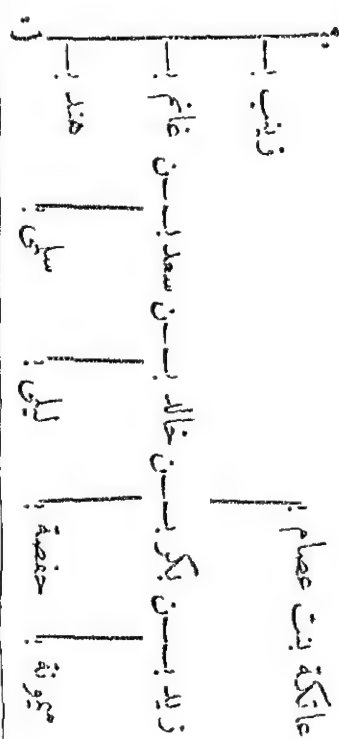
وسياتي تعريفها في كلام المؤلف * العصبية ثلاثة * اقسام * القسم
الاول * عاصب بنفسه * وهو ذو الولاء * وذو كقرية لم يدل الى الميت
بانثى فقط * وهو المراد عند الاطلاق حتى في حدود العصبية * وقد مر
على العصبية بالغير ومع الغير لان عصبوبة العاصب بنفسه بالذات
لا بواسطة غيره بخلاف القسمين الاخيرين * والقسم الثاني * عاصب
بغيره * وهو انثى ذات سهم عصبها ذكر وقد مر على العاصب مع غيره لان
العاصب له ذكر بخلاف العاصب مع الغير فان عصبوبتها لاجل اجتماعها مع انثى
ولذلك شرف على الانثى كما لا يخفى * والقسم الثالث * عاصب مع غيره *
وهو انثى ذات سهم عصبها اجتماعها مع اخرى * وقد فسر المان الاقسام
الثلاثة المذكورة على سهيل اللف والنشر المرتب بعبارة موافقة في المعنى لما ذكر
فقال * فالعاصب بنفسه جميع الذكور * الوارثين * الا الزوج والاخ للام *
اما الزوج فمخرج بقولنا في التعريف قريب * واما الاخ للام فبقوله لنافيه لم يدل
الى الميت بانثى فقط * وسند كرم هنا بالمد تيمنا للفائدة مرتين بحسب استحقاقهم
يجب كل واحد منهم من يذكر بعده * فالاول منهم الابن * وانما قدم
على ابن الابن لادلائه به او لكونه اقرب منه وعلى الاب لكونه فرع الميت

والاب اصله واتصال الشيء بفرعه اظهر من اتصاله باصله * الا ترى ان البناء
والاشجار يدخلان في بيع الارض ولا تدخل الارض في بيعهما ولهذا تقدمت
جهة البنوة على جهة الابوة كما سيأتي * الثاني ابن الابن وان نزل مقدما منهم
الاعلى فلا على ان تعددوا * وانما قدم على الاب وان سفل مع انه ادلى
الى الميت بواسطة والاب ادلى بنفسه لان سبب استحقاقه هو البنوة المقدمة
على الابوة * الثالث الاب بعدها فلا يرث مع واحد منهما بالمصوبة
بل بالفرض كما هو ياتي * وقدم على الجد وعلى الاخوة لكون الجد والاخوة
مدنيين به ولكونه اقرب درجة من الجد في الابوة كما هو ظاهر * الرابع
والخامس والسادس الجد وان علام مع الاخ الشقيق ثم هو مع الاخ للاب
خلا فلا يبي حنيفة رحمه الله فانه يقدم الجد على الاخ الشقيق وعلى الاخ للاب *
وانما جعل الجد والاخ لغير الام في درجة واحدة عند الائمة الثلاثة لان الجد
يدلى بالاب والاخ كذلك فلا يسقط احد منهما بالآخر * ولا يخفى انه
اذا تعدد الاجداد قدم الاقرب منهم للقاعدة الاتية * وانما قدم الجد
وان علا على ابن الاخ مع ان القياس تقدم ابن الاخ عليه لكون ابن
الاخ فرع الاب والجد اصله والفرع مقدم على الاصل كما جرى عليه الحكم
في الارث بالولاء * اصد الاجماع عن ذلك في النسب ولان اسم الجد ودة يشمل
وان علا بخلاف اسم الاخ فلا يشمل ابنه * اما تقدم الاخوة على بنينهم فلا يحتاج
الى تعليل * السابع ابن الاخ الشقيق وقدم على ابن الاخ للاب لقونه *
الثامن ابن الاخ للاب ومعلوم مما مر وما ياتي ان الاعلى درجة منها
مقدم على الاخر * وقد ما على الم لتقدم جهتها * التاسع الم الشقيق وقدم

على العم للآب لقوته العاشر العم للآب وقد ما على ابني العم لقرينهما الحادي عشر ابن العم الشقيق وقدم على ابن العم للآب لقوته كذل لك الثاني عشر ابن العم للآب ومعلوم ان الا على درجة منهما مقدم على الاخره ومعلوم ايضا من قولهم لا يرث اولاد جدم مع اولاد جد اقرب منه كما سيأتي ان عم الميت وابنه وان نزل مقدم على عم ابي الميت وبنيه وان عم ابي الميت وابنه وان نزل مقدم على عم جد الميت وهكذا الثالث عشر المقتضى ذكر انا وانثى وانما اخر عن مسبق من المصبات لانهم عصبية بالنسب وهو عصبية بالسبب ولان الولاء مشبه في الحديث بالنسب والمشب به اولى من المشبه الرابع عشر عصبية المقتضى المنعصبون بانفسهم لا بالغير ولا مع الغير على تفصيل فيه يذكر في باب الارث بالولاء ان شاء الله تعالى الخامس عشر ريت المال على ما سبق فيه من الخلاف فائدة اولاد الابن كاولاد الصلب عند فقد هم الذ كر كالد كر والانتى كالانتى اجتماعا وانفرا دا كما تقدم والجد كالأب عند فقده ارثا وحجبا الا في خمس مسائل الاولى اذا كان مع الجد اخوة لغيرهم فانهم يرثون معه على التفصيل الا في خلافا لابي حنيفة رحمه الله بخلاف الاب فانه يجبرهم باتفاق الثانية والثالثة لو كان الجد بدل الاب في المسألتين الفواوين لكان للام في كل منهما الثلث كاملا وما بقي للجد ولم ينظر الى كونها ناخذ اكثر منه في مسألة الزوج ولا الى انه لم يفضل عليها التفضل المهود في مسألة الزوجة لانها اقرب منه بخلافها مع الاب فانها تاخذ في كل منها ثلث الباقي لانها في درجة واحدة الرابع ان الاخوة لغير الام وبنينهم يجربون الجد في الارث بالولاء خلافا لابي حنيفة بخلاف الاب فانه يجبرهم الخامسة ان الاب يجبر ام نفسه خلافا للام احمد رحمه الله

ولا يحجبها الجد * وابن كل اخ لغير ام كايه اجتماعا وانفراد الا في جميع
مسائل * الاولى لا يردون الام عن الثالث الى السادس * والثانية لا يحجبون
اخواتهم لانهن من ذوى الارحام * الثالثة لا يرثون مع الجد اجماعا *
الرابعة اولاد الاشقاء يسقطون في المشتركة اجماعا * الخامسة ان
ابنت الاخ الشقيق لا يحجب الاخ للاب بخلاف ابيه * السادسة
ابن الاخ من الاب لا يحجبه ابن الاخ الشقيق وابوه يحجبه * السابعة
سقوط الجميع من بنى الاخوة لابوين اولاب بالاخت مطلقا حيث صارت
عصبة بالبنت او بنت الابن * وابن كل عم لغير ام كايه ارثا وحجبا الا ان ابن
العم الشقيق لا يحجب العم لاب بخلاف ابيه * وابن العم من الاب لا يحجب
ابن العم الشقيق وابوه يحجبه * واكثر هذا معلوم مما سبق وما يأتي التأمّل * وههنا
ذكر المؤلف القسمين الاخيرين من اقسام العصبة وهما العصبة بالغير ومع الغير *
ولو اخرهما الى الفراغ من ذكر احكام العاصب بنفسه لكان احسن ترتيبا *
قال رحمه الله * والعاصب بغيره * اربعة الاول * البنات * من الصلب
اي جنسهن الصادق بالواحدة فصاعدا * مع البنين * ولو واحد ا فحيث
اجتمعوا صارت البنت او البنات عصبة بالابن او البنين والاصل في صيرورتها
عصبة به قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكور مثل حظ الانثيين * ففي
بنت فاكثر مع ابن فاكثر المال بينهما او بينهما للذكور مثل حظ الانثيين وكذا
اذا اجمعوا وازاحمهم * وفرض فيقسم ما فضل بينهما او بينهم كذلك * والثاني
بنت الابن فاكثر مع ابن الابن فاكثر سواء كان اخاها وابن عمها وفي
درجتها لو كان انزل منها اذا كانت محجوبة باستفراق من فوقها الثانيين *

والاصل في صيرورتها عصبية به الاية السابقة ايضا لان اطلاق الولد على ولد الابن شايع كإمر والقياس على تعصيب البنات بالبنين ايضا * فمن مات عن ابن ابن وبنت ابن سواء كانت اخته او بنت عمه عصبها وقسم المال او ما فضل بعد الفروض ان كانت للذكر مثل حظ الانثيين * فان كانت بنت الابن انزل منه كان المال له وسقطت كبنات ابن ابن وابن ابن مثال بنتا ابن وبنت ابن ابن الى اثنين وابن ابن ابن ابن الى اربعة فالاوليان لهما الثلثان والباقي بين بنت الابن وابن ابن عمها تعصيا له مثلاما لها



وانما عصبها وهو انزل لانها محبوبة باستغراق من فوقها الثلثين * ولوانتفى من المسألة لم يكن لبنت ابن الابن النازلة شيء ويرد باقي المال على الاوليين مثال آخر بنتان هما زينب وهند وبنت ابن هي سلمى وبنت ابن ابن هي ليلى وبنت ابن ابن ابن ابن هي حفصة وابن ابن ابن ابن ابن هو زيد ابن بكر بن خالد بن سعد بن غانم ابن الميت واخته زيد هي ميمونة وبنت عم له في درجته هي عاتكة وهذه صورتهم *

مات المبت فيها عن جميع النساء وعن ذكر هو زيد الذي هو في خسا مس
درجة فلبنتي الصلب وهما زينب وهند ثلث المال والباقي بعد الثلثين بين
زيد وبين بنات الابن الخمس اخته وبنت عمه وعمته وعمته ابيه وعمته
جده للذكر مثل حظ الانثيين * وتصح من واحد وعشرين لبنتي الصلب
الثلثان اربعة عشر وازيد سهمان ولكل من الخمس سهم واحد *
ولو كان الذكر الوارث بكرا الذي هو في الدرجة الرابعة فلبنتي الصلب
الثلاثان والباقي بينه وبين اخته وعمته وعمته ابيه للذكر مثل حظ الانثيين *
وتصح من خمسة عشر * ولو كانت خالدة الذي هو في الدرجة الثالثة
فالثلثان لبنتي الصلب والباقي بينه وبين اخته وعمته للذكر مثل
حظ الانثيين * وتصح من اثني عشر * ولو كان سعدا الذي هو في الدرجة
الثانية وهي الاولى في درجة اولاد الابن فلبنتي الصلب الثلاثان
والباقي بينه وبين اخته للذكر مثل حظ الانثيين * ولا شيء لاولاد الابن
ولو كان غائما الذي هو ابن الصلب فالمال بينه وبين البنتين للذكر مثل حظ
الانثيين ولا شيء لاولاد الابن * ولو لم يكن في المسألة ذكر فالمال لبنتي الصلب
فرضاوردا ولا شيء لبنات الابن * * * الثالث والرابع من اقسام العصبية
بالغير * الاخوات * اي جنسهن الصادق بالواحدة شقيقات كن اولاد
* * * بالاخوة * ولو واحد الى كل واحدة منهما باخيها الشقيقة بالشقيق
والاخت للاب بالاخ الاب * وكذا يعصب الجد كلا منهما ايضا لانه بمنزلة
الاخ في ادلائه بالاب خلافا لابن حنيفة رحمه الله لانه يسقط الاخوة بالجد
كما سيأتي في باب * والدليل على صيرورتها عصبية باخويها قوله تعالى وان

كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين * ففي اخت شقيقه او اكثر
مع اخ شقيق او اكثر المال بينهما وبينهم للذكر مثل حظ الانثيين * وفي اخت
لاب او اكثر مع اخ لاب او اكثر المال بينهما وبينهم كذلك * وقس ذلك
في كل منهما مع الجد كما سأتى امثله فهو لآاربعة من ذوات الفروض بعصب
اخوانهم كما علمت * ومن لا فرض لها من الاناث واخوها عصب لا تصير عصبه
باخيها لان النص الوارث في صيرورة الاناث عصبه بالذكور انما هو في موضعين
البنات بالبين والاخوات بالاخوة كما عرفت انفا * والاناث في كل منها
ذوات فرض فمن لا فرض لها من الاناث لا يتناولها النص لانها ليست في معنى
احد الفريقين * وايضا الاخ يعصب اخته كيلا يلزم تفضيل الانثى على الذكر
او المساواة بينهما فاذا لم تكن الانثى صاحبة فرض فلا يلزم هذا المعنى من عدم
تعصبيها كالم والعممة وابنت الم مع بنت الم * والعاصب مع غيره
الاخوات * لاب و ام او لاب فقط اى جنسهما الصادق بالواحدة فاكثر
مع البنات * واحدة او اكثر كذلك او مع بنات الابن واحدة فاكثر
والاصل في ذلك حد يشا بن مسعود رضى الله عنه السابق في باب السدس
حيث قال وما بقى فللاخت * فدل ذلك على انها عصبه * والشرط في ذلك
ان لا يكون مع الاخت اخوها فان كان معها اخوها كانت عصبه به * فعلم
ان التعصيب بالغير مانع من التعصيب مع الغير لانه يغير حكمه * الا مثله
بنت واخت لغيرهم البنات النصف فرضا والباقي للاخت تعصبا * بنت
ابن واخت كذلك * ثلاث بنات ابن واختان لهن الثلثان فرضا والاختين
الباقي تعصبا * بنتان واخت لهما الثلثان فرضا ولها الباقي تعصبا * بنتا

ابن وثلاث اخوات لها الثلثان فرضا وللأخوات الباقي تعصبا * بنت
وبنت ابن واخت للأولى النصف فرضا وللثانية السدس كذلك وللأخت
الباقي تعصبا * بنتان وبنت ابن واخت للبنين الثلثان والباقي للأخت تعصبا
ولاشي لبنت الابن لاستغراق الثلثين * والفرق بين العصبية بالغير والعصبية
مع الغير ان الغير في العصبية بغيره يكون عصبية بنفسه فتتعدى بسببه العصبوبة
الى الانثى وفي العصبية مع غيره لا يكون عصبية اصلا بل تكون عصبوبة للملك
العصبية مجامعة لذلك الغير * تنبيه متى كانت الأخت الشقيقة عصبية مع بنت
واحدة او اكثر او مع بنت ابن فاكثر وان نزل ابوها بمحض الذكور فانها
توجب كل من يحبه الشقيق فتوجب الأخت لاب ذكورا كانوا او اناثا ومن
بعدهم من العصبات * وحيث صارت الأخت لاب عصبية مع الغير صارت
كالأخت لاب فتوجب بنى الأخت مطلقا ومن بعدهم من العصبات والله اعلم
ثم اعلم ان ترتيب العصبية بنفسه السابق ببيان مبني على قاعدتين * احدهما * يستأق
في باب الحجب وهي ان كل من ادلى بواسطة حجته تلك بواسطة الاولاد الام
* والثانية * هي انه اذا اجتمع عاصبان فمن كانت جهته مقدمة قدم فان اتحدت
جهتهما فالقريب درجة فان اتحدت درجاتهما فالأقوى منهما وجهات العصبوبة
عندنا معاشر الشافعية وعند المالكية ايضا سبيع البنوة ثم الابوة ثم الجدودة
والأخوة ثم بنوة الأخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال * وفي ترتيب المولف
رحمه الله لها هنا سبعة كل تراه في قوله * وجهات العصبوبة سبيع البنوة
ثم الابوة ثم الجدودة والأخوة ثم بنوة الأخوة ثم العمومة ثم بنوة العمومة
ثم الولاء * لا نه زاد فيها بنوة العمومة وهي مندرجة في العمومة

والترتيب بين العم وابنه انما هو لترتيب قرب لاترتيب جهة كما في الاخ وابنه
ولا يمكن جعلها جهة مستقلة لانه يترتب عليه بمقتضى القاعدة المارة تقديم عم
الاب مثلا على ابن عم الميت والامر بخلافه * واسقط في ترتيبه ايضا جهة
بيت المال مع انها احدي الجهات السبع عندنا * اما عند الخنابلة فالجهات
ست وهي ما ذكرناه آنفا باسقاط جهة بيت المال منها * وعند ابي حنيفة رحمه الله
الجهات خمس البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم الولاء بادخال الجد
وان عا في الابوة وادخال بني الاخوة وان نزلوا لبعض الذكور في الاخوة
اذ عرفت ذلك * فالجهة المقدمة * وان بعد صاحبها * تحجب من بعدها *
بمن كانت جهته مؤخرة فابن الابن مثلا مقدم على الاب ولولا ان له فرضا
لسقط * تنبيه * يلاحظ هذا الترتيب بين البنوة والاخوة في مثل ابن ابن عم
الميت مع عم ابي الميت فيقدم الاول على الثاني مع ان الثاني اقرب الى الميت
وهما من جهة واحدة لكن جهة الاول الى جد الميت المدلى به الطرفان البنوة
فقدم * وجهة الثاني الاخوة فآخر * ولهذا اقالوا لا يرث اولاد جد مع اولاد
جد اقرب منه كما مر * وانما لم يلاحظوا هذا الاعتبار مع الجد مع اخ وابنه
او عم او ابنة فقدموا الجد وان علام كونه مدليا الى الاب او الجد الاقرب
بالابوة واخر وابن الاخ وعم وابنه مع كونهم مدلين الى الاب او الجد
الاقرب بالبنوة لصدا الاجماع عن ذلك الاعتبار في النسب كما تقدم * ولهذا
روى في الارث بالولاء كما ياتي والله اعلم * فاذا استوت * الجهة قدم
الاقرب درجة وان كان ضعيفا على البعيد وان كان قويا * فابن الاخ لاب
مثلا مقدم على ابن ابن الاخ الشقيق فاذا اتحدت الدرجة ايضا * قدم الاقوى *

وهو ذو القراطين على الضعيف وهو ذو القرابة الواحدة فانح المبت الشقيق
مقدم على اخيه لايه * والى ذلك اشار الجعبري رحمه الله بقوله *
فبالجهة التقديم ثم بقربة * وبعدهما التقديم بالقوة اجملا *
* تنبيه * القاعدتان المذكورتان ليستا يختصين بالمصبات لان الاولى مطردة
في اصحاب الفروض الاولد الام والثانية قد تأتي ايضا في اصحاب الفروض
كتقديم البنت و بنت الابن على ولد الام بالجهة * وكتقديم البنتين على بنتي
ابن لم يصبا بالقرب * وكتقديم الاختين الشقيقتين على اختين لاب لم يصبا
بالقوة * وفي اصحاب الفروض مع المصبات كتقديم الاب والجد على الاخوة
للأم بالجهة * وكتقديم الابن على بنت الابن بالقرب * وكتقديم الاخ
الشقيق على الاخت للاب بالقوة * وعلى هاتين القاعدتين ينبنى أكثر باب
الحجب كما سيأتي والله اعلم * وههنا ذكر المؤلف رحمه الله تعريف المصبة ولو قدمه
في صدر الباب لكان احسن وضما لان الطالب ما لم يتصور ماهية الشيء
او ما يميزه عن الاغيار لا يمكنه معرفة اقسامه واحكامه * وهذا قد منافي الشرح
بعض تعريفاته على انه لا يخلو حد للمصبة من نقد * ولذا قال العلامة
ابن الهائم في كفايته * وليس يخلو حده من نقد * فينبغي تعريفه بالحد *
قال المؤلف رحمه الله * والمصبة من ليس له نصيب مقدرة من المجمع
على توريثهم حالة تعصبيه * الموصول ههنا في مقام جنس شامل للمعرف
وغيره * وخرج بنفي نقد ير النصيب في التعريف اهل الفروض اجمع لاذ
انصباهم مقدرة * وبقوله من المجمع على توريثهم من ينزل منزلة المصبة
من ذوي الارحام فانهم وان لم يقدروا لهم نصيب لكنهم ليسوا من المجمع

على نور يشهم * ودخل بقوله حالة تعصبيه كل من يرث بالفرض تارة وبالتعصيب
 اخرى كالاب بعد خروجه بامرفائه وان كان له نصيب مقدر لكن لا في
 حالة تعصبيه بل في حالة ازالته بالفرض * اما معنى العصب لغة فعصبه الرجل
 كما في الصباح بنوه وقرابته لايه وكنها جمع عاصب كطلبة وطالب * وهو
 من مصب القوم بفلان اذا احاطوا به فالاب طرف والاين طرف والاخ
 جانب والعم جانب او من العصب وهو الشد والمنع ثم سمي به الواحد والجمع
 المذكر المونت للعلية فصار كانه اسم جنس وقالوا في مصدره العصبوبة
 والذكر بعصب الانثى اى يجعلها عصبية * ثم ذكر المؤلف رحمه الله احكام
 العصب الثلاثة فقال * والحكم في ارث العاصب * واحد اكان او متعدد ا
 * انه باخذ جميع المال اذ لم يكن صاحب فرض * الاجماع المستند بالنظر
 الى بعض افراد العاصب وهو الاخ لغيرام الى قوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن
 لها ولد * والى القياس على الاخ بالنظر الى الباقيين * وهب هذا الحكم مختص
 بالعاصب بنفسه لانه لا يتاقي افراد العاصب بغيره ولا العاصب مع غيره
 * والاى وان لا يتنف من المسئلة صاحب الفرض * فياخذ * العاصب
 * ما فضل بعد اصحاب الفروض * اجماعا كذا لك لقوله صلى الله عليه وسلم
 الحقوا الفرائض باهلها فابقى فلاولى رجل ذكر * ويسقط اذا استقرت
 الفروض التركة * فان قيل يرد على هذه العبارة الابن لانه لا يتاقي معه
 استقراق حتى يسقط * اجيب ان العبارة قضية شرعية لا تستلزم الوقوع
 بالحكم بها غير مطرد فلا ورود * فالمعنى لو استقرت الفروض التركة
 لسقط الاالاخت في الاكدرية ويتأتى في باب النجد والاخوة *

و*الاخوة الاشقاء* في المسئلة المشتركة* عندنا وعند المالكية كما
 سيأتي بيان الخلاف* والمشاركة باثبات البناء وحذفها وفتح الراء فيها على
 المشهور وبكسرها على نسبة التشريك اليها مجازا ونسعى بالحجازية وبالحجيرية
 ايضا لما ياتي* ولا بد لتسميتها بهذا الاسم والحكم عليهما بما سيأتي من اركان اربعة
 وهي زوج وام ومثلها الجدة فصا عدا* واخوة لام* اثنان او اكثر
 واخ شقيق والمراد به الجنس الصادق بالواحد فاكثروا سواء تمحضوا
 ذكور او كان معه او معهم اثني او اناث فاصل المسألة ستة* للزوج النصف*
 ثلاثة* للام* او الجدة* السدس* واحد* وللأخوة للام* اثنان
 كانوا او اكثر* الثلث* اثنان في مجموع الانصباء ستة ولم يبق للعصبة الشقيق
 شيني* فيشار كهم الاخ الشقيق* واحد اكان او اكثر في الثالث عندنا بالسوية
 وتجهل قرابة ابيه كان لم تكن بالنسبة الى قسمة الثلث بينهم لان كل الوجوه
 كما ياتي* وبخلاف تصحيحها باختلاف عدد الاخوة من الصنفين* فلو كان
 الاخوة لام فيها ثلاثة والشقيق واحد اكافي المتن لصحت من اثني عشر لكون
 ثلثها وهو الاثنان بين الاربعة بالسوية واثنان على اربعة لا تنقسم وتوافق بالنصف
 فتضرب نصف الاربعة وهو اثنان في ستة باثني عشر* للزوج النصف ثلاثة
 في اثنى ستة وللأم او للجدة السدس واحد في اثنى باثني
 وللأخوة اللام والشقيق معهم الثلث اثنان في اثنين باربعة عدد
 رؤسهم لكل واحد سهم* وهذا اعني التشريك بين الاخوة
 للام والاخوة الاشقاء بالسوية بجعلهم كأنهم اولاد ام هو ما قضى
 به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثانيا بعد ان كان اسقطهم في العام الماضي*

فقبل له في ذلك فقال ذلك على ما قضينا اي فيما مضى وهذا على ما تقتضي اي
الان لان الاجتهاد لا ينقض بالا جتهاد * وروى انه اراد ان يقضي بما
قضى به اولا فقال له زيد بن ثابت رضي الله عنه هبوا اليهم كان حمار افازادهم
الاب الاقربا * وقيل قال بعض الاخوة لعمر رضي الله عنه هب ان ابانا كان
حجر املق في اليم * ولهذا سميت بما تقدم فلما قيل له في ذلك قضى فيها بالتشريك
ووافقه على ذلك جماعة من الصحابة منهم عثمان وزيد بن ثابت في اشهر
الروايتين عنه وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم وهو قول شريح وسعيد
ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وابن سيرين ومسروق وطاوس والثوري ومذهب
الشافعي ومالك رضي الله عنهم وبه قطع اصحاب الشافعي * وكان مقتضى
ما سبق من الحكم بسقوط العصبة عند استفراق الفروض التركة سقوط الشقيق
والا شقاء في هذه المسئلة وهو الذي قضى به عمر رضي الله عنه اولا
وهو مروى عن علي وابي بن كعب وابي موسى الاشعري رضي الله عنهم
وهو مذهب الامامين ابي حنيفة واحمد بن حنبل رحمهما الله وبه قال الشعبي
وابن ابي ليلى وشريك ويحيى بن ادم ونعيم بن حماد وابو ثور وابن المنذر
وداود رحمهم الله تعالى * ولكل من المذهبين توجيهات مذكورة في المطولات
❖ اما ❖ محترزاركانها فانه ❖ اذا كان ❖ الاخ فيها بدل الشقيق ❖ لاب
فيستقط ❖ باستفراق الفروض التركة ❖ وكذا لو كان مع الاخ للاب اخت
فستقط معه كذلك ولا يفرض لها وهو اخ مشوم لانه لو عدم لفرض لها النصف
وعالت المسئلة * ولو كان بدل الشقيق اخت شقيقة اولا ب لا عيل لها
بالنصف * او اختان شقيقتان اولاب لا عيل لها بالثلثين * او خشي شقيق

فبتقدير ذكره يشارك الاخوة للام في الثلث وبتقدير انوثته لا يشارك
بل يفرض له النصف وتعمل المسألة فيجعل للذكورة مسألة وللانوثة مسألة
وتحصل جامعة وتقسّم تلك الجامعة على مسألتى الذكورة والانوثة ويعامل
كل بالاضرفى حقه ويوقف ما بقى * ولولم يكن فى المسألة زوج اود سدس
من ام او جدة او كانت ولد الام فيها او احد البقي شىء بعد الفروض ناخذ
الا شقاء تعصبا * تنبيه * انما قالوا فى مشاركة الاشقاء للاخوة للام
وجعل ابهم كالعديم بالنسبة الى قسمة الثالث فقط لكيلا يرد ما لو كان معهم اخت
او اخوات لاب فانهم يسقطن بالعصبة الشقيق كما تقدم قريبا ولا يفرض للاخت
الاب النصف وتعمل الى تسعة او للاخوات الاب الثان وتعمل لعشرة
كما توهمه من توهمه وهو وهم باطل والله اعلم * فائدة * قال الشنشورى رحمه الله
فى شرح الرحبية الورثة اربعة اقسام * قسم يرث بالفرض وحده من الجهة
التي سمي بها * وهو سبعة الام وولداها والجدتان والزوجان * وقسم
يرث بالتعصيب وحده كذلك وهم جميع العصبة بالنفس غير الاب والجد
وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب اخرى ولا يجمع بينهما وهن ذوات
النصف والثلاثين كما سبق * وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب مرة
ويجمع بينهما وهو الاب والجد فان كلا منهما يرث السدس مع ابن وابن ابن
وحيث بقى بعد الفروض قدر السدس اود وانه اولم يبق شىء * ويرث
بالتعصيب اذا خلا عن الفرع الوارث من ذكر او انثى * ويجمع بين الفرض
والتعصيب اذا كان معه انثى من الفروع وفضل بعد الفرض اكثر من السدس
وسبقت الاشارة الى ذلك والله اعلم * فائدة اخرى * قال فيه ايضا قد

يجتمع في الشخص جهتا تعصيب كابر هو ابن عم وكاخ هو معتق فيرث باقواهما
والاقوى معلوم من القاعدتين السابقتين في العصابات * وقد يجتمع في
الشخص جهتا فرض ولا يكون ذلك الا في نكاح المجوس وفي وطء الشبهة
فيرث باقواهما لا يها على الارجح عندنا وعند المالكية خلافا للحنفية والحنابلة
والقوة باحد امور ثلاثة * الاول أن تحجب احداها الاخرى كبن
هي اخت من ام كان يطا مجوسى امه فتلد بنتا ثم يموت عنها فترث بالبنية *
الثاني ان تكون احداها لا تحجب كام او بنت هي اخت من اب كان
يطا مجوسى بنته فتلد بنتا ثم يموت الصغرى عن الكبرى فترثا بالامومة
او عكسها فترثا بالبنية * الثالث ان تكون احداها اقل حجبا كجدة ام ام هي
اخت من اب كان يطا مجوسى بنته فتلد بنتا ثم يموت يطا الثانية فتلد بنتا ثم يموت
السفلى عن العليا بعد موت الوسطى والاب فترثا بالجدودة دون الاختية
فلو كانت الجهة القوية محجوبة ورثت بالضعيفة كان يموت السفلى في المثال
الاخير عن العليا والوسطى فترث العليا بالاختية والوسطى بالامومة * اما
مذهب الحنفية والحنابلة ان المجوسى ونحوه ممن يرى حل نكاح المحارم يرث
يجمع قرا بانه اذا اسلم او رافع اليه * وقد يجتمع في الشخص جهتا فرض
وتعصيب كابر عم هو اخ لام او زوج فيرث بها حيث امكن اتفاقا والله اعلم
انتهى مع زيادة ذكر الخلاف والوفاق * ولما فرغ من ذكر احكام
العصابات شرع في ذكر مسائل الحجب فقال

باب * اى هذا باب * في * ذكر مسائل * الحجب *

وهو من اعظم ابواب الفرائض * قال بعضهم حرام على من لم يعرف الحجب

ان يفتى في الفرائض * وذكر المؤلف اولا تعريفه لغة وشرعا و تقسيمه
 فقال * وهو لغة المنع * والستر يقال حجبته اذا منعه عن الدخول * ومنه
 الحجاب لما يستر به الشيء * وشرعا منع من قام به سبب الارث * كالقربة
 * من الارث بالكلية او من او فر حظيه * فمنع من لم يقيم به سبب الارث
 لا يسمى حجب اصطلاحا والارث الثاني بمعنى الموروث * والحجب قسما
 حجب بالا وصاف وهو المبر عنه بالمانع وتقدم اول الكتاب * ويتأق
 دخوله على جميع الورثة * وحجب بالا شخص * وهذا هو المراد عند الاطلاق
 والمقصود بالترجمة * وهو قسما ن حجب حرمان * اي حجب يترتب
 عليه الحرمان وهو الجزء الاول من التعريف وسياق * * وحجب
 نقصان * اي حجب يترتب عليه النقصان وهو منع الشخص من
 او فر حظيه * وهذا سبعة انواع * فتارة يكون بانتقال من فرض الى فرض
 كرد الام من الثالث الى السدس اذا كانت مع الولد مثلا * وكرد الزوج
 من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثلث فقد انتقل كل من فرض
 الى فرض * وتارة يكون بانتقال من تعصيب الى تعصيب كبنيتين واخت
 فالاخت هنا عصبية مع غيرها وهما البنيتان فلها الثلث الباقي تعصبا فلو كان معها
 اخ لها عصبية فيقسم الثلث الباقي بعد فرض البنيتين على ثلاثة لداثان ولها واحد
 فصارت هنا عصبية غيرها وانتقلت من تعصيب الى آخر وردها اخوها من
 الثلث الى ثلث الثلث * وتارة يكون الانتقال من فرض الى تعصيب
 كالاخت فان فرضها النصف فاذا كانت مع البنات ورثت بالتعصيب لا
 بالفرض * وتارة يكون الانتقال من تعصيب الى فرض كالاخت اذا انفرد

أخذ جميع المال فإن وجد معه ابن للميت كان له السدس فرضا فقد انتقل
 من التعصيب إلى الفرض * ونارة يكون بزاوجة في فرض كبت وبنت
 ابن فبنت الابن فرضها السدس فإن كانت معها اختها كان لها السدس فرضا
 فقد زاحمتها اختها في فرضها ونارة يكون بزاوجة في تعصيب كبت واخ
 فلها النصف وله الباقي تعصبا فلو كان معه اخ ثان لزاحمه في النصف وكان
 بينهما بالسوية ونارة يكون بزاوجة في عول كزوج واخت شقيقة فلاخت
 هنا النصف فلو كان معها اخت لا بلاء لاهل لها بالسدس فانتقلت الشقيقة من
 النصف إلى انقص منه بسبب العول ويعلم ذلك مما تقدم وما سبأني لمن تأمل *
 قال المؤلف * والمراد هنا الاول * أي الذي هو حجب الحرمان واكثره
 مبني على قاعدتين ذكرتا في باب العصبات * احدهما ما ذكره الجعبري
 رحمه الله بقوله * فبالجهة التقديم ثم بقرينة * وبعدهما التقديم بالقوة اجملا
 والثانية ان كل من ادلى بواسطة حجبته تلك الواسطة الا ولد الام اجمعا
 والا لجدة الابوية عند الحنايلة * وانما قدمنا هاتين القاعدتين لانه لا مطمع في
 استيفاء صور مسائل الحجب فيكون ما سيذكر هنا من باب التفصيل بعد
 الاجمال * وحيث عرفت ما تقدم من التعريف والتقسيم وكون المراد هنا
 انما هو حجب الحرمان و اردت ان تعرف مهم مسائله تفصيلا * فالاب
 والابن والزوج لا يوجبهم احد * وكذلك البنت والام والزوجة كما سيأتي
 في كلام المؤلف قريبا * وضابط هؤلاء الستة الذين لا يوجبون حرمانا ان
 تقول هم كل من ادلى بنفسه إلى الميت الا المعتقد ذكر اكان او انثى * وذلك
 لان العتق فرع عن النسب ومشبه به فقد م عليه كما مر في باب العصبات

* وابن الابن يحجبه الابن * لانه ان كان اياه فلا دلالة به او عمه فلا لانه
 اقرب منه * ويحجبه ايضا * ابن ابن اقرب منه * لما امر كابن ابن وابن
 ابن ابن * ويحجبه ايضا اهل القروض المستغرة كابوين وبنين وكذا اكل
 العصباء غير الابن والاب والجد والجد * من جهة الاب * يحجبه الاب
 او جد اقرب منه * لا دلالة به ولو لكونه اقرب منه ايضا * اما الجد من جهة الام
 فانه لا يرث اصلا فلا يسمى عدم ارثه حجبا اصطلاحا * والاخ الشقيق يحجبه
 ثلاثة الاب * لا دلالة به ولتقدم جهته * والابن وابن الابن * وان نزل لتقدم
 جهته على جهته * والاخ للاب يحجبه اربعة وهم من قبله * اما الاب والابن
 وابنه فلتقدم جهتهم على جهته * اما الاخ للابوين فلكونه اقوى ولخبر
 اعيان بني الام يتوارثون دون بني العلات يرث الرجل اخوه لايه وامه
 دون اخيه لايه حسنه الترمذي * وتحجبه ايضا اخت لابوين معها بنت
 او بنت ابن كما تقدم في ذكر العصبية مع الغير * والاخ للام يحجبه ستة الاب والجد
 والابن والبنت وابن الابن وبنت الابن * وان نزل اجماعا وضابط هو لاء
 الستة ان تقول اصل ذكر او فرع وارث * وذلك لمفهوم اية الكلاله الاولى في
 سورة النساء وهي قوله تعالى فان كان رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ او اخت
 فلكل واحد منها السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث الا يه لان
 الكلاله ميت لم يخلف ولدا ولا والدا الا انه خص مفهوم الكلاله الام
 والجد فلا يحجبان ولد الام بالاجماع * وابن الابن * وان نزل والاخ الشقيق
 والاب والجد * وان علا * والابن وابن الابن * وان نزل والاخ الشقيق
 والاخ للاب * لتقدم جهاتهم على جهته * وابن الاخ للاب يحجبه سبعة

هو لآء الستة الحاجبون لابن الاخ الشقيق لتقدم جهاتهم ايضا والسابع
 ابن الاخ الشقيق لانه اقوى منه والعم الشقيق يحجبه ثمانية وهم من قبله
 لتقدم جهاتهم على جهته والعم الاب يحجبه تسعة وهم من قبله اما الثمانية
 فلتقدم جهاتهم على جهته واما العم للابوين فلانه اقوى منه وابن العم الشقيق
 يحجبه عشرة وهم من قبله اما الثمانية فلتقدم جهاتهم واما العمان فلقر بهما
 وابن العم الاب يحجبه احد عشر وهم من قبله اما العشرة فلأمر واما ابن
 العم الشقيق فلانه اقوى * وبعده هو لآء عم الاب لابوين محبوب بابن عم الميت
 للاب * وعم الاب لاب محبوب بعم الاب للابوين * وابن عم الاب لابوين
 محبوب بعم الاب للاب * وابن عم الاب للاب محبوب بابن عم الاب لابوين *
 وعم الجد لاب محبوب بعم الجد لابوين * وهكذا على ما تقدم في العصبات
 من حجب الاقرب والاقوى الابلد والاضعف والمعتق يحجبه عصبة النسب
 اجماعا لان النسب اقوى ومن ثم اخلص بالحرمة وجوب النفقة وسقوط
 القرد والشهادة ونحوها والله اعلم * ولما فرغ من الكلام على حجب الذكور
 شرع في ذكر حجب الاناث مقدما قبله ذكر من لا يحجب منهن حرمانا فقال
 * والام والبنت والزوجة لا يحجبن حرمانا بحال * لآء لآءن بانفسهن الى
 الميت كما هو معلوم من الضابط السابق * وبنت الابن * فاكثرت يحجبها
 او يحجبهن الابن * لانه ان كان اباها فلآء لآءها به او عمها فلكونه
 اقرب منها * او بنتان * فاكثروا ذلك لمفهوم قول ابن مسعود رضي الله عنه
 السابق في بنت وبنت ابن واخت حيث قال للبنت النصف ولبنت الابن
 السدس تكملة الثلثين اى ما لم تكمل الثلثان والا فهي محجوبة * وانما

يحجبانها عن السدس ﴿ اذا لم تعصب ﴾ بسدس من ولد ابن وهو القريب
المبارك سواء كان في درجتها بان كان اخاها او ابن عمها او كان انزل منها
بان كانت عمته او عمه ابيه مثلاً لا احتياجها اليه للتعصيب كما تقدم في باب
العصبات ﴿ وما قيل في بنت الابن مع بنتي الصاب يجري في كل بنت ابن نازلة
مع من يستغرق الثلثين من بنات الابن العاليات كبنت ابن ابن مع بنتي ابن ﴾
وكبنت وبنت ابن وبنت ابن ابن ﴿ وكبنت ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن
ابن فلا شيء للنازلة في الصور الثلاث الا اذا كان معها في درجتها او اسفل
منها ابن ابن فيعصبها والله اعلم ﴾ والجدة للام تحجبها الام ﴿ لادلائها بها
﴿ والجدة للاب ﴾ اي من جهته سواء كانت امه او امه او امه ابيه يحجبها
الاب ﴿ وكذلك كل جد يحجب من ادلت به من الجدات عند الأئمة
الثلاثة ﴾ ومذهب الحنابلة ان الاب ومثله الجد ابو الاب لا يحجب ام
نفسه ولا يحجب من ادلت به من ترث منهن عندهم كما سبق بيانها في عدد
الوارثين ﴿ واستدلوا بما رواه الترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه
قال في الجددة وابنها انها اول جدة اطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم
سدسها وابنها حي * واجيب بانه ضعيف وبفرض صحته فيحتمل ان تكون
ام الام وابنها هو الخال * او تكون ام الاب وابنها الحى هو العم الاب *
ويكون ابنها الذي هو الاب كافراً ﴿ و ﴾ تحجب الام ﴿ الجددة من
جهة الاب ايضا اجماعاً لان الجدات يرثن بجهة الامومة والام اقرب من
في تلك الجهة فتحجب كل من ترث بالامومة كما ان الاب يحجب كل من يرث
بالابوة ﴾ والجددة القربى من كل جهة تحجب البعدى منها ﴿ فالقربى من

جهة الام تحجب البعدى منها اجماعا كام ام وام ام ام لا دلائلها بها اذ لا يتصور
 الا هكذا * والقربى من جهة الاب كام الاب تحجب البعدى منها قطعاً ان
 ادلت بها كام ام الاب * وكذا ان لم تدل بها كام الاب مع ام ابى الاب على
 الصحيح في زوائد الروضه لكونها اقرب منها امومة * ومن صور هذه
 الجدة ما اذا كانت القربى من جهة ابى الاب كام ابى اب والبعدى من جهة
 امات الاب كام ام ام الاب * وفيها وجهان ارجحهما على ما نقله الشنشورى
 في شرحى الترتيب والرحبية عن العلامة ابن الهائم واقره انها تحجبها * قال
 ومستندي في ترجيح ذلك ما قطع به الاكثرون حتى قال في المحرر والمنهاج ان
 قربى كل جهة تحجب بعد اها انتهى * لكن صريح عبارة التحفة والنهاية دال
 على ترجيح القول بعدم الحجب وهو ما رجحه البلقينى وجزم به الاشعر
 في فتاويه فينبغى اعتماده * والجدة * القربى من جهة الام * كام الام
 * تحجب البعدى من جهة الاب * كام ام الاب و كام ابى الاب باتفاق الائمة
 الاربعة لكونها اقرب منها امومة واقوى منها * ولا عكس * اى ولا تحجب الجدة
 القربى من جهة الاب الجدة البعدى من جهة الام كام ام الام بل تشاركها في السدس
 على الصحيح من قولى الامام الشافعى * وهو مذهب الامام مالك رحمه الله لان
 التى من جهة الام وان كانت ابعد فهي اقوى لان الام اصل فى ارث الجدات
 فعدل قرب هذه قوة هذه فاشتركتنا * وعند الحنفية والحنابلة انها تحجبها جريا
 على الاصل من ان القربى تحجب البعدى مطلقاً * تنبيه * يعلم مما هنا وما تقدم
 فى عدد الوارثين ان الجدات اربعة اقسام * القسم الاول من ادلت بمحض
 الاناث كام الام وامها وان علت فهذه مجتمع على توريثها * القسم الثانى من ادلت

بمحض المذكور كام الاب وام ابي الاب وان علت بمحض المذكور * القسم
الثالث من ادلت بمحض الاناث الى محض المذكور كام ام الاب وام ام ابي
الاب وهكذا * وهذا ان القسمان من جهة الاب وفي البعض منهما ما تقدم
من الخلاف * القسم الرابع من ادلت بذكر الى انثى كام ابي الام وام ابي ام
الاب فهذا القسم ساقط عند الائمة الاربعة ولا يرث به الاعلى القول بتوريث
ذوي الارحام والله اعلم * والاخت من اي الجهات كانت كالاخ * اي
ويجب الاخ من اي الجهات كانت من يجب اخاها * فيجب الاخ
الشقيقة الاب والابن وابن الابن وان نزل * ويجب الاخ للاب الاب
والابن وابن الابن وان نزل والاخ الشقيق * ويجب الاخ للام الاب
والجد والابن وابن الابن وان نزل والبنت وبنت الابن * والاخت
الشقيقة * مثلها * الاخ للاب لا تحجبها فروض مستقرة بل لها فرضها *
وتعول المسئلة كزوج وام واخوين لام واخت شقيقة اولاب * المسئلة من ستة
للزوج النصف ثلاثه وللأم السدس واحد وللأخوين للام الثلث اثنان
وتعول بفرض الشقيقة او الاخ للاب وهو النصف الى تسعة ومنها تصح
* والاخوات الخالص للاب * سواء كن عددا او واحدة * تحجبهن * او
تحجبها * شقيقة * او اكثر * مع بنت او بنت ابن * لما تقدم في باب العصبات
من ان الشقيقة ومثلها الاخ للاب اذا صار عصبه مع البنت او بنت الابن
اسقطت من يسقطه اخوها والاخوات الخالص للاب محجوبات بالشقيق فحجب
باخته حين صار عصبه * و * يجب الاخوات الخالص للاب ايضا
* اختان شقيقتان * فاكثرا لكن بشرط ان لا يكون لهن معصب من الاخوة

للاب فان كان له اخ مصيبن واقتسموا الباقي للذكر مثل حظ الانثيين * والمعتقة
 كالمعتق يحجبها عصبه النسب * اجماعا لما تقدم من كون النسب اقوى * فائدة
 المحجوب بوصف من الموانع المتقدمة لا يحجب احدا حرمانا ولا نقصانا نعم المبعوض
 يحجب بقدر ما فيه من الحرية عند الحنابلة والمحجوب بالشخص قد يحجب
 غيره نقصانا وذلك في صور * منها ام واب واخوة كف كانوا فان الام تحجب
 بهم من الثلث الى السدس والباقي للاب لانهم محجوبون به * ومنها ام وجد
 وعدد من اولاد الام فاولاد الام محجوبون بالجد وهم يحجبون الام من الثلث
 الى السدس والباقي للجد * ومنها ام واخ شقيق واخ لاب فالاخ من الاب محجوب
 بالشقيق وهما حاجبان للام من الثلث الى السدس * ومنها ام وجد واخ من ام
 واخ لغير ام فالاخ من الام محجوب بالجد وهو مع الاخ لغير ام يردان الام
 الى السدس والباقي بين الجد والاخ لغير ام عند الائمة الثلاثة ثمهم الله وعند
 الامام ابي حنيفة كل الباقي للجد * ومنها ام وزوج واخ شقيقة واخ من اب
 فالام السدس وكل واحد من الزوج والشقيقة النصف ونعول مساكنهم لسبعة
 ولا شيء للاخ من الاب لاستفراق الفروض * فحجبت الام من الثلث الى
 السدس في المسائل الثلاثة الاخيرة بوارث ومحبوب * ومنها مسائل
 المعادة التي لا يبقى لولد الاب فيها شيء كجدة وجد وشقيقة واخ من اب فلجدة
 السدس وتمد الشقيقة الاخ من الاب على الجد لينقص نصيبه بسبب العديكون
 مع الجد اخت واخ فالأ حظله المقاسمة في اخذ اثنين من الخمسة الباقية بعد
 سدس الجدة وتحوز الشقيقة الثلاثة الباقية ولا شيء للاخ من الاب *
 فقد حجب الجد نقصانا بالاخت وهي وارثة وبالاخ وهو محجوب والله علم

ولما فرغ من ذكر احكام المحبب شرع في ذكر احكام الجدمع الاخوة فقال
 * باب * في هذا باب * في ذكر احكام الجدمع اي الصحيح اذ هو المراد
 عند الاطلاق وهو حقيقة في الادنى مجاز في غيره * والاخوة *

ولو واحد اذ كورا كانوا او اناثا من الابوين او من الاب فقط لامن الام لانهم
 معجوبون بالجدمع اجماعا ولا اولاد الاخوة لما تقدم في باب المصبات *
 والمراد احكامهم معه واحكامه معهم الان حكم كل حالة انفراد قد تقدم *
 * ولنقدم قبل الكلام على الاحكام *

ما ينبغي ان يعلم اولاً * اعلم ان احكام الجدمع مع الاخوة لم يرد فيها
 شيء من الكتاب ولا من السنة وانما ثبتت باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم بعد
 الاختلاف الكثير وكان بعض السلف الصالح يتوقى الكلام في هذا الباب *
 وروي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الناس فقال هل راي
 احدكم النبي صلى الله عليه وسلم قضى للجدمع بشي فقال رجل رايته حكم للجدمع
 بالسدس فقال مع من كان من الورثة فقال لا ادرى فقال لا دريت ثم
 قام اخر فقال رايته قضى للجدمع بالثلث فقال مع من كان من الورثة فقال
 لا ادرى فقال لا دريت وعلى هذه الوتيرة شهدت ثلاث بالنصف ورابع بالجميع *
 ثم انه جمع الصحابة رضي الله عنهم في بيت ليتفقوا في الجدمع على قول واحد
 فسقطت حجة من السقف فتفرقوا مذ عورين فقال عمر رضي الله عنه ابي الله
 ان تجتمعوا في الجدمع على شيء * ثم انهم اجمعوا على ان الجدمع لا يحجب جرمانا
 الا ذكر متوسط بينهما وبين الميت سواء كان معه اخوة ام لا * وحيث اجتمع
 معه احد من الاخوة للابوين او للاب فقط قول الصدوق وابن عباس

وعدة من الصحابة رضي الله عنهم ان الجدة يسقطهم كالأب وهو مذهب
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومذهب الجمهور ومنهم الخلفاء الثلاثة عمر وعلي
 وعثمان وزيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنهم ان الأخوة لا يسقطون
 بالجدة وبذلك قال كثير من أجلة التابعين وهو مذهب الأئمة الثلاثة الشافعي
 ومالك وأحمد بن حنبل رحمهم الله وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحنفية
 ولكل من المذاهب احتجاج وتوجيه مذكور في المطولات إذا علمت ذلك
 في بيان تفصيل أحكام الجدة مع الأخوة على مذهب الإمام زيد بن ثابت والإمام
 الشافعي ومن وافقهما هو ما ذكره المؤلف رحمه الله بقوله * إذا اجتمع جسد
 وأخوة * ولو واحد * أو أخوات * ولو واحدة * لا يوين أولاب
 فإن لم يكن معهم ذو فرض فله * أي الجدة باعتبار ما يأخذه من النصيب
 * حالان * ويتعين له الاحتفاظ منها * المقاسمة * كاخ منهم للذكر مثل حظ
 الأنثيين حتى أنه ينصب الخالص من الأخوات ويأخذ مثل الواحدة * وأولئك
 جميع المال * ويكون الباقي لهم * أما المقاسمة فلأنها الأصل في جعلهم في
 درجته وأما الثلث فلأن الأم والجدة إذا اجتمعا وليس معها غيرها فله مثل ما لها
 والأخوة لا يشتركون الأم عن السدس فلا ينقصونه عن ضعفه * والمقاسمة
 خير له في خمس صور * ضابطها أن يكون معه من الأخوة والأخوات
 أقل من مثليه * وهي جدة وأخت * جدة وأخ * جدة وأختان *
 جدة وأخ وأخت * جدة وثلاث أخوات * والقسمة وزيادة نصيبه
 على الثلث في هذه الصور لا تخفى * ونستوي * له * المقاسمة * وثلاث *
 جميع * المال في ثلاث صور * ضابطها أن يكون معه من الأخوة

والاخوات مثله ✽ وهي جد و اخوان ✽ جد و اخ واختان ✽ جد و اربع
 اخوات ✽ والمقسمة بينهم كذلك لا تنفى ✽ والثالث خير له من المقاسمة فيما
 اذا زاد و اعلى مثليه ولا تنحصر صورته لان الزيادة غير منحصرة و اقلها ذكر
 جد و ثلاثة اخوة و انا ثلث جد و خمس اخوات ✽ وان كان معهم ذو فرض ✽
 ممن يتصور انهم هم الزوجان والجدان والام والبنت وبنت الابن ✽ فله ✽
 اي الجدة ✽ ثلاث حالات ✽ اي باعتبار ما يأخذه الجدة من النصيب لا باعتبار
 ما يفضل بعد الفرض لان تلك اربعة احوال كحسب ما ✽ ويتعين له الا حظ منها
 ✽ في اخذ الاكثر من سدس جميع المال ✽ لان الاولاد لا ينقصونه عنه فالأخوة
 اولى ✽ او ✽ من ✽ ثلث الباقي ✽ قياسا على الام في الفراوين لان لكل منهما
 ولادة ولانه لو لم يكن ذو فرض لكان له الثلث فيجعل ما يأخذه ذو الفرض
 كالنصف ✽ او ✽ من ✽ المقاسمة ✽ كان لانها الاصل في نزوله منازلهم كما مر
 ✽ فاسدس خير له ✽ من ✽ المقاسمة و ثلث الباقي ✽ في ✽ مثل ✽ زوجة
 و بنتين وجد و اخ ✽ لان الباقي منها بعد الفروض خمسة من اربعة وعشرين
 ثلثها اثنان الا ثلثا وسهمه منها بالمقاسمة اثنان ونصف وسدس جميع المال اربعة
 فهو الا حظ له ✽ و ثلث الباقي خير له ✽ من ✽ السدس والمقاسمة ✽ في ✽ مثل
 ✽ جدة وجد وخمس اخوة ✽ لان الباقي بعد فرض الجدة وهو ثلاثة من ثمانية
 عشر احدا الاصلين المختلف فيهما خمسة عشر ثلثه خمسة وهي الا حظ له لانها
 اكثر من سدس الجميع وهو ثلاثة واكثر مما يخصه بالمقاسمة وهو ثلاثة ايضا ✽
 وانما مثل بالخمسة ليكون الباقي منقسما ✽ والمقاسمة خير له ✽ من سدس جميع
 المال ومن ثلث الباقي ✽ في ✽ مثل ✽ جدة وجد و اخ ✽ لان الباقي بعد فرض

الجدوة وهو واحد من ستة خمسة وسدس جميع المال واحد وثالث الباقي
اثان الاثنا وحصته بالمقاسمة اثنان ونصف فهو الا حظه وتصح من اثني عشر
وتستوي المقاسمة والسدس في مثل بنتين وجدواخ للجد فيها واحد من
سته على كلا الوجهين وتستوي المقاسمة وثالث الباقي في ام وجدواخوين للجد
فيها خمسة من ثمانية عشر على كلا الوجهين ويستوي السدس وثالث الباقي في زوج
وجد وثلاثة اخوة للجد فيها ثلاثة من ثمانية عشر على كلا التقديرين وتستوي
الامور الثلاثة في زوج وجدواخوين للجد فيها واحد من ستة على كل التقادير
فعلم مما ذكر ان للجد مع الاخوة باعتبار ماله من المقاسمة والثلث حيث لم يكن
معه مذهب وفرض حالان * وله بالاعتبار المذكور حيث كان معهم مذهب وفرض
ثلاثة احوال فهذه خمسة احوال * وتوول باعتبار ما يتصور في تلك الخمسة
الى عشرة لانه حيث لم يكن معهم مذهب وفرض اما ان يتعين المقاسمة او يتعين
ثالث المال او يستويا * وان كان معهم مذهب وفرض فاما ان يتعين المقاسمة واما ان
يتعين ثالث الباقي واما ان يتعين سدس جميع المال او تستوي له المقاسمة
وثالث الباقي او المقاسمة وسدس جميع المال او ثالث الباقي وسدس جميع
المال او تستوي الثلاثة وقد حرت امثاتها مستوفاة * وللجد ايضا * حيث
وجد معهم مذهب وفرض اربعة احوال باعتبار ما يفضل عن الفرض وجودا وعدمه
فتارة يبقى بعد الفروض اكثر من السدس فيكون له الا حظ من الامور
الثلاثة كما مر * وتارة * قد لا يبقى شيء بعد الفروض * ولا يتصور ذلك
الا والمساألة عائلة * كبنتين وزوج وام وجد * وانح لازم الزوج الرابع وللبنتين
الثلاثين وللأم السدس ومجموعها من اصل اثني عشر ثلاثة عشر فاستغرقت

الفروض قبل اعتبار الجد * فيفرض للجد السدس ونعال * اي يزاد في
العول الى خمسة عشر ويسقط الاخ لانه عصبية لم يفضل له شئ * وتارة
* قد يبقى دون السدس كبنين وزوج وجد * واخ للبنتين الثلثان وللزوج
الرابع وتجموعها من اصل اثني عشر احده عشر ويفضل واحد وهو نصف
سدس * فيفرض له * السدس * ونعال * بتمامه الى ثلاثة عشر ويسقط
الاخ كذلك * وتارة * قد يبقى سدس كبنين وام وجد * واخ فيجمع
حصتي البنين والام خمسة من اصل ستة فيبقى واحد منها وهو السدس
* فيفوز به الجد وتسقط الاخوة * والاخ لأمه الا لاخت في الاكدرية
* نبيه * من المسائل التي تكون فيها المقاسمة خير للجد المسألة المسماة بالخرقاء سميت
بذلك لتخرق اقوال الصعابة فيها اي اختلافهم فيها ولهذا خصها الفرغسيون
بالذكر * وهي ام وجد واخت لابوين والاب اصلها من ثلاثة للام الثلث
واحد يبقى اثنان للجد والاخت لا ينقسمان عليها اثلاثا فتضرب رؤس
الجد والاخت ثلاثة في ثلاثة بتسعة ومنها اصح للام واحد في ثلاثة بثلاثة وللجد
والاخت اثنان في ثلاثة بستة للجد اربعة وللأخت نصفها اثنان * وهذا هو مذهب
الامام زيد بن ثابت وهو مذهب الاثمة الثلاثة غير ابي حنيفة رحمه الله
وهو قول محمد وابي يوسف ايضا وفيها ايضا للصعابة اقوال فعند الصديق
رضي الله عنه للام الثلث والباقي للجد ولا شيء للاخت وهو قول ابن عباس
رضي الله عنها وهو مذهب الامام ابي حنيفة رحمه الله جريا على قاعدة الباب
عنده فالمسألة عندهم من ثلاثة للام واحد وللجد اثنان * وقال عمر بن
الخطاب رضي الله عنه للاخت النصف وللأم ثلث الباقي والفاضل للجد فتصيح

على هذا من ستة * وهذه احدى الروايات عن ابن مسعود رضى الله عنه وله رواية اخرى تساوي هذه في المعنى وهي للاخت النصف واللام السدس وللجد الباقي * وله ايضا رواية ثالثة ستأتي * وقال عثمان بن عفان رضى الله عنه للام الثلث والباقي بين الجد والاخت نصفين فجعل المال اثلاثا بينهم * ولا نفراد عثمان رضى الله عنه بهذا القول لقبت بالعثمانية ايضا * وقال علي بن ابي طالب رضى الله عنه للام الثلث والاخت النصف والباقي للجد فتصيح على هذا من ستة * وقال ابن مسعود في احدى الروايات عنه للاخت النصف والباقي بين الام والجد نصفين فتصيح من اربعة ولهذا القبت بالاربعة * ولهذا المسئلة القاب او صلوهما الى عشرة وفي تعدادها وذكرا وجه التلقيب بها اطالة بلا طائل * ولما فرغ المؤلف رحمه الله من الكلام على احكام الجدا اذا كان معه الاشقاء فقط او الاخوة للاب فقط شرع في ذكر الحكم اذا اجتمع معه الصنفان وهي مسائل المعادة فقال * ولو كان مع الجد اخوة اشقاء * واحدا فكثر ذكورا واناثا * واخوة لاب * واحدا فكثر ذكورا كانوا او اناثا * فالحكم في الجدا مسبق * من انه اذا لم يكن معهم صاحب فرض فللجد الخير من المقاسمة وثلث المال * واذا كان معهم ذ وفرض وفضل بعده اكثر من السدس فللجد الخير من المقاسمة وثلث الباقي وسدس الجميع * ولكن * يعد الاشقاء عليه * اى الجدا * الاخوة لاب في * حساب * القسمة * ان نقص بسببهم نصيبه بان كان الاشقاء دون مثليه وفضل عن الفرض ان كان اكثر من الربع والا فلا معادة لعدم الفائدة * فاذا اخذ الجدا حقه * على ما تقدم من اربعة فروضه الثلاثة او ما تقتضيه القسمة فتجعل الاخوة بعد ذلك

كان لم يكن معهم جد * فولد الاب يعتبر وارثا بالنظر الى الجد حتى يزاحه
 محبوبا بالنظر الى الاشقاء * وعلى ما ذكر * فان كان في الاشقاء ذكر *
 فأكثروا وحده او وحدهم او مع انثى او انثى * فالباقي * له او * لهم ونسقط
 الاخوة للاب * لانهم محبوبون بالشقيق * كما في جد و اخ شقيق و اخ لاب *
 للجد واحد وللشقيق اثنان لان الشقيق اذا عد ولد الاب على الجد صار
 مثليه فيستوي له الثلث والمقاسمة ولاشي للاخ للاب لما صر وهذه المسألة مما
 لا فرض فيه * واما ما فيه فرض فكأنم وجد و اخ لابوين واخت لاب * المسألة
 من ستة للام واحد والباقي خمسة والمقاسمة فيها خير للجد من ثلث الباقي
 ومن السدس فله بهاسهان وتبقى ثلاثة للاخ الشقيق ولاشي للاخت للاب
 * وان لم يكن فيهم * اى الاشقاء * ذكر * فان كان الموجود منهم شقيقة
 واحدة * فتأخذ الشقيقة * ايضا جميع الفاضل بعد الفرض ان كان و حصه
 الجد اذا كان الفاضل نصف او دونه كما في زوجة وجد واخت لابوين و اخ
 لاب * المسألة من اربعة ونصف من عشرين للزوجة الربع خمسة وللجد خمسة
 ما بقى ستة وللشقيقة تسعة * وكافي زوجة وجد واخت شقيقة واخوين لاب
 للزوجة الربع واحد وللجد ثلث الباقي لانه الاحظ له واحد وللشقيقة الباقي
 اثنان وهو النصف ويسقط الاخوة للاب فيهما لانهم عصبه لم يفضل لهم شيء *
 واذا كان الفاضل بعد الفرض ان كان و حصه الجد اكثر من النصف فتأخذ
 منه الشقيقة * الى النصف والباقي للاخوة * او الاخ * للاب * ثم ان
 المسائل التي يفضل فيها مع الجد والشقيقة شي لا ولد الاب ست * والمالم يسنوف
 المؤلف رحمه الله ذكرها حتى يكاف التمثيل لا دخال ما لم يذكره فقال * كما

في عشرة زيد عشرية زيد وهي احد الزديات الاربع عشرية زيد وسميت عشرة لانه تصح عنده
من عشرة عشرة وهي جد وشقيقة واخ لاب هي من خمسة عشرة للجد سهمان لان
المقاسمة احظ له فيها من الثالث تبقى ثلاثة تاخذ الشقيقة الى النصف سهمين
ونصف سهم يبقى للاخ نصف سهم عشرة وتصح عشرة اذ اضرب مقام النصف
وهو اثنان في الخمسة عشرة للجد اربعة وللشقيقة النصف خمسة بفضل واحد
للاخ من الاب عشرة ومثلها عشريئة زيد عشرية زيد وهي ثانية الزديات عشرية زيد وسميت
عشرينية لصحتها من عشرين عنده عشرية زيد وهي جد وشقيقة واختان من الاب هي
من خمسة عشرة كالتى قبلها للجد فيها سهمان وللأخت الشقيقة سهمان ونصف ولكل
واحدة من الأختين للاب نصف سهم اضرب اثنين مقام الكسر المتماثل فيها
في الخمسة تحصل عشرة للجد اربعة وللأخت النصف خمسة ويبقى واحد لاختي
الاب مناصفة اضرب اثنين عدد هما في العشرة عشرة وتصح عشرة بذلك عشرة من
عشرين عشرة والقسم غير خافية عشرة فهاتان مسألتان مما يفضل فيها شي مع الجد
والشقيقة لولد الاب والثالثة ان يكون مع الجد والشقيقة اخ واخت لاب
فتستوى للجد المقاسمة والثالث للجد اثنان من ستة وللشقيقة ثلاثة اسهم يبقى
لاولاد الاب سهم وهو لا ينقسم على عدة رؤسهم تضرب ثلاثة في ستة
وتصح من ثمانية عشر للجد ستة وللشقيقة تسعة وللأخت من الاب اثنان وللأخت
سهم عشرة والرابعة ان يكون بدل الاخ والأخت ثلاث اخوات فهي كالتى
قبلها وهذه الاربع لا فرض فيها عشرة والخامسة والسادسة ان يكون معهم في
الاخير تين ذوسدس من ام او جدة اذ لا يتفق ان يبقى لولد الاب بقية بعد
نصيب الجد ونصف الشقيقة في مسألة فيها فرض غير السدس عشرة اذا علم هذا

عشرية زيد

عشرية زيد

مختصرة زيد
فمختصرة زيد رضى الله عنه هي الخامسة من الست المسائل المذكورة وثالثة
الزبدات * وهي ان يكون مع الشقيقة والجد ام واخ واخت لاب وسواك
طريق الاختصار فيها البند * هو الاحسن كما قاله الشيخ زكريا رحمه الله لانه
المطلوب * فأصلها على الارجح ثمانية عشر للام ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة
وللشقيقة النصف تسعة ولاولاد الاب سهم ورؤسهم ثلاثة تضرب الثلاثة
في الثمانية عشر تبلغ اربعة وخمسين ومنها تصح * واضرب الثلاثة ايضا في كل
نصيب يحصل للام تسعة وللجد خمسة عشر وللشقيقة سبعة وعشرون ولاولاد
الاب ثلاثة الاخ سهران والاخت واحد * وبها يافز فيقال امرأة جاءت
الى ورثة يقتسمون اركة فقالت لا تعجلوا فاني حبلى فان ولدت ذكر او انثى
فقط لم يرث وان ولدتهما معا ورثا * الحواب هذا ميت ترك اما وجد او اختا
شقيقة وامرأة اب حاملا * ولو كان فيها بدل الاخ والاخت ثلاث اخوات
كانت السادسة والقسمة فيها واحدة * واما تسعينية زيد رضى الله عنه وهي
ام وجد واخت شقيقة واخوان واخت لاب فهي من قبيل الاخيراتين
لانه يمكن الشقيقة ان تعاد الجدا باخ واخت ويحصل الفرض وهي
رابعة الزبدات * وسميت تسعينية زيد لصحتها من تسعين واصلا من
ثمانية عشر ايضا على الارجح لان ثلث الباقي خير للجد فللام السدس ثلاثة
وللجد ثلث الباقي خمسة وللشقيقة نصف المال تسعة الباقي سهم واحد لا ينقسم
على خمسة عدد رؤس اولاد الاب تضرب الخمسة في اصل المسألة ثمانية عشر
فتصح من تسعين وتضرب الخمسة ايضا في كل نصيب يحصل للام خمسة عشر
وللجد ثلث الباقي خمسة وعشرون وللشقيقة خمسة واربعون ولاولاد الاب

تسعينية زيد

خمس لکل اخ سہمان وللخت سہم * ويلغزہا فيقال رجل مات وخلف
ثلاثة ذكور وثلاث اناث وترك تسعين ديناراً وليس فيہادین ولا وصية
فاخذت احدی الاناث ديناراً * والجواب هي تسعین زبد وصاحبة
الدينار هي الاخت من الاب * ومثلہا لو كان فیہا بدل الاخوين والاخت للاب
خمس اخوات او خمسة اخوة او اخا وثلاث اخوات فالتأصيل والتصحيح
والقسمة فیہن سواء * وتأخذ الشقيقتان فصاعداً * حيث لم يكن من الاشقاء
مع الجدة ذكر * الى الثلثين * ولو فضل شيء لكان للاخوة من الاب لكنه
لا يبقى بعد الثلثين وحصصة الجدة والفرض ان كان شيء فلا شيء للاخوة من الاب
مع الشقيقتين * كجد وشقيقتين واخ لاب هي من ستة * عدد رؤسہم
وتختصر الى ثلاثة للجد تلك المال واحد وللشقيقتين الثلثان اثنان واستوى فیہما للجد
المقاسمة والثالث * وكزوج وجد وشقيقتين واخ لاب او اكثر المسألة من ستة
للزوج النصف الثلاثة وللجد ثلث الباقي واحد والباقي اثنان للشقيقتين *
ولا يمال لهما هنا لان ارشہما هنا ليس بالفرض فقط بل مشوب بالتعصيب لكونہما
مع الجدة * ولا شيء للاخ للاب * في المسالتين * لانه لا يفضل عن الثلثين
شيء * فائدة * تنحصر مسائل المعادة في ثمان وسنين مسألة ذكرها في شرح
الترتيب فاطلب ان اردت الاطلاع علیہا * فائدة اخرى * النصف الذي تأخذه
الشقيقة في مسائل المعادة هل هو بالفرض او بالتعصيب فیہ نزاع منتشر *
والحق كما قال العلامة الاميرانه ليس فرضاً محضاً والا عمل لها بكمال النصف
حيث لم يكمل * ولا تعصياً محضاً والا لكان للجد مثلاً ما فله من كل شائبة *
وقد استحسنوا في هذا الباب اشياء كثيرة مخالفة للقواعد * وقال البولاقی

هي مسئلة بل الباب كله خارج عن القياس والله اعلم * والجد مع
الاخوات كاخ * تعصبا وحظا في القسمة حيث قاسم للذكر مثل حظ الانثيين
* فلا يفرض لمن معه * مطلقا حيث كن اثنتين فاكثروا سواء اكن
لابوين اولاب * وكذلك الاخوة الواحدة لابوين اولاب لا يفرض
ويقال لها معه * الافي * المسئلة * الاكدرية * وسيذكر المؤلف
اركانها وتقسيمها مفصلا كما تراه * وسميت بالاكدرية لنسبتها الى اكدر
وهو المستول عن المسئلة او تكدر اقول الصعابة فيها اولانها كدرت على
زيد اصله لانه لا يفرض للاخوات مع الجد ولا يعيل مسائل الجد والاخوة
وقد فعل ذلك هنا اولان زيدا كدر على الاخوة ميراثها لانه اعطاها النصف
ثم استرجعه اقول * وقيل غير ذلك * وخصها المؤلف كغيره
من الفرضيين بالذكور بل بالتبويب والبيان على وجه التفصيل لكونها
مخالفة لقواعد الفرائض ومستثناة من ثلاثة احكام كادت ان تكون مطردة *
الاول الحكم في الماصب انه يسقط اذا استفرقت الفروض التركية الا الاخوة
في الاكدرية والا الاشقاء في المشتركة الثاني الحكم السابق في الجد انه حيث
بقى بعد الفروض قدر السدس اخذه الجد وسقطت الاخوة الا الاخوة
في الاكدرية * والثالث ما ذكره المؤلف من انه لا يفرض للاخوات مع
الجد ولا يعال لمن الا الاخوة في الاكدرية قال رحمه الله مبتدئا بذكر اركانها الاربعة
* وهي زوج وام وجد واخت * سواء كانت * لابوين اولاب * اصلها
من ستة لان فيها نصفين وثلثا ومفرجاها متباينان ومسطحها ما ذكر * فللزوج
النصف * الفاء فاء الفصيحة لانها كما تقدم الكلام عليها افصحت عن جواب

الاكدرية

شرط مقدراى اذا عرفت اركانها واصلها وارت ان تعرف ما لكل منها
 فللزوجة النصف وهو ثلاثة * وللأم الثالث * اثنان * وللجد السدس * واحدا
 فرضا * ولا ينافيه انه انما ياخذ بالفرض اذا كان هناك فرع وارث لان
 باب الجدة والاخوة خارج عن القياس فخرج هذه الصور منه لا يضر
 * والاخت النصف * وقد قلت السهام قبل اعتبارها وكان مقتضى الحكم
 السابق ان تسقط الاخت وهو مذهب ابى حنيفة رحمه الله جريا على قاعدة
 الباب عنده * ومذهب الاثمة الثلاثة ومن وافقهم لا تسقط الاخت في الاكدرية
 بل يفرض لها النصف ثلاثة لانها ترث بالفرض تارة وبالتصيب اخرى
 فلما عذر التصيب وانقلب الجدة الى فرضه لتقصان حقه وهو السدس
 لوعصبتها انقلبت هي الى الفرض وهو النصف * ولان الفريضة ليس فيها
 من يسقطها * فتعول المسئلة بتصيبها من ستة الى تسعة * لان مجموع
 الفروض كذا لك ثم يجمع الجدة سهمه الى ثلاثة الاخت ويقتسمان الاربعة
 اثلاثا بالعصوبة له مثلاما لانها لو فازت بالنصف لفضلت على الجد ولا
 سبيل الى ذلك واربعة على ثلاثة بناتها * وتصيح * بضرب الثلاثة في التسعة
 * من سبعة وعشرين للزوج * الحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة * تسعة
 * وللأم * الحاصل من ضرب اثنين في ثلاثة * ستة وللجد والاخت *
 الحاصل من ضرب ثلاثة في اربعة * اثني عشر له الثلثان ثمانية ولها الثلث
 اربعة * وبها ياغز فيقال ميت خلف اربعة من الورثة اخذ احدى تلك
 المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث باقى الباقي والرابع الباقي * والجواب
 هذه هي الاكدرية والاول الزوج والثاني الام والثالث الاخت والرابع

الجد والحساب غير خاف * اما معتز اركانها فلم يكن فيها زوج لكانت الحرقاء
وقد تقدمت * ولولم يكن فيها ام فللزوج النصف والباقي بين الجد والاخت
اثلاثا * ولولم يكن فيها جد كانت المباهلة وسناتي في باب الحساب ان شاء الله
تعالى * ولولم يكن فيها اخت كان للزوج النصف وللأم الثلث والباقي
وهو السدس للجد * ولو كان بدل الاخت اخ لسقط اذ لا فرض له ينقلب
اليه * ولو كانت بدلها اختان او اخ واخت او اخوة او اخوات لحجبت
الأم من الثلث الى السدس وكان السدس الذي حجبت عنه الأم للاخوة
والله اعلم *

* تنبيه * حيث جعل الجد مع الاخت كالخ لها ومع الاخ كالخ له
فلا يعجب مع احدهما الأم نقصانا من الثلث الى السدس كما يحجبها
الاثنان من الاخوة لانه ليس باخ حقيقة والله اعلم * ولما فرغ المؤلف
من ذكر احكام الارث بسببي القرابة والنكاح شرع في احكام الارث
بالسبب الثالث وهو الولاء فقال

باب * اي هذا باب في الارث بالولاء *

عقد المؤلف رحمه الله هذا الباب لذكر حكم مخصوص من احكام الولاء
وهو الارث به لانه مقصود الكتاب وسكت عن الكلام على سبب الولاء
وهو زوال الملك عن الرقيق بعق او تماطى سببه وما للاختصار واتكالا
على كتب الفقه لانها محله الاصيل * وسنذكر بعض مسائله هنا تيمم الفائدة
فتقول * اما تعريف الولاء فقد مر مستوفى في ذكر اسباب الارث واما
سبب الولاء فهو ما ذكرنا * فنعني عبد الوامة منجزا او معلقا بصفة كان

قال ان شئ الله مريضى او قدم فلان فانت حر ووجد المعلق عليه او دبره
او استولد هافعتقا عليه بالموت او التمس من مالك عتق عبده على مال فاجابه
او ملك قريبه فعتق عليه او اعنق نصيبه من مشترك فسرى العتق الى باقيه
او اعنتقه بعوض نحو انت حر على ان تخدمنى سنة او اشترى العبد نفسه من
سيده بعوض حال او كان بسبب وصية كان اوصى بعتق عبده فاعتقه
الورثة او اعنتقه سيده فى نذر او كفارة او اعنتقه على انه سائبة او بشرط
ان لا ولاء له عليه فيثبت له الولاة فى جميع هذه الصور على العتيق وان
اختلف دينها ولم يورث به كما تثبت علة النكاح والنسب بينهما لقول النبي
صلى الله عليه وسلم الولاة لجمعة الكلمة النسب لا بيع ولا يوهب * ولانه لا يزول
نسب انسان ولا ولد عن فراش بشرط فلا يزول ولاء على عتيق بذلك *
ولذلك لما اراد اهل بريرة اشتراط ولائها على عائشة رضى الله عنها قال
صلى الله عليه وسلم اشترىها واشترطى لم الولاة فانما الولاة لمن اعنتق * يريد
ان اشتراط تحويل الولاة عن المعتق لا يفيد شيئا * وعند الامام مالك
رحمه الله لو اعنتقه للشيطان او بشرط ان لا ولاء له عليه او اعنتق كافر مسلما
لم يكن مستحقا للولاة لانه صلة شرعية وقاصد وجه الشيطان محروم منها
ومن صرح بنى الولاة فقد ردها * ولقوله تعالى وان يجعل الله للكافرين
على المؤمنين سبيلا * وعنده ايضا لو اعنتق عبده عن غيره وبغير طلبه ولا شعوره
كان الولاة لمن اعنتق عنه * وسبق اول الكتاب ان اختلاف الدين غير مانع
للارث بالولاة عند الحنابلة فعندهم لو اعنتق كافر مسلما فمخلف المسلم العتيق ابنا
لمعتقه كافر واخا شقيقا مسلما فقال العتيق لابن معتقه لانه اقرب من اخيه *

وكما ثبت الولاء بما ذكره للواحد ثبت للآخرين فأكثر بحسب العتق وهو كما ثبت
 لمباشرة العتق ثبت لعصبة المتعصبين بأنفسهم سواء اتفق الدين أو اختلف *
 * فائدة * الذين يعتقدون على الإنسان بدخولهم في ملكه عندنا معاشر الشافعية
 هم كل فرع واثب نزل وكل أصل وان علا ذكر كان أو انثى وارثا وغير
 وارث * وزاد الامام مالك رحمه الله الاخوة والاخوات مطلقا * وعند
 الامامين ابي حنيفة واحمد رحمه الله تعالى هم كل ذى رحم محرم وهو الذى
 لو قد راحدهما ذكر أو الاخر انثى حرم نكاحه عليه للنسب لا للارضاع ولا
 للمصاهرة والله اعلم * ثم الولاء ضربان ولأول مباشرة وانما ثبت على من مسه
 رق وهو كما سبق بيانه من وقع العتق عليه بالقول أو الفعل * ولأول انجرار
 بخلافه وهو الذى ثبت على من لم يمسسه رق فكما ثبت الولاء على العتيق ذكر
 وانثى ثبت على اولاده واحفاده وان نزلوا لان المعتق ولي نعمتهم وبسببه
 عتقوا و ثبت كذلك على عتقائه وعتقاتهم وعلى من لهم ولأولاه كعتقاء اولادهم
 وهم جراحه وانما ثبت الولاء على فرع العتيق بشرطين احدهما ان لا يمس الرق
 ذلك الفرع فان كان رقيقا وعتق فولأولاه لمعتقه ثم لعصبة من بعده ثم لمعتق معتقه
 باتفاق الاثمة الاربعة فان لم يوجدوا فلبيت المال على الخلاف السابق فى العصبات
 ولأولاه عليه لمعتق الاصل بحال * الشرط الثاني ان لا يكون الاب حرا الاصل
 لأولاه عليه فمن كان ابوه كذلك سواء اكانت امه حرة الاصل او عتيقة لأولاه
 عليه لا حد باتفاق الاثمة الاربعة * واشترط الامامان ابو حنيفة واحمد
 رحمهما الله ايضا ان لا تكون الام حرة الاصل فاذا كان الاب عتيقا والام حرة
 الاصل فلا ولأولاه لمعتق الاب عندهما تغليب الجانب الحرية * والصحيح عندنا وعند

المالكية تغليب جانب الاب وثبوت الولاية في هذه الصورة لمعتق الاب وحيث
 كان الابوان عتيقان فالولاية لمعتق الاب * وانما يثبت الولاية على الفرع لمعتق امه
 اذا كان الاب حين عتق الام رقيقا حتى لو عتق الاب بعد ذلك انجز الولاية
 الى مولاه فثبوت الولاية لموالي الام انما هو لضرورة انه لا ولاية على الاب
 فاذا عتق الاب وثبت عليه الولاية زالت الضرورة وبطل ما ثبت لموالي
 الام ولا يعود اليهم بحال * فلوانقرض موالى الاب عاد الى بيت المال دون
 موالى الام لان الولاية يجرى مجرى النسب * والكلام في هذا المقام مما يطول
 تفصيله ومحلله كتب الفقه والله اعلم * وحيث انتهى الكلام على ذكر سبب
 الولاية ومسائله فلنرجع الى شرح كلام المؤلف رحمه الله في الارث به * واعلم
 اولاً ان الولاية لا يورث كما يورث المال لانه لو كان موروثا لاشترك في استحقاقه
 الرجال والنساء كسائر الحقوق * ولا يباع ولا يوهب ولا يوقف ولا يوصى
 به لانه كالنسب معنى يورث به فلا ينتقل كالقرابة * وعلى هذا الوفاة الممتنع
 قبل عبده لم ينتقل الولاية لعصبته بل هو سبب يورث به فهو صفة ثابتة للمعتق
 ولعصبته معا بمجرد العتق الا ان بعضهم مقدم على بعض كالنسب * قال المؤلف
 رحمه الله * من مات * ولا عصبه له بنسب * وليس له وارث ذو فرض
 بنسب او نكاح * وله معتق فله ماله * كله * او * كان للميت وارث
 ذو فرض لا يستغرق فلعنقه * الفاضل بعد الفروض سواء كان المعتق رجلا
 او امرأة * بالغا او صغيرا * فان لم يوجد * اى المعتق بان مات او قام به
 مانع * فالمال * كله او الفاضل بعد اصحاب الفروض * لعصبته المتعصبين
 بانفسهم * كالابن والاخت لا بالغير كالنيت ولا مع الغير كالاخت ولا اصحاب

الفرض فقط كالام والاع لام وتريهم هنا كترتيبهم في النسب كما
 قد منا بيانه الا ان اخا المعتق وابنه يقد مان هنا عند المالكية وعلى الاظهر
 عند الشافعية على جده فلا شئ له مع وجود هالانها يدلان بنو الاب
 والجديلى بابوة الاب والبنوة اقوى من الابوة كما مر وكان مقضى هذا تقديمها
 عليه في النسب لكن صدنا عن ذلك الاجماع ويطرد هذا في عم المعتق وابنه مع
 ابي جده فيقدم عمه او ابن عمه مع ابي جده وكذا في كل عم اجتمع مع جد وقد ادلى
 ذلك العم باب دون ذلك الجد ويستثنى ايضا عندنا فقط ما لو كان لليت ابنا عم
 احد هالاع لام في النسب يكون لابن العم الذى هو اع لام السد من فرضا
 بالاخوة والباقي بينها عصوبة وهنا يفر دا بن العم الذى هو اع لام بالمال عصوبة
 ويسقط الاخر فهان المسئلان يخالف فيها الولاء النسب اما عند ابي حنيفة
 رحمه الله فترتيبهم هنا كترتيبهم عنده في النسب فيقدم الجد على الاع وعلى ابن
 الاع واما عند الحنابلة فكذلك ترتيبهم هنا كترتيبهم في النسب فيشترك الجد
 مع الاخوة ويقدم على بنى الاخوة ووافقهم في ذلك الصاحبان من الحنفية
 فان لم يكن له اى المعتق عصبة بالنسب بنفسهم فله معتق المعتق
 اره ثم عصبته اى عصبة معتق المعتق كذلك اى كترتيب
 عصبات المعتق وهكذا قال في شرح الترتيب والاصحاب عبارة ضابطة
 لمن يرث بولاء المعتق اذا لم يكن المعتق حيا قالوا هو ذكر يكون
 عصبة للمعتق لو مات المعتق يوم موت العتيق بهيمة العتيق وخرجوا عليها
 مسائل منها اذ مات العتيق والمعتق ابن وبنت او اب وام او اع واخت
 فالمراث لا ذكر دون الانثى انتهى تنبيه لما كانت مسألة القضاة المشهور

مسألة القضاة

من هذا الباب احببت ايرادها لزيادة الايضاح والتنبه لها وما في معناها *
 وصورتها ابن و بنت ملكا باهما فعتق عليهما بالملك ثم اشترى الاب عبدا
 فاعتقه ومات العبد بعد موت الاب عنها فقط فارثه حينئذ لابن دون
 البنت لان الابن عصبة المعتق من النسب بنفسه والبنت معنقة المعتق ومعتق
 المعتق موخر عن عصبة المعتق من النسب * بل لو كان الابن قد مات قبل موت
 الصديق وكان للاب المعتق ابن عم بعيد فهو اولى من البنت * وكذا لو اعتقته
 البنت وحدها لما تقدم من ان عصبة النسب مقدمة على معتق المعتق * قال
 العلامة سبط المارديني في شرح الفصول غلط فيها من المتقدمين اربع مائة
 قاض غير المتفهمة * وقال في الانصاف يروي عن مالك انه قال سالت
 سبعة قاضيا من فضلاء العراق عنها فخطا وافيا * ولا ترث امرأة بولا
 الاممتهما * بفتح التاء اي من باشرت عتقه سواء اعتقته او عتق عليها وسواء
 اكان ذكر او انثى * او منتحيا اليه بنسب او ولاء * فكما ثبت لها على الصديق
 ثبت لها على اولاده واحفاده وعتقاته ومن انتهي اليهم كالرجل
 لما روى عمر و بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا قال ميراث الولاء للكبير
 من الذكور ولا يرث النساء من الولاء الاولاء من اعتقن * ولا يرث
 الولاء مشبه بالنسب والمولى المعتق من المولى المنعم بمنزلة اخيه او عمه و
 لا يرث منه الا الله كورخامة * والكبير يضم الكاف وسكون الموحدة بمعنى
 الكبير في الدرجة لا في السن فابن المعتق مقدم على ابن ابنه وان كان الاخير
 اكبر سنًا كما تقدم بيانه والله اعلم * ولما انتهى الكلام على اكثر ابواب الجزء
 الاول من علم الفرائض وهو مسائل فقه المواريث اخذ يتكلم على الجزء

الثاني منه وهو المسائل المتعلقة بالحساب فقال

باب * اي هذا باب * في الحساب واصول المسائل *

الحساب لغة مصدر بحسب بمعنى عدد واصطلاحاً علم باصول يتوصل بها الى استخراج المجهولات العددية * والمراد منه هنا الجزء الموصل الى معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة * وهي المسائل التي يعرف بها تأصيل المسائل ونصحيحها وقسمة التركات وتوابعها * وقد ترجم المؤلف له في هذا الباب مع انه ذكره في ابواب متعددة بعده لكون هذا اولها وذكر في هذا من الحساب اصول المسائل كما سترها * واصل المسألة هو اقل عدد يخرج منه فرضها وفروضها ان كانت والافعد دروس العصبات بالنسب على ما سيأتي * ونطاق التعبير يضيق عن حد جامع مانع لاصول المسائل التي تتمحض فيها الارث بالتعصيب * اذ اكان الورثة عصبات قسم المال بينهم بالسوية سواء تمحضوا ذكورا * كثلاثة بنين * او تمحضوا اناثا * ولا يتصور هذا في عصبية النسب لانه ليس في النساء عصبية بنفسه بنسب حتى تتمحض الورثة منه لكنه يتصور في الارث بالولاء * كثلاث نسوة اعتنق قنات * بشرط ان تكون حصصهن فيه * بالسوية * كما سيأتي فعدد الروس في المسالتين اصل المسألة * وان اجتمع الصنفان من النسب * قيد بالنسب لعدم وقوع الاجتماع في الارث بالولاء مع التقدير الا في * قدر كل ذكر كائنين وعدد دروس المقسوم عليهم اصل المسألة * ايضا * كابن وبنت هي من ثلاثة * لانا قدرنا الابن كبنين * وهذا في غير الولاء اما فيه فان استوا في الاستحقاق فعدد رؤسهم ولو كان فيهم اثني اصلها * وان اختلفوا فاصلها

مخرج الكسر او الكسور بنسبة استحقاقهم في معتقدين مستويين ذكرين
 او اثنين او ذكر واثني اصلها اثنان وفي ثلاثة معتقين اثني لها النصف و ذكره
 السدس واخره الثلث اصلها ستة لذات النصف ثلاثة ولذي الثلث اثنان
 ولذي السدس واحد * وان كان في الورثة صاحب فرض * واحد
 فقط كسدس * او اكثر * كاثنين لكنهما * متماثلين * كسدس وسدس
 * فالمسألة * اصلها * من مخرج ذلك الكسر وهو * اي المخرج * اقل
 عدد يصح منه * ذلك الكسر * كينت وعم هي * مخرج النصف * اثنين *
 وان كان مخرجا الفرضين غير متماثلين وكان احدهما داخل تحت الاخر فمخرج
 الاكبر هو اصلها كام واخ لام وعم فهي من ستة ما كانا متوافقين فحاصل
 مضروب وفق احدهما في كامل الاخر هو اصلها كام وزوج وابن فهي من اثني
 عشر * وان كانا متباينين فمضروب احدهما في كامل الاخر هو اصلها كام وشقيقة
 وعم فهي من ستة للباين * وسيأتي بيان ذلك ان شاء الله تعالى * فأصول
 المسائل التي لم يتمحض فيها الورثة عصبية * سبعة * متفق عليها واخصر
 عبارة تجمعها الاربعة والستة ونصف كل وضعفه وضعف ضعف الستة *
 واثنان مختلف فيهما سيدكرهما المؤلف قريبا * واعلم اولان
 الاصول اعتبارين احدهما ان تنظر في نوع الفرض انفراد او اجتماعا مع قطع
 النظر عن ما يأخذه ويسمى المنظور فيه بهذا الاعتبار طرقا ومسائل * والاخر
 ان تنظر فيه كذلك مع النظر الى من يأخذه ويسمى المنظور فيه بهذا الاعتبار
 صورا وكل منها معصوف طرقي الاصول التسعة دائلة وغير دائلة تسع وخمسون
 سند ذكرها في محالها * وصورها تزيد على ستمائة والاطالة بذكرها مملعة *

الاصل الاول **الاثنان** وهي **مخرج النصف** والباقي كزوج
 ابنت ابنت ابن واخت لابوين اولاب مع عاصب لا يصحب ذا الفرض
 ولا يغير فرضه كم اصلها في الجميع اثنان لانها اقل عدده نصف صحيح وهي ايضا
 مخرج النصفين لتمامها كزوج واخت شقيقة اولاب وتسمى هاتان المسألتان
 بالنصفيتين وبالتهمتين تشبيههما بالدرجة اليتمة التي لا نظير لها لانه ليس في
 الفرائض مسألة يورث فيها نصفان فقط بالفرض غيرها فلهم هذا الاصل طريقان
 وله ست صور **والاصل الثاني الثلاثة** وهي **مخرج** كل من **الثالث**
 والثلاثين حالة انفراد كل منهما مع الباقي كام واخوين لام مع عم وكنتين ابنتي
 ابن واختين لابوين اولاب مع عم او حالة اجتماعهما كاختين لغير ام واختين
 لهما اصلها في الجميع ثلاثة لانها اقل عدده ثلث صحيح وثلثان صحيحان
 وهما متاثلان فلهم هذا الاصل ثلاث طرق وتسع صور **والاصل الثالث**
الاربعة وهي **مخرج الربع** مفرد او الباقي كزوج وابن او زوجة
 وعم او مع النصف والباقي كزوج وابنت وعم وكوجة واخت لغير ام وعم
 اصلها في الجميع اربعة لانها اقل عدده ربع صحيح ومخرج النصف داخل في
 مخرج الربع فيكتفى بالاكبر وكذا لك ان كان مع الربع ثلث الباقي في احدى
 الفراوين وهي زوجة وابوان وقد تقدم الكلام عليها ويكون الربع وثلث
 الباقي في زوجة وجد ومن الاخوة اكثار من مثليه فاصلها من اربعة لان
 الباقي من مخرج الربع بعد القاء بسطه وهو الواحد منقسم على مخرج الثلث
 المضاف وللباقي وهو الثلاثة فلهم هذا الاصل ثلاث طرق وله ثمان صور **والاصل**
الرابع الستة وهي **مخرج السدس** مفرد او الباقي كام واخوين

لابوين اولاب لها السدس ولها الباقي لانها اقل عدد له سدس صحيح *
 ومخرج السدسين والباقي للتماثل كام وجدوا بن * ومخرج السدس مع النصف
 والباقي للتد اخل كجدة و بنت وعم * ومخرج السدس مع الثالث والباقي
 للتد اخل كذلك كام وانح لام وعم * ومخرج السدس مع الثلثين والباقي
 للتد اخل كذلك كبتين وام وعم * ومخرج السدسين والنصف والباقي
 للتماثل والتد اخل كثلاث اخوات مختلفات وعم * ومخرج السدسين مع
 الثلثين للتماثل والتد اخل كابوين و بنتين * ومخرج الثلاثة الاسداس
 مع النصف للتماثل والتد اخل كذلك * كبت و بنت ابن وابوين *
 ومخرج النصف و ثلث الباقي والباقي للباينة كاحدى الغراوين وهى زوج
 وام اب وقد تقدمت * ومخرج النصف مع الثلث والباقي للباينة اذ مسطحها
 الستة كزوج وام وعم * ومخرج السدس مع الثالث والنصف للتد اخل كزوج
 وام وانح لام * وكسألة الازام وهى زوج وام واختات لام * وتسمى
 الناقضة لان ابن عباس رضى الله عنهما لا يقول بالعول ولا يحجب الام
 من الثالث الى السدس باقل من ثلاثة اخوة فان اعطى الام الثلث لكون
 الاخوة اقل من ثلاثة واعطى الاختين من الام الثلث عاليت المسألة الى
 سبعة * وان اعطى الام السدس كالجمهور لزوم حجبها باقل من ثلاثة من
 الاخوة وهو لا يرى ذلك فاصل هذه المسائل ستة ما علمت * وطرق هذا
 الاصل بغير عول احدى عشر طريقا كما ذكرنا وسياتي ما فيه العول ان
 شاء الله تعالى وصوره كثيرة * والاصل الخامس الثمانية * وهى
 * مخرج الثمن مفردا والباقي كزوجة وابن لانها اقل عدد له ثمن

الناقضة

صحيح * ومخرج الثمن مع النصف للتد اخل كزوج و بنت وعم قاضلها
 فيها ثمانية لما علمت * ولهذا الاصل طريقان وثلاث صور * والا اصل
 السادس * الاثنى عشر * وهو مما لا يكون اصلا لمسئلة يكون الفرض
 فيها مفردا ولا يكون الا لذات فرض متعدد فهو * ومخرج السدس
 والرابع * اذا اجتمعا مع الباقي كزوج وام وابن لتوافق مخرج الرابع
 والسدس وحاصل ضرب وفق احدهما في كامل الآخر هو الاثنى عشر *
 ومخرج السدس والرابع وما بقي للتمثيل والتوافق كزوج وابوين وابن *
 ومخرج السدس والرابع والنصف وما بقي للتد اخل والتوافق كزوج
 و بنت وام وعم * ومخرج السدس والثالث والرابع معاً وما بقي للتوافق
 والتد اخل كزوج وام و ولد بها وعم * او * اجتمع * الثالث والرابع *
 وما بقي للباينة بين المخرجين وحاصل ضرب كل منها في الآخر هو الاثنى
 عشر كزوج وام وعم * ومخرج الرابع والثلاثين وما بقي لما مر في الثالث كزوج
 و بنتين وعم فالاصل في الجميع اثنا عشر * ولهذا الاصل بغير عول مست
 طرق وصوره كثيرة ولا بد ان يكون احد الزوجين في اصل اثني عشر
 لانه لا بد فيه من ربع وهو لا يكون فرضاً لغيرهما * والا اصل السابع
 * اربعة وعشرون * وهو مما لا يكون اصلا الا اذا تعدد الفرض فهو
 * ومخرج الثمن والسدس * اذا اجتمعا وما بقي لتوافق المخرجين بالنصف
 وحاصل ضرب وفق احدهما في كامل الآخر هو اربعة وعشرون كزوج
 وام وابن * ومخرج السدس والثمن وما بقي للتمثيل والتوافق كزوج
 وابوين وابن * ومخرج السدس والثمن والنصف وما بقي للتد اخل والتوافق

كزوجة وبنت وبنت ابن وعم * ومخرج السدسين والنصف والثلثين
وما بقي للثلاث والتد اخل والتوافق كزوجة وبنت وابوين * ومخرج
الثلثين والثلثين وما بقي للثلاثين كما مرفي الربع مع الثلث كزوجة وبنت
وعم * ومخرج السدس والثلثين والثلثين وما بقي للتد اخل والتوافق
كزوجة وبنتين واب * فالاصل في الجميع اربعة وعشرون * ولهذا الاصل
بغير عول ست طرق * ولا يتصور ان يجتمع الثلث مع الثلث ولا مع الربع
لان الثلث لا يكون الا للزوجة عند وجود الفرع الوارث والثلث انما يكون
فرض الام او اولادها او الجد في بعض احواله والفرع الوارث يرد الام
والجد الى السدس ويحجب اولاد الام * ولهذا اقال العلامة الجعفي رحمه الله

(وثلث وثلث لا يحلان منزلا)

واما امتناع اجتماع الربع مع الثلث فلان الربع للزوج مع وجود الفرع الوارث
ولازوجة مع عدمه واجتماع الزوجين في مسألة متهمد *

وبعد ان انتهى المؤلف الكلام على الاصول السبعة من غير نظر الى العول
وعدمه ذكر الاصلين المختلف فيها فقال * وزاد المتأخرون * ومنهم امام
الحرمين والنووي بل نقله الاسناذ ابو منصور البغدادي عن زيد بن
ثابت رضي الله عنه * اصلين آخرين في مسائل الجد والاخوة * زيادة على السبعة
فصارت بها تسعة * وهما ثمانية عشر * ولهذا الاصل طريق واحدة وهي كل
مسألة فيها سدس وثلث الباقي والباقي لان الباقي من مخرج السدس بعده لا ينقسم
على مخرج الثلث ويباينه فيضرب مخرج الثلث في مخرج السدس تحصل ثمانية
عشر فهو اصل على الارجح لا تصح كأم وجد واخوين واخت لغيرهم * فللام منها

السدس ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة وكل أخ أربعة والاخت اثنتان
❖ وستة وثلاثون ❖ ولهذا الأصل ايضا طريقة واحدة ❖ وهي كل مسألة
فيها ربع وسدس وثلث الباقي والباقي لان الباقي من مخرج السدس والربع
وهو الاثنى عشر بعد القاء بسطهما منه سبعة وهي لا تنقسم على مخرج ثلث
الباقي وتباينه فيضرب مخرج الثلث ثلاثة في مخرج الربع والسدس وهو
الاثنى عشر تحصل ستة وثلاثون فهو على الأرجح اصل كذلك لا تصحح هـ كام
وزوجة وجد وثلاثة اخوة واخت لابوين اولاب فللام السدس ستة وللزوجة
الربع تسعة وللجد ثلث الباقي سبعة وكل أخ أربعة وللخت سهمان ❖ فهذه
هي الاصول التسعة وقد ذكرنا الطرق الواقعة فيها بالاعول كما رايت وهي
خمس وثلاثون وبقي من التسع والخمسين اربع وعشرون تأتي فيما يعول
ان شاء الله ❖ والمفرغ المؤلف من ذكر الاصول التسعة وتمثيلها وكان بعضها
يدخل فيه العول شرع في بيان ذلك فقال ❖ والذي يعول من الاصول
ثلاثة ❖ اعلم اولان العول في اصطلاح الفرضيين زيادة في السهام عند
ازدحامها بالنقص في الانصباء بحسب الحصص وقد اجمع عليه الصحابة
رضوان الله عليهم حين جمعهم عمر رضي الله عنه مستشكلا القسمة في زوج
واختين فاشار عليه العباس رضي الله عنه به اخذاهما هو معلوم فبين مات وارك
ستة و عليه لرجل ثلاثة و لرجل اربعة ان المال يحل سبعة اجزاء ووافقهم ثم
خالف فيه ابن عباس رضي الله عنها ❖ قال الشيخ بان الهائم رحمه الله ولا نعرف
بين احدهما من الاربعة ولا من اتباعهم خلافا في العول ❖ والاول من الاصول
الثلاثة العائلة هو ❖ السنة ❖ فهي ❖ تعول ❖ بمثل سدسها ❖ الى سبعة ❖

ولها في العول الى السبعة اربع طرق الاولى اذا كان فيها نصف وثلثان * كزوج
واختين لغير ام * فللزوجة النصف وللأختين الثلثان ومجموعهما من الستة
سبعة وهذه اول فريضة عالت في الاسلام كما مرت الاشارة اليها * الطريق
الثانية اذا كان فيها نصف وسدس وثلثان وثلاثون وشقيقة واخت لاب وولدي
ام * الثالثة اذا كان فيها نصفان وسدس كزوج واخت لغير ام واخ * الرابعة اذا
كان فيها ثلثان وسدس وثلاث كام واختين لغيرهوا اخوين لها * وتقول * بمثل
بمثل ثلثها ايضا * الى ثمانية * في ثلاث طرق * الاولى اذا كان فيها نصف
وثلثان وسدس * كهم وام * اي كزوج واختين لغير ام وام فللزوجة
النصف وللأختين الثلثان وللأم السدس ومجموعها من الستة ثمانية * الثانية
اذا كان فيها نصفان وسدسان كزوج وثلاث اخوات مفترقات * الثالثة
اذا كان فيها نصفان وثلاث كزوج وام واخت لغيرها فللزوجة النصف ثلاثه
وللاخت النصف كذلك ثلاثه وللأم الثلث اثنان ومجموعها من الستة ثمانية *
وللقب هذه المسألة بالمباهلة لان ابن عباس رضي الله عنهما جعل فيها للزوج
النصف وللأم الثلث والباقي للاخت * وقال من شاء باهله ان المسألة
لا تقول ان الذي احصى رمل عاجل عدد الم يجعل في مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً
هذا ان النصفان ذهبا بالمال فاين موضع الثلث * وتقول ايضا بمثل نصفها
* الى تسعة * في اربع طرق * الاولى اذا كان فيها نصف وثلثان وسدسان
* كهم واخ لام * اي كزوج واختين لغير ام وام واخ لام * فللزوجة
النصف وللأختين الثلثان وللأم السدس ولولدها السدس ومجموع ذلك
من الستة تسعة * الثانية اذا كان فيها نصفان وثلاثة اسداس كزوج وام وثلاث

اخوات مفترقات * الثالثة اذا كان فيها نصفان وثلاث وسدس كزوج وشقيقة
 وام وولديها وكالا كدرية وقد تقدمت * الرابعة اذا كان فيها نصف وثلثان
 وثلث كزوج واختين لغيرام واختين لها * وتسمى هذه بالفرا والشريحية
 والمروانية لما ذكر في المطولات * وتقول ايضا بمثل الثلثين الى عشرة *
 في طريقين * الاولى اذا كان فيها نصف وثلثان وثلث وسدس * كهم واخ
 آخر لام * اي كزوج واختين لغيرام وام واكثر من واحد من اولادها
 فلزوج النصف وللأختين لغيرام الثلثان وللأم السدس ولأولاد الأم الثلث
 ومجموع ذلك من الستة عشرة * وتلقب هذه بام الفروخ بالخاء المعجمة لكثرة
 السهام المائلة فيها شبت بطائر وحوله اقراخه * وتلقب بالشريحية لوقوعها
 زمن القاضي شريح روى ان رجلا ثاه وهو قاض بالبصرة فسأله عنها فعملها
 من عشرة كما تقدم * والثاني من الاصول المائلة * الاثنا عشر * وهي
 * تقول بمثل نصف سدسها * ثلاثة عشر * في ثلاث طرق * الاولى
 اذا كان فيها ربع وسدس وثلثان * كزوجة وام واختين لغيرام * للزوجة
 الربع وللأم السدس وللأختين لغيرام الثلثان ومجموعهما من الاثني عشر
 فلا تسعة عشر * الثانية اذا كان فيها ربع وسدسان ونصف كزوجة وثلاث اخوات
 مختلفات * الثالثة اذا كان فيها ربع وثلث ونصف كزوجة وام واخت لغيرها
 * وتقول ايضا بمثل ربعها الى خمسة عشر * في اربع طرق * الاولى اذا
 كان فيها ربع وسدسان وثلثان * كهم واخ لام * اي كزوجة وام واختين
 لغيرام واخ لام للزوجة الربع وللأم السدس ولولدها السدس كذلك
 وللأختين الثلثان ومجموعهما من الاثني عشر خمسة عشر * الثانية اذا كان فيها

الشريحية

ام الفروخ

ثلاث وثلثان وربع كولد يام واختين لغير ايم وزوجة الثالثة اذا كان فيها
 ربع ونصف وثلثة اسداس كزوجة وام وثلث اخوات مختلفات الرابعة
 اذا كان فيها ربع ونصف وثلاث سدس كزوجة واخت شقيقة
 وام واخوين لام ~~و~~ يقول ايضا بثل ربعها وسدسها ~~والى~~ سبعة عشر ~~في~~
 في طريقين الاول اذا كان فيها ربع وسدس وثلاث وثلثان ~~في~~ كهم واخ
 اخر لام اي كزوجة وام واختين لغير ايم واخوين لام للزوجة الربع وللأم
 السدس وللأختين لغير الام الثلثان والاخوين للام الثلث ومجموعهما من
 الاثني عشر سبعة عشر الثانية اذا كان فيها ربع وثلاث ونصف وسدسان
 كزوجة وام وولد بها واخت لابوين واخت لاب ~~في~~ ومن صور الطويق
 الاولى الدينارية الصغرى وهي ثلاث زوجات وجدتان واربع اخوات
 لام وثمان اخوات شقيقات اولاب فهن سبعة عشر امرأة وعالت المسألة
 الى السبعة عشر واذا كانت التركية سبعة عشر دينار اخذت كل اثني دينار ولهذا
 لقب ايضا بام الفروج بالجيم وبام الارامل وبالسبعة عشرية ~~وي~~ يعاها فيها يقال
 خلف سبعة عشر اثني من اصناف مختلفة فورثن ماله بالسوية ~~في~~ وفي تسميتها
 بالصغرى اشارة الى ان لهم دينارية كبرى وهي زوجة وابنتان وام
 واثناعشر اخا واخت كلهم لابوين اولاب فاصلها اربعة وعشرون وتصح
 من مائة المسألة في باب التصحيح للزوجة الثمن خمسة وسبعون وللبنتين
 الثلثان اربعمائة وللأم السدس مائة وللأخوة والأخت الباقي وهو خمسة
 وعشرون لكل اخ سهران وللأخت سهم واحد ~~في~~ رفعت هذه المسألة الى
 القاضي شريح رحمه الله وكانت التركية ستائة دينار فاعطى الأخت ديناراً

الدينارية
الصغرى

الدينارية
الكبرى

واحد فلم يرض به ومضت الى امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه
تشتكي ثم يحاف وجدته راكبا فامسكت بركابه وقالت له يا امير المؤمنين ان
اخى ترك ستمائة دينار فاعطاني شريح دينار واحد * فقال له اهل اخاك
ترك اما وزوجة وبتين واثنى عشر اخا وياك قالت نعم قال ذاك حقك
لم يظلمك شيئا * وتلقب ايضا بالركابية والشاكية لما تقدم ❦ والثالث
من الاصول العائلة ❦ الاربعة والعشرون ❦ وهي ❦ تقول ❦ مثل ثمنها ❦ الى
سبعة وعشر بن ❦ في طريقين ❦ الاولى اذا كان فيها ثمن وثلثان وسدسان
❦ كبنيتين وابوين وزوجة ❦ للبنين الثلثان وللابوين السدسان وللزوجة
الثلث ومجموعها من الاربعة والعشرين ❦ سبعة وعشرون ❦ وتلقب هذه
بالمنبرية لان علمارضى الله عنه سئل عنها وهو على المنبر بالكوفة فقال
ار تجالصار ثمنها السما ومضى في خطبته ❦ وذكر بعض اشياخ اليمين ان
صدر الخطبة الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ❦ ويجزى كل نفس بما تسعى ❦
واليه المناسبات والرجعى ❦ فسئل عنها فاجاب بقوله صار ثمنها تسعا ❦
ومضى في خطبته رضي الله عنه ❦ الثانية اذا كان فيها ثمن ونصف وثلاثة
اسداس كزوجة وبت وبت ابن وابوين ❦ وهذه تمت التسع والخمسون
الطريق في الاصول التسعة بجميعا عائلة وغير عائلة والله اعلم ❦ فائدة ان الاولى
اذا جمعت فروض المسألة منها فان ساوتها سميت عادلة كزوج وام واخت
لام ❦ وان نقصت فروض المسألة عنها سميت ناقصة كزوج وبت ❦ وان
زادت عليها فمائلة كزوج واختين لغير ام ❦ ثم الاصول باعتبار العول
وقسميه اربعة اقسام قسم يتصور فيه العدالة والزيادة والنقص وهو الستة

المنبرية

وحدها * وقسم لا يكون الا ناقصاً وهو الاربعة وضعفها والثمانية عشر
 وضعفها * وقسم يكون عادلاً وناقصاً وهو الاثنان والثلاثة * وقسم يكون
 ناقصاً وعادلاً وهو الاثنى عشر والاربعة والعشرون * ثم الناقص سواء
 كان نقصه لازماً او غير لازم ثلاثة اقسام * قسم لا يبقى منه الا فرد ابداً
 وهو الاثنان والثمانية والاثنا عشر وضعفها * وقسم لا يبقى منه الا زوج
 ابداً وهو الثمانية عشر وضعفها * وقسم يبقى منه الزوج تارة والفرد اخرى
 وهو الثلاثة وضعفها والاربعة والله اعلم * الفائدة الثانية المسائل باعتبار
 الذكورة والانوثة في الميت ثلاثة اقسام * قسم لا يكون فيه الميت الا ذكراً
 وهو الثمانية والاثنا عشر اذا عالت لسبعة عشر والاربعة والعشرون مطلقاً
 والستة والثلاثون * وقسم لا يكون الميت فيه الا انثى وهو عول الستة لغير
 السبعة وقسم يجوز فيه الامر ان وهو ما عدا ذلك والله اعلم *

﴿ باب ﴾ اي هذا باب ﴿ في ﴾ بيان ﴿ التماثل والتداخل والتوافق

والتباين ﴾ بين العددين

وهي النسب الاربع والمفاعلة في التداخل ليست على بابها ويقال ايضاً
 للمتماثلين المتساويان وللمتداخلين المتناسبان وللمتوافقين المشتركين
 وللمتباينين المختلفان فكل عدد من فرضا لا بد ان يكون بينها نسبة من
 هذه الاربع * وطريقة استخراج النسبة الواقعة بين عددين مفروضين
 ما عدا التماثل تعرف باوجه * منها طريقة الحل ومنها طريقة القسمة ومنها طريقة
 الطرح وهي المشهورة وهي التي ذكرها المؤلف رحمه الله هنا فقال ﴿ فاما
 التماثل فانه يكون عدداً واحداً للمتماثلين مثل عدد الاخرى والعلم بذلك بدعي

لا يحتاج في معرفته الى طريق ❀ فيكتفي باحدهما ❀ عند الحاجة الى ذلك
 في تأصيل او تصحيح او قسمة كما ياتي ❀ و ❀ يعرف ❀ التد اخل بان ❀
 تطرح الاصغر من الاكبر و ❀ يعني الاكثر بالاقل ❀ في ❀ مرتين فاكتر
 كثلاثة مع ستة ❀ فانك اذا طرحت الثلاثة من الستة مرتين فنيت
 ❀ او ❀ ثلاثة مع ❀ تسعة ❀ فانك اذا طرحت الثلاثة من التسعة ثلاث مرات
 فنيت كذلك ❀ و كاربعة مع اربعة وعشرين فان الاربعة نفى اربعة والعشرين
 في ست مرات ❀ فيكتفي ❀ من المتداخلين عند الحاجة ❀ بالاكبر ❀
 منها ❀ و ❀ يعرف ❀ التوافق بان يزيد اكثر من واحد اذا حط من
 الاكثر بقدر الاقل ثم يعني ❀ الاصغر ❀ بحط اخر ❀ وهو طرح البقية
 منه و به يعني الاكبر ضرورة ❀ كاربعة وستة ❀ وذلك ❀ لان الاربعة
 لا تفنى السنة ❀ اذا طرحتها منها ❀ بل يبقى منها ❀ اى الستة ❀ اثنان فاذا
 حطت الاربعة ❀ و هي اصغر العددين ❀ بالاثنتين ❀ و هي بقية الاكبر
 ❀ افنتها ❀ وكعشرة وخمسة وعشرين لانك اذا طرحت العشرة من الخمسة
 والعشرين مرتين بقي خمسة واذا طرحت البقية و هي الخمسة من العشرة و هي
 الاصغر افنته ❀ وقد لا يعني الا بحط ثالث وهو طرح بقية الاصغر اذ لم تفنه
 بقية الاكبر من بقية الاكبر كما في تسعة واربعة وعشرين لانك اذا طرحت
 التسعة من الاربعة والعشرين مرتين بقيت ستة فاذا طرحت الستة و هي
 بقية الاكبر من التسعة لم نفعها بل تبقى ثلاثة فتحطها من البقية الاولى فتفنيها ❀
 وحاصله ان التوافق بين العددين ان لا يعني اقلهما الاكثر ولكن يعنيها
 عدد ثالث غير الواحد لوقلنا انه عدد كالمثلة السابقة ❀ و كالثانية مع العشرين

فان الثمانية لا تفنى العشرين لكن تغنيهما معا الاربعة فهما متوافقان بالربع * ثم
التوافق المعتبر في هذه الصناعة يكون باقل جزء صحيح لا كبر عدد يفنيها اذا
تعدد المفنى لهما لكون وفقه اقل فيسهل الحساب كما في المثال فان الاربعة والاثنيان
ايضا يفنيان الثمانية ويفنيان العشرين لكن ربع الشئ اقل من نصفه وحسابه
اسهل * الا ترى ان بين الاثنى عشر والثمانية عشر توافق من وجوه متعددة اذ هو
بينهما بالنصف والثدث والسدس الا ان العبرة بسهولة الحساب بتوافقهما في
السدس الذي هو من احد هما اثنان ومن الاخر ثلاثة والله اعلم * و
يعرف * التباين بان يبقى واحد من الاكثر عند حظه بالاقل * على الطريقة
المارة في التوافق الخمسة وستة وهو ظاهر * وكثمانية وخمسة عشر فانك
اذ اطرحت الاصغر وهو الثمانية من الاكبر وهو الخمسة عشر بقيت سبعة فاذا
طرحت السبعة من الثمانية فضل واحد وهكذا في غيرها * والوجه في انحصار
النسب بين الاعداد في النسب الاربع انك اذا نسبت عددا الى اخر فان
ساواه فتماثلان * والا فان كان الاقل مفنيا للاكثر فتد اخلاص * وان لم يكن
مفنيا له فاما ان يفنيهما عدد غير واحد فهما متوافقان * او لا يفنيهما غير الواحد
فتباينان * وهذه النسب الاربع تأتي في مفارج الفروض * السابق
بيانها * وهي تأصيل المسائل * اذ مخرج الفرض والفروض هو اصل المسئلة
فهما بمعنى واحد كما مر * وتاتي * في تصحيحها * اى المسائل كما سيأتي
ان شاء الله تعالى * فالتماثل في التأصيل ان يكون في فرضين متماثلين المخرج
كنصف ونصف في مسألة زوج * اخت * شقيقة * اولاد ولايتان في التماثل
بالنصف فقط في التأصيل في غير هاتين الصورتين كما مر * ففي من اثني عشر * اكنفاء

بأحدهما كما هي القاعدة هنا وفي الأعمال الاتية * وكذلك ثلث وثلثان
 كشقيقتين واختين لام * فهي من ثلاثة اكفاء بأحدهما كذلك * والتداخل
 في الناصيل * إذا كان في المسألة فرضان مختلفا المخرج * لكن * مخرج
 أكبرهما مثل أقلهما مرتين أو أكثر * بأن يفنى الأكبر بمحط الأصغر منه كما
 مر * كسدس وثلث في مسألة أم وأخ لام وعم * فاصل المسألة أكبرهما وهو
 الستة * اكفاء به عن الأصغر * وكشمن ونصف في مسألة زوجة وبنت وأخ لغير
 أم * والتوافق * في الناصيل * أن يتوافق المخرجان في جزء من الأجزاء كسدس
 وثلث في مسألة أم وزوجة وابن فهما متوافقان بالنصف * لما علم من القاعدة
 * لأن الستة نصفها ثلاثة * وهي وفقها * فتضرب في * كامل * الثانية فيكون
 أصل المسألة * ما تحصل منه وهو * أربعة وعشرون * أو تضرب وفق الثانية
 وهو الأربعة في كامل الستة تحصل منه الأربعة والعشرون أيضا * ومثلها ربع
 وسدس كزوجة وجدة وعم فاصلها اثني عشر للتوافق * بالنصف * أيضا *
 وطريقة العمل واضحة * والتباين * في الناصيل * أن لا يتوافق المخرجان في جزء
 من الأجزاء كثلاث وربع في مسألة زوجة وأم وعم فاصلها من اثني عشر * لأنها
 الحاصل * بضرب أحد المخرجين في الآخر كثلاثة في أربعة وعكسه * وهو ضرب
 أربعة في ثلاثة * وقد مر في الكلام على الخارج من أمثلة ما ذا اجتمعت في المسألة
 فروض متعددة مختلفة الخارج ما يفنى عن الاعادة هنا والله أعلم *

باب * أي هذا الباب * في * بيان طريقة * تصحيح المسائل *

الفرضية والتصحيح تفعل من الصحة وهي لغة ضد السقم * واصطلاحا ما هو تحصيل
 أقل عدد يصح منه نصيب كل مستحق في التركة من أرث أو وصية أو دين أو

شركة من غير كسر ﴿ إذا عرفت اصل المسألة وانقسمت سهامها على الورثة بلا كسر
 كزوج وثلاثة بنين فذاك واضح غني عن العمل ﴾ لا نقسما ما عليهم لكل واحد
 واحد ﴿ وان انكسرت السهام ﴾ على صنف او اكثر فلا بد حينئذ من التصحيح
 بالمعنى الذى ذكرناه فان كان الانكسار ﴾ على صنف واحد فقط ويبر
 عنه بالجزب وبالطائفة وبالزوج وبالجنس وبالخير وبغيرها ويتصور وقوعه
 فى الاصول التسعة ﴿ فوجبلت سهامه ﴾ من اصل المسألة بعد د ه اى بعد د
 الرؤس ﴿ فاما ان يتباينا ويتوافقا ﴾ وجه انحصار المقابلة بين السهام والرؤس
 فى النسبتين المذكورتين انه ان مائل السهام الرؤس فهى منقسمة فلا حاجة الى
 العمل وان تداخلوا كانت السهام الاكثر فكذلك وان كانت السهام الاقل
 فهو د اخل فى التوافق اذ كل متداخلين متوافقان والعمل بالوفق اخضر ﴿ فان
 تباین السهام والرؤس ضرب عددها ﴾ اى الرؤس ﴿ فى اصل المسألة ﴾
 فقط ان لم تعمل وفيها ﴿ بهولها ان عالت ومنه ﴾ اى من مسطح ضرب عدد
 الرؤس فى اصل المسألة ﴿ تصح ﴾ المسألة ﴿ كزوج واخوين ﴾ ان يرأى المسألة
 من مخرج الربع اربعة للزوج واحد و ﴿ لهما ثلاثة ﴾ تباین عددهما ﴿ تضرب
 اثنين عدد ه فى اربعة ﴾ اصل المسألة تبلغ ثمانية ومنها تصح ﴿ للزوج اثنان
 واكمل منها ثلاثة ﴾ وكزوج وخمس اخوات ﴿ ان يرأى المسألة من سبعة عائلة للزوج
 ثلاثة ﴾ هن اربعة لا تصح ﴿ قسمتها عليهن للمباينة ﴾ تضرب عدد ه ن
 وهو ﴿ خمسة فى ﴾ اصل المسألة ﴿ بهولها ﴾ سبعة تبلغ ﴿ بذلك ﴾ خمسة وثلاثين
 ومنها تصح ﴿ للزوج منها ثلاثة فيما ضربت فيه المسألة وهو خمسة خمسة عشر
 والاخوات اربعة فى الخمسة عشرون لكل واحدة اربعة ﴾ وان توافقا ﴿

اي روس الصنف وسهامه في جزء من الاجزاء والمعتبر اقلها كما ضرب
 وفق عدد الصنف في اصل المسألة فطان لم تعمل وفيه بعولها ان
 عالت فما بلغ بذلك الضرب صححت منه المسألة كام واربعة اعوام
 المسألة من مخرج الثالث ثلاثة للام سهم واهم سهمان يوافقان عدد هم بالنصف
 فتضرب وفق عدد هما اثنين في اصل المسألة ثلاثة تبلغ بذلك
 ستة ومنها تصح فلام واحد في اثنين باثنين واهم اثنان في اثنين باربعة
 لكل واحد سهم وكام وعشرة بنين اصلها ستة للام سدسها واحد وبقي للبنين
 خمسة لا تنقسم عليهم وتوافق عدد هم بالخمس تضرب خمسم اثنين في اصلها
 ستة تبلغ اثني عشر ومنها تصح وكروج وابوين وست بنات اصلها اثني عشر
 لاجتماع السدس والربع فيها وتعمل بمثل ربعها الى خمسة عشر
 للزوج ربع عائل ثلاثة ولكل من الابوين سدس عائل اثنان وللبنات
 لثان عائلان ثمانية لا تنقسم عليهم لكن توافق عدد هن بالنصف
 فتضرب نصفهن اي نصف عدد هن وهو ثلاثة في اصل المسألة بعولها
 وهو خمسة عشر تبلغ بذلك خمسة واربعين ومنها تصح للزوج
 ثلاثة في ثلاثة تسعة ولكل من الابوين اثنان في ثلاثة ستة وللبنات ثمانية في
 ثلاثة باربعة وعشرين لكل بنت اربعة وكزوجة وثمان اخوات لام وثمان
 اخوات لاب اصلها اثني عشر لاجتماع الربع مع الثالث وتعمل الى خمسة عشر
 للزوجة الربع عائل ثلاثة وللخوات اللاب الثلثان عائلين ثمانية وللخوات
 للام الثلث عائل اربعة لا تنقسم عليهم وتوافق عدد هن بالربع تضرب ربع
 عدد هن وهو اثنان في اصل المسألة بعولها تبلغ ثلاثين ومنها تصح والقسمه

غير خافية ❖ والعدول عن نسبة التداخل في مثل هذه الصورة الى التوافق للاختصار كما مر قريبا ❖ ولما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكر تصحيح المسائل حالة كون الانكسار فيها على فريق واحد اخذ في بيان طريقة التصحيح اذا كان الانكسار على اكثر من صنف فقال ❖ واذا كان الانكسار على صنفين او ❖ على ❖ ثلاثة ❖ من الاصناف وهذا مما يتاتي عند الائمة الاربعة ❖ او ❖ على ❖ اربعة ❖ من الاصناف وهذا لا يتصور عند المالكية لانهم لا يورثون اكثر من جدتين ام الام وامهاتها وام الاب وامهاتها ولا يجتمع اربعة اصناف متعددة الا في اصل اثني عشر واربعة وعشرين ونصيب الجدتين من كل منهما منقسم عليهما ❖ ولا يزيد على ذلك ❖ اي ولا يتجاوز الانكسار في الفرائض لافي الوصايا والمناسقات والولاء اربعة اصناف لانه اذا اجتمع المذكور والانات من الورثة لم يرث منهم الا خمسة ولا يمكن التعدد الا في اربعة اصناف فقط ❖ فتتأمل ❖ ايها الفرضي عند وقوع الانكسار على اكثر من صنف ❖ بنظرين ❖ النظر الاول ان نظريين كل فريق وسهامه بالتوافق والتباين ❖ كما قدمه المؤلف رحمه الله في الانكسار على فريق واحد ❖ فتحفظ الوفاق ❖ من الرؤس ❖ في الموافقة وتحفظ الكل ❖ اي كل الرؤس ❖ في المباينة ❖ فهذا هو النظر الاول ❖ ثم ❖ النظر الثاني هو ان ❖ تنظر ❖ بعد ذلك ❖ بين المحفوظين او المحفوظات بالنسب الاربع ❖ المار بيانها ❖ وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين فان ❖ كان الانكسار على فريقين ويتصور وقوعه في الاصول التسعة ماعد الاصل اثنين و ❖ تماثل عدد الرؤس ❖ من كل فريق ❖ ضرب احد هما ❖ اكتماء به عن الآخر كما هي القاعدة ❖ في اصل المسألة بعولها ان

عالت و ما بلغ صحت منه $\text{وان تداخلا ضرب اكثرهما في اصل المسألة}$
 بعولها ان كان عول $\text{و ما بلغ صحت منه كذا لك}$ $\text{وان توافقا ضرب وفق}$
 احد هما في كامل الاخر اولا $\text{ثم يضرب الحاصل من ضرب}$
 الوفق في $\text{الكامل في اصل المسألة}$ $\text{فما بلغ فهو التصحيح}$ وان تباينا ضرب
 احد هما في جميع الاخر اولا $\text{ثم يضرب الحاصل من ضرب الكل}$
 في الكل $\text{في اصل المسألة فما بلغ صحت منه}$ $\text{المسألة وبسمى المضروب في}$
 اصل المسألة جزء السهم $\text{اي حظ السهم الواحد من اصل المسألة وبوجه}$
 تسميته بذلك ان الواحد من المقسوم عليه وهو اصل المسألة ولو عا لا يسمى
 سهما والحظ الخارج لذلك الواحد من التصحيح يسمى جزءا فلذلك قيل له جزء
 السهم واعلم ان المحفوظين بالنظر الى ما بينهما من النسب اربعة احوال اما ان
 يتماثلا واما ان يتداخلا واما ان يتوافقا واما ان يتباينا وفي كل حال من الاربعة
 ثلاث مسائل وهي اما ان تبين سهام الفريقين رؤسها واما ان توافقها واما ان
 تبين فريقا وتوافق الاخر فهذا اثني عشرة مسألة بضرب ثلاثة في اربعة
 ولو نظرت الى العول وعدمه او باعتبار اختلاف الاصول لزادت كثيرا
 ولذلك امثلة ذكرها وقد نقل المؤلف رحمه الله هنا عن العلامة سبط
 المارديني احد عشر مثالا للمسائل المذكورة وسنذكر الصورة التي اغفلها في
 محلها قال العلامة بدر الدين محمد سبط المارديني رحمه الله تعالى
 في شرحه على متن المنظومة الرحبية في ذكر الانكسار على فريقين فالمحفوظان
 المتماثلان كام وخمسة اخوة لام وخمسة اعمام هذا مثال المتماثل المحفوظين مع
 مباينة كل من الفريقين لسهامه لان الاخوة سهمان وهم خمسة والاعمام ثلاثة

اسهم وهم خمسة كذلك $\text{او} \text{كام} \text{ وخمسة اخوة لام} \text{ وخمسة عشر عم} \text{ هذا}$
 مثال لماثلة المحفوظين مع مباينة احد الفريقين لسهامه وهم الاخوة للام
 وموافقة الاخر لها وهم الاعام $\text{وكام} \text{ وعشرة اخوة لام} \text{ وخمسة عشر عم}$
 هذا مثال لماثلة المحفوظين مع موافقة كل من الفريقين لسهامه فروس الاخوة
 للام موافقة لسهامهم بالنصف ورؤس الاعام موافقة لسهامهم بالثلث والمحفوظان
 خمسة وخمسة فهذه مسائل الحال الاول واصل كل منها ستون جزء
 سهمها خمسة في الصور الثلاث $\text{لنماثل المحفوظين في كل منها} \text{ وتصح}$
 بضرب احد المحفوظين في اصل المسألة $\text{من ثلاثين} \text{ والقسمة في الكل}$
 واضحة $\text{و} \text{المحفوظان} \text{ المتناهيان اي المتداخلان كام} \text{ واربعة}$
 اخوة لام واربعة اعام هذا مثال لتداخل المحفوظين مع موافقة احد الفريقين
 لسهامه وهم الاخوة للام ومباينة الاخر لها وهم الاعام والمحفوظان فيها اثنان
 واربعة $\text{او} \text{كام} \text{ واربعة اخوة لام} \text{ اثني عشر عم} \text{ هذا مثال}$
 لتداخل المحفوظين مع موافقة كل من الفريقين لسهامه فروافقة الاخوة للام
 لسهامهم بالنصف وموافقة الاعام لسهامهم بالثلث والمحفوظان كذلك اثنان
 واربعة اصل كل من المسألتين ستون $\text{جزء سهم كل منهما أربعة} \text{ اكتفاء}$
 بالاكثر $\text{ويصحان} \text{ بضرب الاربعة في اصل المسألة} \text{ من أربعة وعشرين}$
 والقسمة واضحة $\text{ولم يذكر هنا مثالا لتداخل المحفوظين مع مباينة كل من}$
 الفريقين لسهامه فمن صورته ام وخمسة اخوة لام وعشرة اعام للاخوة
 للام اثنان مباينة لروسهم وللاعام ثلاثة مباينة لروسهم فالمحفوظان خمسة
 رؤس الاخوة للام وعشرة رؤس الاعام وهما متداخلان وجزء السهم

أكبرها وهو العشرة وتصح بضربه في الستة من ستين والقسمة واضمة كذلك *
وبهذه الصورة كملت مسائل الحال الثاني * والمحفوظان المتوافقان
كام وخمسة عشر اخالام وعشرة اعام * هذا مثال لتوافق المحفوظين مع مباينة
كل من الصنفين لسهامه لان سهام الاخوة للام اثنان تباين رؤسهم وسهام
الاعام ثلاثة تباين رؤسهم والمحفوظان متوافقان بالخمسة * او *
كام وخمسة عشر اخالام * ثلاثين عا * هذا مثال لتوافق المحفوظين مع
مباينة احد الفريقين للسهام وهو رؤس الاخوة للام وموافقة الاخر لها بالثلاث
وهو رؤس الاعام والمحفوظان متوافقان بالخمسة كذلك * و كام وثلاثين
اخالام وعشرة اعام * هذا مثال اخر لتوافق المحفوظين مع مباينة احد الفريقين
للسهام وموافقة الاخر لها والمحفوظان فيه متوافقان بالخمسة كذلك * او *
كام وثلاثين اخالام * ثلاثين عا * هذا مثال لتوافق المحفوظين مع موافقة
كل من الفريقين لسهامه فموافقة رؤس الاخوة للام لسهامهم بالنصف
وموافقة رؤس الاعام لسهامهم بالثلاث * والمحفوظان متوافقان بالخمسة *
فهذه مسائل الحال الثالث واصل كل منها ستة وجزء سهم كل صورة منها
ثلاثون ونصف * كل واحدة منها بضرب الثلاثين في الستة * من مائة وثمانين *
والقسمة في الكل واضمة * والمحفوظان المتباينان كام وثلاثة اخوة لأم
وعمين * هذا مثال لتباين المحفوظين مع مباينة كل من الفريقين لسهامه لان
سهام الاخوة للام اثنان تباين رؤسهم وسهام العمين ثلاثة تباينها والمحفوظان
وهما ثلاثة واثان متباينان * او * كام وثلاثة اخوة لأم وستة اعام * هذا
مثال لتباين المحفوظين مع مباينة احد المحفوظين لسهامه وهم الاخوة للام

و موافقة الاخر لها وهم الاعمام والمحفوظان وهما ثلاثة واثنتان متباينان ﴿ وكام
 وستة اخوة لام وعين ﴾ هذا مثال اخر لتباين المحفوظين مع مباينة احد
 المصنفين لسهامه وهما العمان وموافقة الاخر وهم الاخوة للام والمحفوظان
 متباينان كذلك ﴿ او ﴾ كام وستة اخوة لام وستة اعمام ﴿ هذا مثال لتباين
 المحفوظين مع موافقة كل فريق لسهامه فموافقة رؤس الاخوة للام لسهامهم
 بالثلث وموافقة الاعمام لسهامهم بالنصف والمحفوظان وهما ثلاثة واثنتان
 متباينان فهذه مسائل الحال الرابع واصل كل منها ستة و ﴿ جزء سهم كل
 منها ستة ﴾ كذلك لانه الحاصل من ضرب احد المحفوظين في الاخره اذا
 عرفت ما تقدم وارادت القسمة بين ذوي الحقوق ﴿ فاقسم في كل صورة ﴾
 من جميع المسائل السابقة ﴿ ما صحت منه ﴾ تلك المسألة ﴿ كما تقدم بانه
 ﴿ على الورثة ﴾ واعط كل واحد نصيبه منها صحيحا * وقد ذكر الفرزيون
 لمعرفة ذلك طرقا سياقى بعضها قريبا واسهلها هي ﴿ بان تضرب جزء سهم
 المسألة ﴾ التي تريد قسمتها ﴿ في نصيب كل فريق من اصيل ﴾ تلك المسألة
 وتقسم ﴿ بعد ذلك ﴾ الحاصل ﴿ من ضرب نصيب ذلك الفريق في اصلها
 ﴾ على عدد رؤس ذلك الفريق يحصل نصيب كل وارث من جملة التصحيح ﴿
 صحيحا وبه يتم العمل والله اعلم * فائدة * مدار معرفة قسمة المسائل
 بعد التصحيح ليعلم سهام كل وارث من مبلغ التصحيح على الاعداد الاربعة
 المتناسبة نسبة هندسية منفصلة وهي التي نسبة اولها الى ثانيها كنسبة ثلثها الى
 رابعها كاثنتين واربعه وثلاثة وستة ويلزمها مساواة مسطح الطرفين لمسطح
 الوسطين كما برهن عليه * فاذا جهل احداهما امكن ان يستخرج من باقىها

الاربعة
 المناسبة

وهي كما علمت هنا أربعة واحد منها مجهول * احدى هاعد رؤس الصنف
وهو معلوم * ثانيها نصيب الصنف من الاصل وهو معلوم * ثالثها جزء
السهم وهو معلوم * رابعها حصة الواحد من الصنف من التصحيح
وهو مجهول * وحيث كانت النسبة هنا ما ذكر فلك في استخراج المجهول
وهو نصيب الواحد من التصحيح اوجه * منها وهو الاشهر ما ذكره
المؤلف وذلك بان تضرب احد الوسطين في الاخر وهما نصيب الصنف
من الاصل وجزء السهم ويلزم ان مسطحهما هو مسطح الطرفين وهما عدد
الرؤس ونصيب الواحد المجهول وحيث تقر راسه سواء المسطحين فاقسم
مسطح الوسيطين على عدد الرؤس يخرج نصيب كل واحد من جملة
التصحيح * مثال ذلك اربع زوجات وخمس اخوات شقيقات اولاد
وثلاثة اعمام اصلها اثني عشر وجزء سهمها ستون للمباينة وتصحيح من سبعة مائة
وعشرين * فاذا اردت قسمة التصحيح فاضرب نصيب الزوجات من الاصل
وهو ثلاثة في جزء السهم وهو ستون يحصل مائة وثمانون فاقسمها على رؤس
الزوجات وهو اربعة يحصل لكل واحدة خمسة واربعون * واضرب نصيب
الاخوة وهو ثمانية في الستين يحصل اربعمائة وثمانون فاقسمها على عدد
الحصول لكل واحدة ستة وتسعون * واضرب نصيب الاعمام وهو واحد
في الستين يستين اذ لا اثر للضرب في الواحد واقسمها على عدد
الحصول لكل واحد عشرين * ولك ايضا ان تقسم جزء السهم وهو الستون
في المثال على عدد الزوجات الاربع مثلاً يحصل لكل واحدة خمسة عشر
ثم تضرب الكل واحدة في نصيب ذلك الصنف من الاصل وهو ثلاثة

يحصل المطلوب وهو الخمسة والاربعون * ولك ايضا ان تقسم نصيب الصنف
على عدده ثم تضرب الخارج منه للواحد في جزء السهم وحاصله هو نصيب
الواحد من ذلك الصنف من التصحيح * في المثال تقسم نصيب الزوجات
الاربعة وهو الثلاثة على عددهن يخرج لكل واحدة ثلاثة ارباع الواحد
فتضرب ذلك في جزء السهم وهو الستون يحصل المطلوب وهو خمسة
واربعون * وهكذا العمل في الاغنام والاخوات * وهناك اوجه اخر
مذكورة في المطولات * وهذا كله حيث كان الصنف اكثر من واحد
واما اذا كان واحدا فانه يضرب جزء السهم في سهامه وما يحصل فهو له *
واختبار صحة القسمة بجمع الانصبا ومقابلة مجموعها بالتصحيح فان ساواه صححت
والا فاعد العمل والله اعلم * ولترجم الى شرح كلام المؤلف فنقول لما
فرغ من بيان العمل في التصحيح حيث كان الانكسار على فريقين او فريقين شرع
يبين طريقة التصحيح اذا كان الانكسار على اكثر من فريقين فقال * وان وقع
الانكسار على ثلاث فرق ولا يقع الا في الاصول الثلاثة التي تعول وفي اصل
سنة وثلاثين * وذلك لان اصل اثنين لا يقع فيه الانكسار الا على فريق
واحد كما سبق واصل ثلاثة ليس فيه غير فريقين واصل اربعة وثمانية اكثر
ما يتصور فيهما ثلاث فرق منها صاحب نصف ولا يتعدد واصل ثمانية عشر انما
يتعدد فيه الجدات والاخوة * او وقع الانكسار على اربع فرق *
ولا يقع الا في اصل اثني عشر مطلقا وفي اصل اربعة وعشرين ان لم يعمل كما سيأتي
فللفرضيين في ذلك نظر ان كما سبق في الانكسار على فريقين * وقد ذكرها
المؤلف رحمه الله هنا ايضا بقوله * فانظر * او لا * بين كل فريق وسهامه واحفظ

عدد دروس كل الفريق المباين للسهامه و احفظ ايضا وفق رومن
 الفريق الموافق للسهامه ثم انظر بعد ذلك بين المحفوظات فان
 كانت كلها متماثلة فاحدها هو $\text{جزء السهم وان كانت}$ كلها متداخلة
 فاكثرها هو $\text{جزء السهم وان كانت}$ كلها $\text{متباينة فاضرب بعضها في}$
 بعض والحاصل بذلك الضرب هو $\text{جزء السهم وان كانت كلها متوافقة}$
 او مختلفة $\text{ففي تحصيل ما تصح منه طرق}$ $\text{اشهرها واسهلها طرق الكوفيين}$
 وهي التي ذكرها المؤلف هنا واذا اردت العمل بتلك الطريقة فانظر في
 محفوظين منها $\text{من وقفين او كاملين او كامل ووفق}$ وخذ ليحصل لك اقل
 عدد ينقسم عليهما $\text{احدهما انما ثلثا او اكبرهما ان تناسبها والحاصل من ضرب}$
 احدهما في وفق الاخر ان توافقا او في جميعه ان تباينا كما تقدم ثم انظر بين
 ما اخذته $\text{وهو اقل عدد ينقسم على المحفوظين الاولين}$ وبين محفوظ ثالث
 من وفق او كل وخذ كذلك $\text{احدهما انما ثلثا او اكبرهما ان تدخلا}$
 او الحاصل من ضرب احدهما في وفق الاخر ان توافقا او في كله ان تباينا
 على ما سبق $\text{من العمل في المحفوظين الاولين}$ $\text{فالماخوذ ثانيا هو جزء}$
 سهم المسألة ان كانت المحفوظات ثلاثة $\text{فاضربه في اصل المسألة او في}$
 مبلغها بالمول ان عالت فما بلغ فمته تصح المسألة فان كانت المحفوظات
 اربعة $\text{لكون الانكسار على اربع فرق}$ فانظر ايضا بين ما اخذته
 ثانيا وبين المحفوظ الرابع وخذ كذلك $\text{احدهما انما ثلثا او اكبرهما}$
 ان تدخلا $\text{او مضروب احدهما في وفق الاخر}$ ان توافقا او في كله
 ان تباينا فهو اي الماخوذ ثالثا $\text{جزء سهم المسألة فاضربه في اصل}$

المسألة ❖ بعولها ان كان ❖ كما تقدم ❖ وما بلغ فهو التصحيح ❖ فهذه طريقة الكوفيين
في استخراج اقل عدد ينقسم على عددين او اعداد وهي شاملة للانكسار على ثلاث
فرق واربع وازيد منها لتصوير وقوعه في الفرائض ❖ وللبصريين طريقة
جسنة وهي ان توقف من الاعداد التي تريد استخراج اقل عدد ينقسم عليها
ما شئت ويختارون وقف الأكبر منها لما ياتي ❖ ثم تقابل بين الموقوف وبين
سائرهما وتعرف النسبة التي بينه وبين كل واحد من الاعداد الباقية وتسقط
منهما المماثل والمدخل وتثبت جميع المباين ووفق الموافق ثم تنظر فيما اثبت
فان كان اكثر من عددين وقفت احدها ايضا ونظرت بينه وبين كل من باقيا
وعملت كما سبق من اسقاط المماثل والمدخل واثبات كل المباين وراجع
الموافق ثم انظر فيما اثبت ايضا ووقف واحد منها ان كانت ثلاثة فاكثروها هكذا
الى ان ينتهي المثبت الى عدد ين فحصل اقل عدد ينقسم على كل منها واخر به
في الموقوفات واحدا بعد واحد او في مسطهم من غير نظر الى نسبة فما كان فهو
المطلوب او ينتهي المثبت الى عدد واحد فاضر به في الموقوفات كذلك يحصل
المطلوب ❖ واعلم انهم اختاروا وقف الاكبر لانه يؤدي غالبا الى تقليل
اوقاف غيره فيكون اقرب افرض الاختصار في الضرب وتسهيل العمل
بختلاف وقف غيره ❖ الا ترى انه لو كان مائة سبعون وخمسون وثلاثون
واربعة ووقفنا السبعين لكان رواجع غيرها خمسة وثلاثة واثنين ولو وقفنا
الاربعة لكان رواجع غيرها خمسة وثلاثين وخمسة وعشرين وخمسة عشر
ولاشك ان الرواجع الاول وضرب بعضها في بعض ثم الحاصل في السبعين
اخصر واسهل من الرواجع الاخر وضرب بعضها في بعض بعد النظر فيما

بينها من النسب * مثال ذلك لو اردت استخراج اقل عدد ينقسم على
 اثنين وثلاثة واربع وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة فقف
 احدها وليكن العشرة ثم انظر بينها وبين سائر الاعداد تجد الاثنين والخمسة
 داخليين فيها فاسقطهما والاربعة والستة والثمانية توافقها بالنصف فاثبت وفق
 الاربعه الاثنين ووفق الستة ثلاثة ووفق الثمانية اربعة والثلاثة والسبعة والتسعة
 ثمانية فاثبتها فالمثبتات اثنان وثلاثان واربعه وسبعة وتسعة فاذا وقفت احدها
 وليكن التسعة رايت كلام من الثلاثين دخلا فيها فاسقطها * والاثنين
 والاربعة والسبعة ثمانية فاثبتها * فالمثبتات اثنان واربعه وسبعة فوقف السبعة
 وانظر بينها وبين الاثنين والاربعة تجد هما باينهما فاثبتهما * ثم انظر بين الاثنين
 والاربعة تجد هما متداخليين فاكتمف باكثرهما وهو الاربعة ثم انظر بها في
 الموقوفات معك واحد بعد واحد وهي السبعة والتسعة والعشرة يحصل
 الفان وخمسمائة وعشرون * وهو الحاصل كذلك لو عملت بطريق الكوفيين
 وعلى هذا المثال فقس * واعلم ان الانكسار على ثلاث فرق اثنان وخمسون
 مسألة وطريقا ذكرهما محققو هذا الفن وذلك لانه اما ان تباين السهام الفرق
 الثلاثة او توافقها او توافق فريقين وتباين الاخر او تباين فريقين وتوافق
 الاخر فهذه اربعة احوال * وفي كل حال منها اما ان تماثل المثبتات
 او تتداخل او توافق او تتباين او تماثل اثنتان ويدخلهما الثالث
 او يوافقهما او يباينهما * او يتداخل منها اثنان ويوافقهما الثالث او يباينهما
 ومحال ان يماثلهما * او يتوافق منها اثنان ويدخلهما الثالث او يباينهما ومحال
 ان يماثلهما او يتباين منها اثنان ويوافقهما الثالث او يدخلهما معني ان كلامهما

د اخل فيه اوانه د اخل في احد هالا في كل منهما ومحال ان يماثلهما *
وسبب عدم مماثلة الثالث للمتمد اخلين والمتوافقين والمتباينين التفاضل
بين العددين لان مماثلة العددين المختلفين محال * ولو لا هذا لكانت
المسائل اربعا وسنين من ضرب ستة عشر في اربعة فهذه ثلاثة عشر *
والحاصل من ضربها في الاربعة اثنان وخمسون ولو اعتبرنا المول وعدمه
كانت مائة واربع * ولتقتصر هنا تبعا لكثير من الفرضيين على ذكر امثلة
ستة عشر طريقا لانكسار على ثلاث فرق بناء على ان الاعداد الثلاثة اما ان
تتماثل او تند اخل او تتوافق او تتباين فقط * فهذه احوال اربعة بقطع النظر
عن اختلافها وفي كل حال منها اما ان تبين السهام الروس او توافقها او تبين
فريقين وتوافق الاخر او توافق فريقين وتباين الاخر فهذه اربعة في اربعة تبلغ
ستة عشر * وقد ذكر المؤلف رحمه الله الحالة تماثل المحفوظات وحالة اندخالها
وحالة توافقها مثالا مثالا * والحالة تبينها مثالين كما ستراها وانكامل امثلة
باقي الطرق الستة عشر تميزا للفائدة وتمرينا للمتعلم ونكل باقي الاثنتين والخمسين
الى الضابط السابق * فالحال الاول من الاربعة تماثل المحفوظات * قال
المؤلف رحمه الله * فلو خلف خمس جدات وخمس اخوات لام وخمسة
اعمام فجزء سهمها خمسة للتماثل * بين المحفوظات الثلاثة مع مباينة كل فريق لسهامه
* وتصح * بضر به في اصلها وهو ستة * من ثلاثين * ولو خلف زوجة
واربع جدات وثمانى اخوات لام وسبعة عشر اختا لارب فاصلها اثنا عشر
وتقول الى سبعة عشر وجزء سهمها اثنان للتماثل كذلك بين المحفوظات
مع موافقة كل فريق لسهامه وتصح من اربعة وثلاثين * ولو خلف جدتين

واربعة اخوة لام وستة اعمام فاصلها ستة وجزء سهمها اثنان للتماثل كذا لك
 بين المحفوظات مع موافقة فريقين لسهامهما وهما الاعمام والاخوة للام ومباينة
 الاخر لها وهو الجد ثان وتصح من اثني عشر * ولو خلف ثلاث جدات
 وثلاثة اخوة لام وتسعة اعمام فاصلها ستة وجزء سهمها ثلاثة للمماثلة بين
 المحفوظات مع مباينة فريقين لسهامهما وهما الجدات والاخوة للام وموافقة
 الاخر لها وهم الاعمام وتصح من ثمانية عشر * فهذه الاربعة المسارة مسائل
 الحال الاول * وان خلف خمس اخوات لام وعشر جدات وعشر بنين
 عما فجزء سهمها عشر ون للتد اخل * بين المحفوظات الثلاثة مع مباينة كل
 فريق لسهامه * وتصح * بضرب جزء السهم في الستة اصلها * من مائة
 وعشرين * وان خلف زوجة واربع جدات وستة عشر اخلا لام واربع
 وسنين اختا لاب فاصلها اثنا عشر وتقول الى سبعة عشر وجزء سهمها ثمانية
 للتد اخل بين المحفوظات الثلاثة وهي اثنان واربعة وثمانية مع موافقة كل فريق
 لسهامه وتصح من مائة وستة وثلاثين * ولو خلف ثلاث جدات وتسعة
 اخوة لام واربعة وخمسين عما فاصلها ستة وجزء سهمها ثمانية عشر لتد اخل
 المحفوظات الثلاثة مع مباينة فريقين لسهامهما وهما الجدات والاخوة للام
 وموافقة الاخر وهم الاعمام وتصح من مائة وثمانية * ولو خلف جدتين
 وثمانية اخوة لام واربعة وعشرين عما اصلها ستة وجزء سهمها ثمانية
 لتد اخل المحفوظات الثلاثة مع موافقة فريقين لسهامهما وهما الاخوة للام
 والاعمام ومباينة الاخر لها وهو الجد ثان وتصح من ثمانية واربعين *
 وهذه الاربعة هي مسماة بالحال الثاني * او خلف عشر جدات

وخمسة عشر اخا لام وخمسة وعشرين عما فجزء سهمها مائة وخمسون للتوافق
 بين الروس * من كل فريق وهي المحفوظات الثلاثة * بالخمسة * مع
 مائة كل فريق لسهامه * فوق الجدات اثنتان ووفق الاخوة للام
 ثلاثة ووفق الاعمام خمسة والاصل من ضرب الاثنين في الثلاثة
 ثم مسطحها وهو ستة في الخمسة والعشرين هو مائة وخمسون * وتصح من
 تسعمائة * ولو خلف زوجة واثنى عشر جدة واثنين وثلاثين اخا لام
 وثمانين اختا لاب اصلها اثنا عشر وتعدل الى سبعة عشر وجزء سهمها
 مائة وعشرون للموافقة بين المحفوظات الثلاثة مع موافقة كل فريق
 لسهامه * فوق الجدات ستة ووفق الاخوة للام ثمانية ووفق الاخوات
 للاب عشرة وهذه الرواجع كلها متوافقة واقل عدد ينقسم عليها مائة
 وعشرون وتصح بضربه في اصل المسألة من الفين واربعين * ولو خلف
 اربع جدات واثنى عشر اخا لام وثلاثين عما فاصلها ستة وجزء سهمها ستون
 للموافقة بين المحفوظات الثلاثة مع موافقة فريقين لسهامها وهما الاخوة
 للام والاعمام ومباينة الاخر لها وهو الجدات * فوق الاخوة للام ستة
 ووفق الاعمام عشرة وروس الجدات اربعة واقل عدد ينقسم عليها
 ستون وتصح بضربه في الاصل من ثلثائة وستين * ولو خلف ست جدات
 وثمانية اخوة لام وعشرة اعمام اصلها ستة وجزء سهمها ستون للموافقة بين
 المحفوظات الثلاثة مع مباينة فريقين لسهامها وهما الجدات والاعمام
 وموافقة الاخر لها وهو الاخوة للام فالمحفوظات رؤس الجدات ستة
 وروس الاعمام عشرة ووفق الاخوة للام اربعة واقل عدد ينقسم عليها

ستون وتصح بضربه في الاصل من ثلاثمائة وستين كالتي قبلها * وهذه
 الاربع المارة هي مسائل الحال الثالث * ولو خلف جدان وثلاثة اخوة
 لام وخمسة اعمام او * خلف * جدتين وستة اخوة لام وخمسة عشر عما
 فجزء سهم كل من الصورتين ثلاثون لتباين المحفوظات * في الاولى مع
 مباينة كل فريق لسهامه والمحفوظات فيها اثنان وثلاثة وخمسة واقل عدد
 ينقسم عليها ثلاثون * وتصح * بضربه في اصل المسألة * من مائة وثمانين *
 ولتباين المحفوظات في الثانية مع موافقة فريقين لسهامهما وهما الاخوة للام
 والاعمام ومباينة الاخر لها هو الجدان وجزء سهمها ونصيبها كالتي قبلها
 كما ذكره المؤلف * ولو خلف جدتين وثلاثة اخوة لام وخمسة عشر عما فجزء
 سهمها كذلك ثلاثون لتباين المحفوظات الثلاثة مع مباينة فريقين لسهامهما
 وهما الجدان والاخوة للام وموافقة الاخر لها هو الاعمام فالمحفوظات
 اثنان وثلاثة وخمسة واقل عدد ينقسم عليها ثلاثون وتصح بضربه
 في الاصل من مائة وثمانين كاللتين قبلها * ولو خلف زوجة وست جدات
 وعشراخوات لام واربع عشراخت لاب اصلها اثنا عشر ونعول الى سبعة
 عشر وجزء سهمها مائة وخمسة لتباين المحفوظات الثلاثة مع موافقة كل
 منها السهامه فراجع الجدات ثلاثة وراجع الاخوات للام خمسة وراجع
 الاخوات للاب سبعة وكلها مباينة واقل عدد ينقسم عليها مائة وخمسة
 وتصح بضربه في الاصل من الف وسبعمائة وخمسة وثمانين * وهذه
 الاربع هي مسائل الحال الرابع والقسم في جميع المسائل المذكورة
 واضحة لا تنبغي الاطالة بها * ولما فرغ من ذكر ما تقدم من امثلة

الانكسار على ثلاث فرق ذكر بعدها بعض امثلة الانكسار على اربع فرق كما
 سترها * واعلم اولان الانكسار على اربع فرق لا يتأتى كما قد مناه الا في
 اصل اثني عشر مطلقا وفي اصل اربعة وعشرين ان لم يعمل * اما ما منع
 فيه من الاصول الانكسار على ثلاث فرق فامتناعه فيها على
 اربع بالضرورة * واما اصل ستة فلا نه متى اجتمع فيه اكثر من
 ثلاث فرق فلا بد ان يكون هناك ذو نصف ولا يكون الا واحدا *
 واما اصل ستة وثلاثين فانما يتعد فيه الزوجات والجدات والاحوات
 والاخوة واما الجد فلا يكون الا واحدا كما تقدم * ومسائله باعتبار النسبتين
 بين السهام والرؤوس وباعتبار النسب الاربع في النظر الثاني بين المحفوظات
 نافع خمس او تسعين مسألة الا انه لا يمكن وقوع جميعها في الفرائض والمتمتع
 منها ثلاث وثلاثون وتفصيل ذلك مما يطول * ومن اراد الاطلاع على ذلك
 فعليه بالمطولات * وذكرك من امثلة الانكسار على اربع فرق ما يكون دستور
 للعمل في نظائره * قال المؤلف رحمه الله * ولو خلف اربع زوجات وثمان
 جدات وسنة عشر اخالام واربعة اعمام فاصلها اثنا عشر * لا اجتماع الربع مع
 السدس فيها * ووقع الانكسار فيها على اربع فرق وجزء سهمها اربعة لتائل
 المحفوظات * الاربعة مع مائة فرقتين اسهامها موافقة الاخرين لها
 * وتصح بضرب احد المحفوظات في اصل المسئلة * من ثمانية واربعين *
 والقسمة واخيرة * ولو خلف اربع زوجات واربع جدات واثنين وثلاثين
 اخالام ومائة وثمانية وعشرين اختالاب فاصلها من اثني عشر وتقول الى
 سبعة عشر وجزء سهمها ستة عشر لتدخل المحفوظات الاربعة مع كون كل

فريق غير الزوجات توافق سهامه وتصح بضرب اكثر المحفوظات في اصلها
من مائتين واثنين وسبعين * ولو خلف اربع زوجات واشتت عشرة جدة
واربعين اخالام ومائة واربع واربعين اختالاب فاصلها اثنا عشر وتقول
الى سبعة عشر وجزء سهمها مائة وثمانون لتوافق المحفوظات مع كون كل
فريق غير الزوجات توافق سهامه فرواجعها المحفوظات ستة وعشرة وثمانية
عشر وهي مع الاربعه عدد الزوجات متوافقة واقل عدد ينقسم عليها هو مائة
وثمانون وتصح بضربه في الاصل من ثلاثة الاف وستين * ولو خلف زوجتين
وست جدات وعشرة اخوة لام * وسبعة اعمام لكان اصلها اثني عشر
لاجتماع الربع والسادس فيها وكان * جزء سهمها مائتين وعشرة لتباين
المحفوظات * لكن مع موافقة فريقين لسهامهما ومباينة الاخرين لها فالمحفوظات
فيها عدد الزوجتين اثنان ووفق الجدات ثلاثة ووفق الاخوة الام خمسة
وعدد الاعمام سبعة واقل عدد ينقسم عليها مائتان وعشرة وصحت *
بضربه في الاصل * من الفين وخمسمائة وعشرين * والقسمة واضحة ولو لم
هذه المسألة التباين لكانت احدي الصم اذ كل مسألة عمها التباين نسعى صم
لما فيها من الشدة تشبها لها بالحجر الاصم اى الصليب * كمالو خلف زوجتين
وثلاث جدات وخمس اخوات لام وسبع اخوات لاب * اصلها اثنا
عشر وتقول الى سبعة عشر وجزء سهمها كالتى قبلها مائتان وعشرة لتباين
المحفوظات مع مباينة كل فريق لسهامه والحاصل من ضرب الرؤس بعضها
في بعض هو مائتان وعشرة وتصح بضربها في الاصل من ثلاثة الاف وخمسة
وسبعين * ومن المسائل الصم في الانكسار على اربع فرق مسألة الامتحان

مسألة
الامتحان

الشهيرة وهي اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسعة اعمام اصلها
اربعة وعشرون للزوجات الثمن ثلاثة وهي لا تنقسم على اربع ولباينها *
واللخمس الجداات السدس اربعة وهي لا تنقسم على خمس ولباينها * وللسبع
البنات الثلثان ستة عشر وهي لا تنقسم على السبع ولباينها * وللتسعة الاعمام الباقي
واحد لا ينقسم عليهم ولباينهم * وبين كل من الرؤس المحفوظات لبان فنضرب
رؤس الزوجات الاربع في رؤس الجداات الخمس تبلغ عشرين ولبان العشرين
وعدد البنات السبع تبان فنضرب احدهما في الاخر تبلغ مائة واربعين ولباينها ولبان
رؤس الاعمام التسعة تبان فنضرب التسعة في المائة والاربعين تبلغ الفا ومائتين
وستين وهو جزء السهم فيضرب في اصل المسألة وهو اربعة وعشرون
تبلغ ثلاثين الفا ومائتين واربعين ومنها نصع * فلما زوجات ثلاثة الاف
وسبعمائة وثمانون لكل واحدة تسعمائة وخمسة واربعون * والبنات عشرون
الفا ومائة وستون لكل واحدة الفان وثمان مائة وثمانون وللجدات خمسة الاف
واربعون لكل واحدة الف وثمانية * والاعمام الف ومائتان وستون لكل
واحد مائة واربعون * قال في ترتيب المجموع وشرحه وانما سميت مسألة
الامتحان لانه يقال فيها ترك اربع فرق من الورثة كل فريق اقل من عشرة
ومع ذلك ضمت من اكثر من ثلاثين الفا ما صورتها * فيستغرب المسؤل
ذلك لانه يجد في المسائل ما يبلغ فيه بعض الفرق اكثر من مائة ومع ذلك
نصح من اقل من هذا المقدار ولهذا كانوا في المصدر الاول كثيرا ما
يتحنون بها الطلبة انتهى * وقد علم ما قد مناه ان مسألة الامتحان انما هي
عندنا وعند الحنفية فقط وانها لا تكون عند المالكية والحنابلة لان فيها ارث

خمس جادات وهو ممتنع عندهما * وذكر المؤلف رحمه الله هنا مسألة من مسائل الانكسار على ثلاث فرق ولو قدمها عند ذكره نظائرها لكان أولى * وكأنه اراد بوضعها هنا التنبيه على ان اصل اربعة وعشرين اذا مال لا ينصور فيه الانكسار على اربع فرق * قال رحمه الله * ولو خلف اربع زوجات وخمس جادات وسبع بنات وجد فاصلها اربعة وعشرون وتعمل الى سبعة وعشرين * للزوجات الثمن ثلاثة مباينة لعدد دهن وللجدات السدس اربعة مباينة لعدد دهن وللبنات ستة عشر مباينة لعدد دهن وللجد اربعة * وجزء سهمها مائة واربعون * للمباينة في المباينة * واقل عدد ينقسم على المحفوظات التي هي اربعة وخمسة وسبعة هو ما ذكر * وتصح * بضربه في الاصل * من ثلاثة الاف وسبعمائة وثمانين * والقسمة واضحة والله اعلم * ولما كان عمل المناسخات نوعا من التصحيح الا ان ما تقدم من التصحيح هو بالنسبة لميت واحد والمناسخة تصحيح بالنسبة لميتين فاكثر اعقب بيان ذلك ببيانها لكونها منه فقال

باب في عمل المناسخات *

جمع مناسخة وهي معاملة من النسخ وهو لغة الازالة والتغيير والنقل * فمن الاول نسفت الشمس الظل اي ازالته ومن الثاني نسفت الريح اثار الديار اي غيرتها ومن الثالث نسخت الكتاب اي نقلت ما فيه * والنسخ شرعا في الاحكام رفع حكم شرعي باثبات حكم اخر * والمناسخة في اصطلاح الفرضيين ما ذكره المؤلف رحمه الله بقوله * اذا مات شخص * من ذكر او انثى او خنثى * عن ورثة * من تقدم ذكرهم وخلف تركة * ثم مات

اءءء ءم ❖ او اءءان او اكءر منهم ❖ قبل القسمة ❖ لما خلفه الميء فالءصءء
 لمسائءىها او لمسائءلهم باءءبار الاءءصار ءوعان ❖ ءوع يسمى اءءصار المسائءل
 وهوالذى ياءى قبل العمل فى ءىر مسألة الاول وءسقط فىءه الاموات
 بعءه ❖ وءوع يسمى اءءصار السهام وهوالذى ياءى فى اءر العمل كما سىءى
 بىانه بعء ❖ والءوع الاول منقسم الى ءلائة اقسام لان ارء الباقىن من كل
 الاموات اما بالعصوبة فقط او بالفرض فقط او بهما ❖ وقء ذكر المؤلف الاول
 من الاول فقال ❖ فان لم يرء ❖ الميء ❖ ءالانى ءىر الباقىن ❖ من
 ورءة الميء الاول ❖ و❖ مع ذك ❖ كان ارءهم ❖ اى الباقىن ❖ منه ❖
 اى الميء ءالانى فن بعءه بمطالق ءءصىب ❖ كارءهم ❖ به ❖ من الاول
 ءعمل ❖ الميء ❖ ءالانى ❖ بالنظر للءساب ❖ كان لم يكن ❖ فى البىء
 موءوءا ولا وارءا اءءصارا وءان الاول مائ عن الباقىن فقط وذلء
 ❖ كاؤوة واؤوات لءىرام ❖ مائوا واءءا بعء واءء قبل قسمة ءرءة الى
 ان بقى اء واؤء مءلا ❖ فالمسألة ءىءء اءءاء من ءلائة للاء سهمان وللأءء
 سهم ولو سلءنا طرىق المناسءة لصءء من عءء كءىرءم ءرءع بالاءءصار الى
 ءلائة ❖ او ❖ مائ الشءص عن ❖ بنىن وبنائ ❖ من ام واءءة مائء
 قبل اوقام بها مانع او كانوا كلهم ابناء علائ ❖ مائ بهضمهم عن الباقىن ❖
 ءم واءء بعء واءء الى ان بقى منهم ذكر وائى مءلا فالمسألة كذلء من
 ءلائة لمام ❖ وءعمل الموقى بعء الاول فى الصورىن كالءءم ❖ وقءم فى ءءءل
 الاؤوة لاءءاء ارءهم من الاول ومن بعءه اء هو بالاؤوة بعءلاف البىن
 فانه من الاول بالبنوة ومن بعءه بالاؤوة ❖ وما اشعر به كلامه وءمءله بها

للمنأج وغيره من اشتراط كون جميع الباقيين وارثين وكونهم عصبية ليس
بشرط بل الحال كذا لك اذا كان في ورثة الاول من هو صاحب فرض
ولم يرث من غير الاول كالمومات عن زوجة وعشرة بنين كلهم من امرأة قد
ماتت قبل ثم ماتوا واحدا بعد واحد وبقي اثنان والزوجة فقط فاف
مسائلهم تصح بالاختصار من ستة عشر * ولو علمنا لكل واحد مسألة لصحت
من عدد كثير ثم تختصر ولا حاجة اليه * والسرفي هذا انه اذا كان مع العصبية
صاحب فرض ولم يرث من غير الاول ولم يختلف الحال في توارث
الباقيين ان صاحب الفرض في الاول كالغريم ياخذ دية والباقي يقسم بين
الورثة على حسب ميراثهم * وكذلك لو كان من يرث بالفرض من الميت الاول
يرث من غيره ايضا بالفرض ثم يموت قبل القسمة بعد من مات من العصبية
اوليهم ويرثه من بقي بمحض العصبية فيجعل ذوالفرض ايضا كالعدم كما
جعل من مات من العصبية كالعدم * كما لو كان البنون في هذه المسألة كلهم من
الزوجة وماتت الزوجة بين بينهما واحد هم عن بقي وهم الابنان فيجعل الزوجة
مع بنيتها كالعدم وكان الميت الاول مات عن ابنين فقط وتصح من اثنين
ايضا * وكذا نقول في ابوين وزوجة وابنين وبنين منها فلم تنقسم التركة
حتى ماتت بنت ثم ماتت الزوجة ثم مات ابن ثم مات الاب ثم ماتت الام
فقد بقي ابن وبنت فاجعل المسألة من عدد دروسهم ثلاثة وكان الميت الاول
لم يمت الا عنها فقط * لانه وان كان خرج شيء عنها بتساو او تفاوت فقد
عاد اليها للذكر مثل حظ الانثيين فكانه لم يخرج عنها * القسم الثاني من
اختصار المسائل ان يكون الارث في الجميع بالفرض وهذا القسم لا يتصور

الاختصار فيه قبل العمل الا في مابين فقط * وله ثلاثة شروط * احدها انحصار
ورثة الميت الثاني في الباقي من ورثة الميت الاول * الشرط الثاني ان
لا يختلف اسماء الفروض في المسائلين * الشرط الثالث ان تكون مسألة
الاول منها عائلة بقدر نصيب الثاني او باكثر ومسألة الثاني غير عائلة
في الصورة الاولى وعائلة في الثانية بقدر ما نقص نصيبه عن عول
الاولى * مثال الاول لو ماتت عن ام وزوج وشقيقة وولدى ام فقبل
القسمة تزوج الزوج الاخت الشقيقة ثم ماتت عن بقى فالاولى عائلة الى
تسعة للشقيقة منها ثلاثة منقسمة على ورثتها على نسبة ميراثهم من الاولى
فافر ضها كالمعدم * واقسم المال بين الام والزوج وولديها فتصح من ستة لتحقق
الشروط الثلاثة فيها * لان الميثة الثانية قد انحصرت في الام وولديها
والزوج وهم ورثة الاولى ولم تختلف الفروض في المسائلين فان للزوج النصف
وللام السدس ولولديها الثلث فيها * وايضا فالمسألة الاولى عائلة الى تسعة
ونصيب الشقيقة فيها ثلاثة وهو الذي عالت به * ومثال الصورة الثانية
لو ماتت عن جدة ام اب وشقيقة واخت من اب فنكح الزوج الاخت من
الاب ثم ماتت عنه وعن الباقيين * فالمسألة الاولى عائلة الى ثمانية ونصيب
الاخت من الاب منها واحد وهو اقل من العول بواحد فينقسم بين ورثتها
على سبعة على نسبة ارثهم من الاولى * فافر ض الاولى ماتت عن جدة وزوج
واخت شقيقة فتصح بالاختصار من سبعة للزوج ثلاثة وللشقيقة كذلك
وللبدة واحد * فلو كان حظ الميت الثاني اكثر مما عالت به لم يأت هذا
الاختصار * القسم الثالث هو ان يكون ارث كل من الباقيين بالفرض والنصيب

معا كشرة اخوة لام هم بنوعهم ابونوا عم لا بوين اولاب فماتوا الاربعة فكل
 من الباقي يرث بالفرض والتعصيب معا فافرض الاول مات عنهم فقط
 فلهم الثلث فرضوا الباقي عصوبة فاصلها ثلاثة ونصح من اثني عشر بهذا
 الاختصار لكل واحد سهم بالفرض وسهمان بالتعصيب وباختصار الاختصار
 تصح من اربعة لتوافق الانصاء بالثالث وقس على الكل ما بر من اشباهه النوع
 الثاني اختصار السهام وهو الذي يأتي في اخر العمل ولا يتأني ابتداءه وقد
 ذكره المؤلف رحمه الله بقوله فان لم ينحصر ارثة اى الميت الثاني في
 الباقي من ورثة الميت لكون الوارث غيرهم او لكون الغير يشار كهم فيه
 او انحصر ارثة فيهم واختلف قدر الاستحقاق من الميت الاول والميت
 الثاني فصحح مسألة الاول كما علمت في باب التصحيح واجعل
 الثاني مسألة على حدة بان نوصليها ونصحبها ان احتاجت الى تصحيح وخذ
 من مصحح مسألة الاول سهام الميت الثاني وقابل بهامسالة ثم ان تقسم
 نصيب الميت الثاني من مسألة الاول على مسالته فذلك واضح وصحت
 المسالان مما صحت منه الاولى كزوج وابوين مات عنهم الاول ثم
 لم تقسم التركة حتى مات الزوج عن ابن وبنت فتصحح مسألة الاول
 من اصلها ستة ونصحح مسألة الثاني من ثلاثة ونصبيه اى الميت الثاني
 وهو الزوج من الاولى ثلاثة منقسم على مسالته فالمسألة ثلث
 حينئذ من ستة لابوى الميت ثلاثة ولولدى الزوج ثلاثة وكزوج
 واختين لاب مات عنهم الاول ولم تقسم التركة حتى مات
 احداها اى الاختين عن الاخرى وبنت فالاولى

صحت $\text{بمولا من سبعة والثانية صحت من ا صلها اثنين}$
 ونصيب الميت $\text{من المسئلة الاولى اثنين تنقسم على مسالتها وصحت}$
 المسالتان بما صحت منه الاولى $\text{والقسمة ظاهرة واما اذ لم ينقسم}$
 نصيب الميت الثاني $\text{من المسئلة الاولى على مسالته فلا يخلو من احد}$
 حالين $\text{فاما ان يكون بينهما موافقة او يكون بينهما مباينة وانما}$
 لم يذكر $\text{المثالة والمداخلة بين سهام الثاني ومسالته لما قدمناه في باب}$
 التصحيح $\text{فان كانت بين السهام والمسئلة موافقة ضرب وفق مسالته}$
 اى الثاني $\text{في جميع مسئلة الاول كزوج وابوين مات عنهم الاول}$
 ولم تقسم التركة حتى $\text{مات الزوج عن ستة بنين فسالته توافق سهامه من}$
 الاولى بالثالث $\text{لما تقدم من ان كل متد اخلين متوافقان فوفق الستة}$
 التي هي اصل مسئلة الثاني $\text{اثنان تضرب في صحيح مسئلة الاول}$
 وهو ستة فتصح المسالتان $\text{من اثني عشر وستا في كيفية قسمتهما وان}$
 كانت $\text{بين السهام والروس مباينة ضربت المسئلة الثانية في المسئلة}$
 الاولى $\text{وما بلغ صعتها منه كزوج وابوين مات عنهم الاول فمسئلة من}$
 ستة وهي احدى الفراوين ولم تقسم التركة حتى مات الزوج عن زوجة
 اخرى $\text{وثلاثة اعمام فمسئلة الثاني وهو الزوج اربعة بتاين نصيبه}$
 من الاولى وهو ثلاثة $\text{فتضرب المسئلة الثانية وهي اربعة في المسئلة}$
 الاولى $\text{وهي ستة تبلغ اربعة وعشرين ومنها صحت المسالتان وستا في}$
 كيفية القسمه ويسمى ما صح منه المسالتان $\text{جامعة ثم اذا اردت بعد}$
 تحصيل تلك الجامعة القسمة بين الاصناف $\text{ومعرفة نصيب كل منهم من}$

الاولى او من الثانية او منها فقل من له شيء من المسألة الا ولى
 اخذه حال كونه مضروبا فيما ضرب فيها وهو جميع المسألة الثانية في
 حالة المباينة بين سهام الميت الثاني ومسالته ووقفها اي المسألة
 الثانية في حالة الموافقة بين سهام الميت الثاني ومسالته كذلك
 ومن له شيء من المسألة الثانية اخذه حال كونه مضروبا في
 جميع نصيب الميت الثاني من المسألة الاولى ان تبينا اي
 كانت سهام الثاني مباينة لمسالته او حال كونه مضروبا في وفاة
 اي في وفق نصيب الثاني من الاولى ان كان بين المسألة ونصيبه
 الاولى توافق فتال حال التباين بين السهام والمسألة كزوجة
 وثلاثة بنين و بنت مات عنهم الاول ثم لم تقسم التركة حتى ماتت
 البنت عن ام وثلاثة اخوة هم الباقون من ورثة الميت الاول فالمسألة
 الاولى تصح من مخرج فرض الزوجة ثمانية والمسألة الثانية اصلها ستة
 وتصح من ثمانية عشر ونصيب البنت الميتة من المسألة الاولى سهم
 واحد يباين مسالتها اذ الواحد مبين لكل عدد كما مر فنضرب
 على القاعدة التي ذكرها جميع الثانية في جميع الاولى تبلغ بذلك
 الضرب مائة واربعه واربعين للزوجة من الاولى سهم في ثمانية
 عشر ثمانية عشر ولها من الثانية بالامومة ثلاثة في واحد بثلاثة يجتمع لها واحد
 وعشرون ولكل ابن من الاولى سهمان في ثمانية عشر بسبعة وثلاثين ولكل
 منها من الثانية خمسة في واحد بخمسة يجتمع لكل واحد منها واحد واربعون
 سهام مجموع الانصاء مائة واربعه واربعون وكزوج وام واخوين شقيقين

وختين لام ولم تقسم التركة حتى مات الزوج عن ابوين وزوجة اخرى
 فالاولى اصلها ستة وتعول لعشرة وهي ام الفروخ للزوج منها ثلاثة وللأم
 واحد ولكل شقيقة اثنان ولكل اخت من الام واحد والثانية اصلها اربعة
 وهي احدى الفراوين للزوجة منها واحد وللأم واحد والاب اثنان وسهام
 الزوج من الاولى ثباين مسأله فاضرب الثانية في الاولى تصح الجامعة من
 اربعين فاذا اردت قسمتها فاضرب لكل من له شيء من الاولى في اربعة جميع
 الثانية واضرب لكل من له شيء من الثانية في ثلاثة جميع سهام مورثه فللام
 من الاولى واحد في اربعة باربعة ولكل شقيقة اثنان في اربعة بثمانية ولكل
 اخت من الام واحد في اربعة باربعة وللأم في الثانية واحد في ثلاثة بثلاثة
 وللزوجة كذلك وللأب اثنان في ثلاثة بستة ومجموع الانصبا اربعون *
 ومثال حالة التوافق بين سهام الثاني ومسأله كزوج وام واخت اغيرام
 فقبل القسمة تزوج هذا الزوج الاخت ثم مات عنها وعن ابوين وبنتين *
 فالاولى اصلها ستة وتعول الى ثمانية وهي المبالغة للزوج منها ثلاثة وللأخت
 كذلك وللأم اثنان * والمسألة الثانية اصلها اربعة وعشرون وتعول الى
 سبعة وعشرين وهي المنبرية للزوج منها ثلاثة وللأب اربعة وللأم اربعة ولكل
 بنت ثمانية وسهام الزوج من الاولى توافق مسأله بالثلث فاضرب ثلث
 مسأله وهو تسعة في الاولى وهي ثمانية فتصح الجامعة من اثنين وسبعين *
 فاذا اردت قسمتها فاضرب لكل من له شيء من الاولى في تسعة وفق الثانية *
 ومن له شيء من الثانية اضربه في واحد وفق سهام مورثه من الاولى
 واجمع لمن ورث من المسالين حصته * فللام من الاولى اثنان في تسعة

بثمانية عشر ولاخت من الاولى ثلاثة في تسعة بسبعة وعشرين ولها من الثانية
بالزوجية ثلاثة في واحد بثلاثة يجتمع لها ثلاثون * وكل واحد من الابوين
من الثانية اربعة في واحد باربعة وكل واحدة من البنين من الثانية ثمانية في
واحد بثمانية ومجموع الانصباء اثنان وسبعون هو الجامعة كما مر * ومن امثلة
الموافقة ايضا بعض صور المسألة المأ مونية * وهي رجل مات وخلف ابوين
وابنتين ومات بعده وقبل القسمة احدى البنين عمن في المسألة وهم ابوالاب
وام الاب واخت شقيقة اولاب * فبين مسئلتها وسهامها موافقة لان الاولى من
ستة والثانية تصح من ثمانية عشر خلافا للامام ابي حنيفة رحمه الله لانه يجب
الاخت بالجد * فللجدة منها ثلاثة وللجد عشرة وللأخت خمسة وسهام الميتة
من الاولى اثنان توافق الثمانية عشر مسألتها بالنصف فاضرب نصفها تسعة في
الاولى تبلغ اربعة وخمسين ومنها تصح المناصفة * للاب من الاولى واحد في
تسعة وتسعة وله من الثانية بالجدودة عشرة في واحد بعشرة فله تسعة
عشر * وللأم من الاولى واحد في تسعة وتسعة ولها من الثانية ثلاثة في واحد
بثلاثة يجتمع لها اثنا عشر * للبن من الاولى اثنان في تسعة بثمانية
عشر ولها من الثانية بالاخوة خمسة في واحد بخمسة يجتمع لها ثلاثة وعشرون
* ومجموع الانصباء اربعة وخمسون * واما عند الحنفية فالمسألة الثانية
تصح من اصلها وهو ستة للجدة السدس واحد والباقي للجد ولا شيء للاخت *
وسهام الميتة الثانية وهي اثنان توافق الستة ايضا بالنصف فاضرب نصفها
ثلاثة في الاولى فنصح الجامعة عندهم من اثني عشر ولا تخفى قسمة على من حفظ
القاعدة * ولو ماتت الأم بعد البنات ايضا كانت المسألة رجل مات عن

ابو بن وابنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنيتين عن من في المسألة
 ثم لم تقسم التركة حتى ماتت الام عن من بقي واخت لغيرهم فالمسألة الاولى
 من ستة انفا قاو الثانية عند الائمة الثلاثة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله
 نصح من ثمانية عشر والجامعة للمستقلين اربعة وخمسون كما مر ومجموع
 مال الاب من المسائل تسعة عشر ومجموع مال البنت منها ثلاثة وعشرون
 ومجموع مال الام منها اثنا عشر كما مر ثم ماتت الام عن زوج وهو الاب في
 الاولى والجد في الثانية وعن بنت ابن وهي البنت في الاولى والاخت
 لغيرهم في الثانية وعن اخت لغيرهم فسالتهم اربعة للزوج الربع والجد
 ولبنت الابن النصف اثنان والاخت الباقي وهو واحد والاثنا عشر نصيب
 الام منقسمة على الاربعة مسا لتها فتصح المسائل الثلاثة من الاربعة
 والخمسين * فمن له شيء من المسائلين الاولين ضرب في واحد و
 لا اثر للضرب فيه * ومن له شيء من الثلاثة اخذه مضروباً في ثلاثة
 فللاب بالابوة والجدودة تسعة عشر في واحد بتسعة عشر * وله بالزوجية
 واحد في ثلاثة ثلاثة فله اثنان وعشرون * وللبنت من الاولى والثانية ثلاثة
 وعشرون في واحد بثلاثة وعشرين ولها من الثالثة بكونها بنت ابن اثنان
 في ثلاثة ستة يجتمع لها تسعة وعشرون وللأخت في الثالثة واحد في ثلاثة
 بثلاثة ومجموع الانصاء ما ذكر * وعند الحنفية تصح المسائل الثلاثة من ثمانية
 عشر للاب من الاولى والثانية والثالثة تسعة اسهم وللبنت من الاولى والثالثة
 ثمانية اسهم والأخت في الثالثة سهم واحد والقسمة تعرف من القاعدة * ولو
 كان الميت الاول الذي خلف ابو بن وابنتين انشئ اكان الاب في الثانية جده ابا

ام من ذوي الارحام والام فيها جدة ام ام والاخت اما شقيقة تاولام فان كانت
لام فالمسالتان يصحان مما صحت منه الاولى لان المسألة الاولى من ستة كما علمت *
والثانية اذ الم يكن فيها زوج ولا عاصب من اثنين بالرد كما سيجي في بابهم وسهام
الميتة الثانية اثنان منقسمة على الاثنين فللاب واحد بالابوة ولا شيء له بالجدة
كما تقدم وللأم اثنان واحد بالامومة وواحد بالجدة وددة وللبنت ثلاثة
اثنان بالبنية وواحد بالاختية * وان كانت الاخت شقيقة للبنت الميتة كانت
مثالا لموافقة سهام الميت الثاني ومسالته ايضا * وذلك لان البنت ماتت عن جدة
واخت شقيقة فمسالتها بالرد من اربعة للجدة منها واحد وللشقيقة ثلاثة وسهام
البنت من الاولى اثنان يوافقان مسألتها بالنصف فاضرب نصفها في الاولى
يحصل اثني عشر منها تصح الجامعة للاب من الاولى واحد في اثنين باثنين وللبنت
من الاولى اثنان في اثنين اربعة ومن الثانية ثلاثة في واحد ثلاثة فاهما سبعة *
والام من الاولى واحد في اثنين باثنين ولها من الثانية واحد في واحد بواحد فلها
ثلاثة ومجموع السهام اثني عشر * وان ماتت البنت عن ذكر وهم جدتها
ام امها وشقيقتها وعن زوج فسهام الميتة الثانية تباين مسألتها وذلك لان
مسالتها اصلها ستة وتعمل الى سبعة للجدة منها واحد وللزوج منها ثلاثة
وللشقيقة كذلك وسهام الميتة الثانية من الاولى اثنان وهما يباينان السبعة
فاضرب السبعة في المسألة الاولى تبلغ اثنين واربعين فمنها تصح المناصفة
فن له شيء من الاولى اخذه مضروبا في سبعة ومن له شيء من الثانية اخذه
مضروبا في اثنين فللاب واحد في سبعة بسبعة ولا شيء له من الثانية * وللأم
سهم من الاولى في سبعة بسبعة ولها من الثانية سهم في اثنين باثنين يجتمع

لها تسعة * وللبنت من الاولى اثنان في سبعة باربعة عشر ولها من الثانية ثلاثة
 في اثنين بستة يجتمع لها عشرون * وللزوج من الثانية ثلاثة في اثنين بستة
 ومجموع الانصباء اثنان واربعون * فعلم انه يختلف الحال باعتبار ذكورة
 الميت الاول وانوثته * وسبب تسمية هذه المسألة بالمامونية انه لما اراد
 ابو العباس المامون بن الرشيد ان يولي يحيى بن اكرم بالمثناة قضاء البصرة
 استخضره فحضر فاستصغره لانه كان اذ ذاك ابن احدى وعشرين سنة
 كما قاله الحافظ عبد الغنى المقدسي رحمه الله ففطن يحيى لذلك فقال
 يا امير المؤمنين سلني فان المقصود علي لا خلقي * وكانوا في الزمان الاول
 يمتحنون القضاة بالفرائض فقال له المامون ما تقول في ابوين وابنتين
 لم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنيتين عمن في المسألة * وقيل عنهم وعن
 زوج فقال يا امير المؤمنين الميت الاول ذكرا مائتي فعرف المامون فطنته واعجبه
 وقال لها اذ عرفت التفصيل عرفت الجواب فولاه القضاء * فلما مضى الى
 البصرة استصغره مشايخها فقالوا له كم سن القاضي فقال سن عتاب بن اسيد
 حين ولاه النبي صلى الله عليه وسلم مكة * اجابهم بما معناه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 ولي من هو في سني بلد اخيرا من بلدكم فلا اعتراض على المامون في توليتي *
 فينبغي لمن سئل عنها ان يسأل عن الميت الاول كما سأل القاضي لان الحكم يختلف
 كما عرفت والله اعلم * وحيث علمت ما تقدم في المتن من قاعدة التصحيح وكيفية
 العمل اذ امات من ورثة الميت الاول واحد فقط فنخذ الان منه بيان كيفية
 العمل فيما امات قبل القسمة من الورثة اكثر من ميت وخلف ورثة هم ورثة من قبله
 او بعضهم او غيرهم او ورثة من قبله مع غيرهم او بعض ورثة الاول وغيرهم *

وذلك بان تصحح مسألة التي الاولى على الطريقة المارة وما صحت منه يصير
بعد ذلك كمسألة اولي * بالنسبة الى مسألة الميت الثالث ان كان * فاذا
مات ثالث عمل في مسئلته * مع جامعة المسائلتين * ما عمل في مسألة الميت
* الثاني * مع الاولى من مقابلة سهامه من جامعة المسائلتين * له وقسمتها
مما صحت منه تلك الجامعة ان كانت سهامه منقسمة عليها او ضرب جميعها في تلك
الجامعة ان باينتها سهامه او ضرب وفقها في تلك الجامعة ان وافقتها سهامه *
ثم تقول على السنن المتقدم من له شيء من الجامعة اخذه مضروبا في مسألة الميت
الثالث حالة المبينة او في وفقها حالة الموافقة * ومن له شيء من الثالثة اخذه
مضروبا في سهام مورثه من الجامعة حالة المبينة او في وفق السهام حالة الموافقة
* وهكذا * تعمل ان كان معك ميت رابع فتجعل جامعة الثلاث اولي ومسألة
الرابع ثانية * واعمل كذلك في خامس وسادس وهلم جرا فما بلغ منه تصح
مسألة المناسبة للجامعة لمسائل اولئك الاموات * وقد تقدم في بعض صور المسئلة
المأمونية التمثيل لثلاثة اموات * ولذا ذكر تيمم الفائدة مثالا للاربعة يتبرن به
المبتدئ ويصير * يتصور العمل في اشباهه ونكتفي فيه بما مثل به لذلك شيخ
الاسلام زكرياء الانصاري رحمه الله تعالى مع التوافق في جميع المسائل *
قال رحمه الله مثاله في الاربعة زوجة وابوان وبتنان ثم مات الاب عن الباقي
واخ لابوين ثم ماتت الام عن الباقي وام وعثم ثم احدي البنتين عن زوج
ومن بقي * فالمسألة الاولى من مبيعة وعشرين مات الاب عن زوجة وبتني
ابن واخ فمسئلته من اربعة وعشرين لو افاق حظها من الاولى بالربع فلتصان
من مائة واثنين وستين * فمن له شيء من الاولى ضرب في حصة او من الثانية ففي

واحد فللزوجة ثمانية عشر واللام سبعة وعشرون ولكل بنت ستة وخمسون
واللاخ خمسة * ثم ماتت الام عن ام و بنتي ابن وعم فمستلها من ستة توافق
حظها من الاولين بالثلث فتصح الثلاث من ثلاثمائة واربعة وعشرين * فمن له
شي من الاولين ضرب في اثنين او من الثالثة ففي تسعة * فللزوجة الاولى ستة
وثلاثون ولكل بنت مائة وثلاثون واللاخ عشرة ولا م المية الثالثة تسعة واعمها
كذلك * ثم ماتت احدى البنيتين عن زوج وام واخت فمستلها من ثمانية توافق حظها
بالنصف فتصح الاربع من الف ومائتين وستة وتسعين * فمن له شي من الثلاث
الاول ضرب في اربعة او من الرابعة ففي خمسة وسنين * فللزوجة الاولى التي
هي ام في الرابعة مائتان واربعة وسبعون وللبنت الباقية سبعمائة وخمسة عشر واللاخ
اربعون ولام المية الثالثة ستة وثلاثون واعمها كذلك ولزوج المية الرابعة
مائة وخمسة وتسعون انتهى * واعلم انالو عملنا في المناسبات كل مسألة على
حدتها بحيث لا تعلق لواحدة باخرى اصح لكن يطول ويفوت القصد من الاختصار
وقسمة المسائل على حساب واحد * وحيث كان الاختصار في المناسبات
اكثر منه في غيرها كما رايت وضعه الفرصون في بابها * وبقي لهم ايضا اختصار
بعد التصحيح والعمل * و شرط امكانه ان تشترك الانصباء جميعها بجزء
او اجزاء سواء كانت الانصباء كلها متوافقة او متداخلة او متماثلة او مختلفة كما اذا كان
بعضها يوافق بعضه او يماثل بعضه او يدخل ثالثا كستة وثمانية واثنى عشر واثنى عشر
اخرى ونحو ذلك * وحيث كان في اثناء العمل عددان لا يفنيهما الا الواحد تعذر
الاختصار * وكذلك اذا رايت مباينة بين نصيبين من اول وهلة * مثال الانصباء
المتوافقة زوجة وابن وبنت منها قبل القسمة ماتت البنت عن ابني * فالاولي

تصح من اربعة وعشرين ونصيب البنت منها سبعة ومساكتها من ثلاثة والسبعة
تباينها فاضرب الثانية في الاولى فتصح المساكتان من اثنين وسبعين * للزوجة
منها ستة عشر والا بن ستة وخمسون وهما مشتركان بالنصف والرابع والثمن
وهو اذ قها فترجع المسالة الى ثمنها تسعة ونصيب الزوجة الى ثمنه ونصيب
الابن الى ثمنه * ومثال المتداخلة اخ واختان ماتت احدهما عن الباقي فالاولى
من اربعة والثانية من ثلاثة ويصحان من اثني عشر للاخ منها ثمانية والاخت
اربعة وهما متداخلان وبينهما اشتراك بالنصف والرابع وهو الادنى فترجع
الجامعة الى ربعها ثلاثة ويرجع نصيب الاخ الى اثنين والاخت الى واحد *
ومثال المماثلة زوجة وثلاث بنات منها وعم هو ابو الزوجة ثم ماتت الزوجة
عن الباقي * الاولى من اثنين وسبعين والثانية من ثمانية عشر ويصحان من
مائة واربعة واربعين لكل من البنات والعم ستة وثلاثون * والانصبا
متماثلة وهي مشتركة بما لكل واحد من الاجزاء واذ قها ربع التسع فترجع
الجامعة بالاختصار الى ربع تسعها اربعة ونصيب كل من العم والبنات الى
ربع تسعه وهو واحد * ومن امثلة المختلفة ما لو مات رجل عن زوجة
 وخمسة بنين وخمس بنات اربعة بنين وبنان من زوجة ماتت قبل ابيهم
وابن وثلاث بنات من الزوجة المذكورة * فقبل القسمة ماتت بنت من
بنات هذه الزوجة عن ابن في المسالة ثم ماتت احدى شقيقتي هذه الميتة عن
في المسالة ثم ماتت الزوجة عن ابني وذلك ابن وبنت فقط * فمسالة
الاول تصح من مائة وعشرين ومسالة الثاني من اربعة وعشرين وسهامه
من الاولى سبعة فها متباينان تبلغ جامعة المسائلتين الفين وثمانمائة وثمانين *

ومسألة الثالثة من ثمانية عشر وسهامها مائتان وثلاثة وهما متباينتان تبلغ
جامعة الثلاث واحد وخمسين الفاو ثمانمائة واربعين * للابن الذي من
الزوجة اربعة عشر الفاو اربعة مائة * وللبنات التي صارت شقيقة للثانية وبناتها
ايضا في الرابعة سبعة الاف ومائتان * ولكل واحد من البنين
الاربعة ستة الاف وثمانية واربعون * ولكل واحدة من البنات
الآخرين نصف مال واحد من البنين الاربعة وهو ثلاثة الاف واربعة
وعشرون * ثم انظر بين الانصبا جميعها تجد هاتوافقة بنصف ثمن التسع
فرد الجماعة الى نصف ثمن تسعها وهو ثلثا ثمانية وستون * ورد كل نصيب الى
نصف ثمن تسعها يكون للابن الذي من الزوجة مائة * وللبنات شقيقته خمسون *
ولكل واحد من البنين الاربعة اثنان واربعون * ولكل واحدة من البنات
واحد وعشرون * فهذه من صور الموافقة وعلى ما ذكر فقس * والاختصار
واجب وجوبا صناعيا مما يمكن لاجماع اهل هذا الفن عليه حتى ان تاركه
يعتد مغطيا وان كان جوابه صحيحا * واذا اردت ان تعلم هل الانصبا
متوافقة ام لا فانظرها فان كانت كلها متماثلة فهي مشتركة بما لا حد لها من
الاجزاء وان لم تتماثل فانظر بين نصيبين منها واطلب اكبر عدد يفني كلامها
بما تقدم في باب التصحيح من الطرح * فاذا حصلت العدد المفني لهما فانظر بينه
وبين نصيب ثالث واطلب اكبر عدد يفني كلامها فاذا حصلت فانظر بينه
وبين نصيب رابع ان كان وهكذا الى اخرها * فاذا انتهيت لا اكبر عدد يفني
كلامها فكلها مشتركة بما لذلك المفني من الاجزاء والمبرة بالادق منها وهو
نسبة الواحد اليه * وان انتهيت الى ان لا يفني نصيبين منها الا الواحد فلا

اشتراك ولا اختصار * فلو كانت الانصبا ستة عشر واربعة وعشرين ومئة
وثلاثين واربعين * فانظر بين السنة عشرو الاربعة والعشرين واطلب اكبر
عدد يقنى كلامها تجده ثمانية * فانظر بينه وبين الستة والثلاثين واطلب اكبر
عدد يقنى كلامها تجده اربعة * فانظر بينه وبين الاربعين واطلب اكبر عدد
يقنى كلامها تجده اربعة * فاشتراك الجميع بالاربعة من الاجزاء وهي النصف
والربع وهو الادق وهو المطلوب * فلو كان معها نصيب خامس وكان ستة
فانظر بين الستة والاربعة فاكبر عدد يقنى كلامها اثنان فالاثان تقنى الاعداد
الخمس فاشتراكها بالنصف فقط * ولو كان مع هذه الاعداد الخمسة تسعة
فانظر بينها وبين الاثنين فلا يقنى كلامها غير الواحد فلا يقنى الاعداد الستة
غير الواحد فلا اشتراك بين الجميع ولا اختصار لوجود التسعة معها والله اعلم
* فائدة * اعلم ان المتأخرين اثابهم الله الحسنى قد اخترعوا العمل بالمناسقات
طريقا سهلا صوابها * وتقرب ما خذها وترفع عن الحاسب كلفة عملها اذا
تسميت فروعا * وكثرت بطونها وهي طريقة العمل بالجدول والشباك * فينبغي
لطلبة التسمير عن مساعد الجد في تعلمها وتلقيها عن المشايخ ليمكنهم اجتناء ثمرات
اغصانها وينبها لهم اجتلاء مخدرات حسانها * والاثان كما علمت حسن في
كل فن * وقد افردها الشيخ احمد بن الهائم رحمه الله بالتأليف وهو اول من
انبت بها بالكتابة من الفرضيين * والحرص على ان لا يخلو كتابنا هذا عن تلك
الفائدة جرننا الى تجشم الاطالة بنقل ما ذكره رحمه الله في شرحه على الكفاية
مع زيادة ايضاح وتصرف يسير * قال رحمه الله اعلم ان عمل المناسقات
بالجدول هو من الصناعة البدئية العجيبة * تلقينا عن استاذي ابي الحسن

الجلادى رحمه الله * ولم ارها مسطورة في مصنف ومازالت اعلمها للطلبة
كما تلقيتها وكلم سالوني ان اقيدها بالعبارة ليكتبوها فلم يتيسر ذلك وقد
دعت الضرورة الى بيانها في هذا الشرح * فاقول مستعينا بواهب العقل
مستندا منه الهداية والتوفيق * ان كان في المسألة ميطان فقط فاكتب ورثة
الاول في سطر قائم كل وارث تحت الاسم ثم افصل بين الورثة بخطوط
مستقيمة ممتدة من يمينك الى يسارك ثم مد خطين موازيين لتلك الخطوط *
احدهما فوق الوارث المكتوب اعلى السطر وثانيهما تحت الوارث المكتوب
اسفله ثم ثلاثة خطوط قائمة متوازية احدهما متصل باطراف الخطوط
المتوازية عرضا الى الفاصلة بين الورثة التي عن يمينك والاخران مقاطعان
لها بحيث يصير كل وارث في مسطح مربع وقد امة مربع * ولتسم هذين
الصفين من المربعات القائمة جدولين وكذا كل صف من المربعات يوازيها *
ثم ارسم العدد الذي نصح منه المسألة فوق الجدول الثاني منها وارسم
ما يخص كل وارث من ذلك العدد في المربع الذي قد امة واخبر صحة
العمل بجمع الانصبا ومقابلة المجتمع بالعد الذي نصح منه المسألة * ثم
اعمل لليت الثاني جدولين متصلين بالجدولين الاولين على وضعهما بان
تمد ايضا خطين قائمين موازيين للخطوط الثلاثة القائمة مقاطعين للخطوط
المتدة عرضا يكون اولها لورثته وثانيها لانصباهم من العدد الذي نصح
منه المسألة واكتب بازاء الميت الثاني في المربع الاول من المربعين
الموازيين له من جدوليها مات او ميالوتاه * ثم انظر في ورثة الثاني فاما ان
يكونوا هم بقية ورثة الاول اجمع او يكونوا بعضهم او لا يكون فيهم احدهم

ورثة الميت الاول او يرثه بقية ورثة الاول وغيرهم وبعض ورثة الاول
 وغيرهم * فهذه خمسة اقسام في القسمين الاولين اكتب ورثة الثاني
 في اول جد وليه كل وارث في المربع المتصل بمربعه * وفي القسم الثالث
 مد في اسفل جد وليه من المربعات الموازية لمربعاته بعد داولئك الورثة
 واكتب في كل مربع منها ذلك الوارث * وفي القسمين الباقيين لا يخفى
 العمل في الوضع مما ذكرناه * ثم صحح مسألة الميت الثاني وارسم العدد الذي
 صححت منه مسأله فوق الجدول الثاني من جد وليه وارسم نصيب كل
 وارث من ورثته في المربع الذي قد امسه من ذلك الجدول كما عملت
 في الميت الاول * وخذ نصيب الثاني واقسمه على مسالته فاما ان ينقسم واما
 ان يباين واما ان يوافق * وعلى التقادير الثلاثة ارسم للسئلة الجامعة
 جد ولا خامسا متصلا بجدولي الثاني وعلى وضعها * وهكذا ابد العمل
 لكل ميتين خمسة جداول جدولين الاول وجدولين للثاني والخامس
 مشترك * فان انقسم نصيب الميت الثاني على مسالته فن العدد الذي
 صححت منه مسألة الميت الاول تصح المسالتان * فارسم ذلك العدد فوق
 الجدول الخامس لتقابل به عند الامتحان وما يخرج من قسمة نصيب الميت
 الثاني من الاول على مسالته فهو جزء سهم مسالته فاضرب فيه نصيب
 كل وارث بها فخرج اثبتته في المربع الذي قد امه من جدول الجماعة ان
 لم يرث من الاول وان كان وارثا فيها ايضا فاجمع ذلك الى نصيبه من الثانية
 واثبت المجموع في المربع المذكور * ومن لم يرث من الثانية ارسم نصيبه بحاله
 من العدد الذي صححت منه الاول في المربع الموازي لمربعه ثم اجمع الانصبا

المثبتة في الجدول الخامس وقابل بمجموعها العدد المرسوم فوقه * هذا كله اذا
صح نصيب الميت الثاني من المسألة الاولى على مسأله فان باينها او وافقها
فاضرب مسئلته او وفقها فيما صححت منه مسألة الميت الاول فما كان منه نصيب
المسائلتان فارسمه فوق الجدول الخامس * وارسم على كل عدد فوق ثاني
جدولي كل ميت قوسا فيصير القوسان فوق جدول الانصباء اللذين
بوسطهما الجدول الذي فيه ورثة الميت الثاني * وارسم على قوس الاولى جملة
العدد الذي صححت منه الثانية او وفقه وعلى قوس الثانية نصيب الميت الثاني
من الاولى او وفقه ثم اضرب كل نصيب من جدول الانصباء في العدد المرسوم
على قوس ذلك الجدول واثبت الحاصل في المربع الموازي من الجدول الخامس
لمربع صاحبه * ومن كان وارثا فيها فاثبت بمجموع حاصله كذلك * ثم اجمع
الانصباء المثبتة في الجدول الخامس كلها وقابل بمجموعها العدد المرسوم فوقه
فان ساواه صح العمل والا فلا انتهى * ولما انتهى الكلام على كيفية العمل في
المسائل بالنسبة الى ميتين شرع في الامثلة مقدما تقسيم احوال المناسبة المشتملة
على ميتين ليمثل تلك الاقسام فقال * ولما كانت الاحوال بين نصيب الميت
الثاني من الاولى ومسأله باعتبار الصحة والتباين والتوافق ثلاثة كما مر وفي
كل حال باعتبار ورثته خمسة اقسام كما تقدم فتكون احوال الميتين خمسة
عشر من ضرب ثلاثة في خمسة * فلذلك قال ينبغي ان نذكر خمسة عشر مثالا
يعني لكل حال مثال فتحصل الملكية بالار تباين في عملها * فلو خلف زوجة
وثلاثة بنين وثلاث بنات سقتهم منها ثمن ماتت الزوجة قبل قسمة التركة عليهم
فاعمل كما ذكرت لك يكن وضعها هكذا *

١			١		
٧٢			٧٢		
٩	٧٢	٩	٧٢	٩	٧٢
			تت	٠٩	جه
٠٢	١٦	٠٢	بن	١٤	بن
٠٢	١٦	٠٢	بن	١٤	بن
٠٢	١٦	٠٢	بن	١٤	بن
٠١	٠٨	٠١	بنت	٠٧	بنت
٠١	٠٨	٠١	بنت	٠٧	بنت
٠١	٠٨	٠١	بنت	٠٧	بنت

الاولى من ثمانية وتسع من اثنين وسبعين للزوجة منها تسعة وورثها هم بقية ورثة
الاول ومساقتها من تسعة وهي منقسمة فتصبح المسالتان مما صحت منه الاولى
وجز سهمها واحد فاذا ضربته في نصيب كل من الثانية وجمعت الحاصل الى
ما يده من الاولى صار يده كل ابن ستة عشر ويده كل بنت ثمانية فثبت في
الجدول السادس كما رأيت ثم الانساب الستة متوافقة بالثمن فترجع المسألة
بالاختصار الى ثمانية وكل نصيب الى ثمانية كما هو مرسوم في الجدول السادس
كذلك فتصبح المسالتان بالاختصار من تسعة لكل ابن مسهم ولكل بنت مسهم كما
هو مرسوم في الجدول السادس وهو هذا المثال لما اذا انقسمت سهام الثاني على
مساكنه وورثة الثاني هم بقية ورثة الاول لو كانت بجمالها الا ان الاولاد من
امرات ماتت قبل ابيهم والميت بعد واحد البنين فاعمل بما ذكرتك لكي يكون هكذا

		٢		١	
		٧	٧٢	٧٢	
٠١	٠٩			٠٩	جـه
				١٤	بن
٠٢	١٨	٠٢		١٤	بن
٠٢	١٨	٠٢		١٤	بن
٠١	٠٩	٠١	قه	٠٧	بنت
٠١	٠٩	٠١	قه	٠٧	بنت
٠١	٠٩	٠١	قه	٠٧	بنت

للابن من الاولى اربعة عشر وورثته بعض ورثة الاول ومسا لته من
 سبعة والاربعة عشر منقسمة على مسالته وجزء سهمها اثنان اضربه
 في حصة كل وارث بها يحصل لكل اخ اربعة فاذا جمعت الى ما بيده
 صار له ثمانية عشر ولكل بنت سهران فاذا اجمع ذلك الى ما بيدها من
 الاولى حصل لها تسعة وليس للزوجة من الثانية شئ فاكتب نصيبها بحاله
 من المربع الموازي لها من الجدول الخامس وارجع الجامعة بالاختصار الى
 ثمانية وهو هذا مثال للمال الثاني وهو ما اذا انقسمت سهام الميت الثاني على
 مسالته وورثته بعض ورثة الاول ولو كانت الثانية بها لها الا ان الابن مات
 عن ثلاثة بنين وبنت فاعمل ما ذكرت لك تكن صورتهما هكذا

٧٢	٧	٧٢
٠٩		٠٩
		١٤
١٤		١٤
١٤		١٤
٠٧		٠٧
٠٧		٠٧
٠٧		٠٧
٠٤	٠٢	بن
٠٤	٠٢	بن
٠٤	٠٢	بن
٠٢	٠١	بنت

ولم يرث في هذه احدهم من الاولى ومسائلته من سبعة وسهامه من الاولى منقسمة عليها
 وجزء سهامها اثنان فاضربه في نصيب كل وارث بها يحصل لكل ابن اربعة
 وللبنات سهران وانصباة الباقي من الاولى باقية بحالها وهذا مثال للعال الثالث وهو
 ما اذا انقسمت سهام الثاني على مسألتة وورثته ليس فيهم احدهم وورثة الاولى
 ولو خلف ابنا وبنات مات الابن عن اخته وهي البنت في الاولى وعم فورثة
 الثاني بعض وورثة الاول وهو الاخت وبعض من لم يرث الاول وهو الم
 فاعمل كما ذكرت تكن صورتها هكذا

		١		١	
٣		٢		٣	
		ت	٢	بن	
٢	١	قه	١	بنت	
١	١	عم			

ولو كان البنون في الاولى من الزوجة والبنات من اخرى ماتت قبل الاب
ثم ماتت احدى البنات عن زوج ومن في المسألة فقد خلفت زوجا وشقيقتين
لان اولاد الاب ساقطون فاعمل كما ذكر تكن صورتها هكذا

		١		١	
٧٢		٧		٧٢	
٠٩			٠٩	جده	
١٤			١٤	بن ها	
١٤			١٤	بن ها	
١٤			١٤	بن ها	
		تت	٠٧	بنت غ	
٠٩	٢	قه	٠٧	بنت غ	
٠٩	٢	قه	٠٧	بنت غ	
٣	٣	ج			

فورثة البنت بعضهم لم يرث من الاولي وهو الزوج وبعضهم بعض ورثة
الاول وهما الشقيقتان ومساكنهما من سبعة بالاول وماتت عن سبعة اسهم فيهن
منقسمة على مساكنها وجزء سهمها واحد فيضرب في نصيب كل منهن فيحصل
للزوج ثلاثة و اكل شقيقة اثنتان مضافا الى ما يرد لها من الاولي فيحصل لها
تسعة وتقل انصباة الباقيين بحالهما وقد تم بهذا المثال دور الانقسام ثم شرع
في صور التباين بقوله * ولو كانت الاولي بحالها الا ان ماتت من البنت
وخلف من في المسألة وهم جميع بقرعة ورثة الاولي * فقد خلفت ا ما وثلاثة
اخوة واختين خمسهم لابوين * ومساكنها اربع من ثمانية واربعين وسبعين
من الاولي تباينها فا ضرب الثمانية والاربعين في اثنين وسبعين فتصح
المساكنان من ثلاثة الاف واربعمائة وستة وخمسين واعمل في وضعهما ما
ذكرت لك تكن هكذا

		٧		٤٨	
٣٤٥٤		٤٨		٧٢	
٤٨٨	٠٨	ام	٠٩	جه	
٧٤٢	١٠	ق	١٤	بن	
٧٤٢	١٠	ق	١٤	بن	
٧٤٢	١٠	ق	١٤	بن	
		ت	٠٧	بنت	
٣٧١	٠٥	قه	٠٧	بنت	
٣٧١	٠٥	قه	٠٧	بنت	

ولو كانت الاولى بها لها الان البنت الميتة والبنين الثلاثة من ام واحدة وهى
 الزوجة فى الاولى والبنين الاخيرين من ام ماتت قبل الاب فورثتها ام
 وثلاثة اخوة اشقاء والاخوات لاب محجوبتان فورثتها بمضى ورثة الاولى
 ومسألتها تصح من ثمانية عشر وسبعتهما من الاولى ثمانية عشر فاضرب الثمانية عشر
 فى الاثنين والسبعين فتصح المسألتان من الف ومائتين وستة وتسعين *
 وارسم على قوس الاولى الثمانية عشر وعلى قوس الثانية السبعة واضرب
 ما لكل واحد من المسألتين فيما على قوسها واعمل كما عرفت يكن هكذا *

٧ ١٢٩٦ ١٨		١٨ ١٢٢ ١٨		
١٨٣	٠٣	م	٠٩	جه
٢٨٧	٠٥	ق	١٤	بن ها
٢٨٧	٠٥	ق	١٤	بن ها
٢٨٧	٠٥	ق	١٤	بن ها
		ت	٠٧	بنت ها
١٢٦			٠٧	بنت غ
١٢٦			٠٧	بنت غ

ولو كانت الاولى بحالها الا ان البنت الميتة هي احدى البنيتين اللتين ماتت
امها وخلفت ابنتين و بنتا فلا يرثها احد من الوارثين في الاولى ومسألتها من
خمسة وسبعين ابنا فيها ضرب الخمسة في الاثنين والسبعين فتصبح المسئلتان من
ثلاثمائة وستين * وادرس على قوس الاولى الخمسة وعلى قوس الثانية السبعة
واضرب ما لكل من اى مسئلة فيما على قوسها واعمل كما عرفت لكن صورتها هكذا *

٧		٥	
٣٤٠	٥	٧٢	
٤٥		٠٩	جده
٧٠		١٤	بنها
٧٠		١٤	بنها
٧٠		١٤	بنها
٣٥		٠٧	بنتها
٣٥		٠٧	بنت غ
		٠٧	بنت غ
١٤	٠٢	بن	
١٤	٠٢	بن	
٠٧	٠١	بنت	

ولو كانت الاولى بجالها الا ان البنت خلفت من في المسألة واحدا شقيقا كان
قاتلا لابيها فورثتها جميع بقية ورثة الاول ومعهم غيرهم وهو الشقيق
القاتل لابيها ومسالتها تصح من اثني عشر وسبعيتها ثباينها فاضرب الاثني
عشر في الاثنين والسبعين فتصح المسالتان من ثمانمائة واربعة وستين * فارسم
على قوس الاولى الاثني عشر وعلى قوس الثانية السبعة واضرب ما لكل من
اي مسألة فيما على قوسها واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا *

٧		١٢	
٨٦٤	(١٢)	(٧٢)	
١٢٢	٠٢	٠٩	جه
١٨٢	٠٢	١٤	بن
١٨٢	٠٢	١٤	بن
١٨٢	٠٢	١٤	بن
		٠٧	بنت
٩١	٠١	٠٧	بنت
٩١	٠١	٠٧	بنت
١٤	٠٢	ق	

ولو كانت الاولى بجالها الا ان البنت ماتت عن امها وهي الزوجة في الاولى وعن
ابن وبنت فورثتها بعضهم من ورثة الاول وهي الام وبعضهم غير وارث
من الاولى وهما الابن والبنت * ومسالتها تصح من ثمانية عشر وسبعيتها
ثباينها فاضرب الثانية عشر في الاثنين والسبعين فتصح المسالتان من الف ومائتين

وسنة وتسعين * وارسم على قوس الاولى الثمانية عشر وعلى قوس الثانية السبعة
واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا *

٧		١٨	
١٢٩٦	١٨	٧٢	
١٨٣	٠٣	٠٩	جه
٢٥٢		١٤	بن
٢٥٢		١٤	بن
٢٥٢		١٤	بن
١٢٦		٠٧	بنت
١٢٦		٠٧	بنت
		٠٧	بنت
٠٧٠	١٠	!	
٠٣٥	٠٥	بنت	

وهذا المثال تم امثلة مباينة سهام الميت الثاني لمسالته * ثم شرع في امثلة
موافقة سهام الميت الثاني لمسالته في الاحوال الخمسة بقوله «ولو كانت الاولى
بجانب الابن مات عن من في المسئلة فورثته هم بقية ورثة الاول *
ومسالته تصح من اثنين واربعين وما يده من الاولى وهو اربعة عشر يوافقها
بنصف السبع فاضرب نصف سبع الاثنين والاربعين وهو ثلاثة في الاثنين
والسبعين فتصح المسألة لثان من مائتين وسنة عشر * وارسم على قوس الاولى

وفق الثانية ثلاثة وعلى قوس الثانية وفق الاربعة عشرو هو واحد واعمل كما
عرفت تكن صورتها هكذا *

	٢١٦	٤٢	٧٢	
٣٤	٠٧	ام	٠٩	جه
		ت	١٤	بن
٥٢	١٠	ق	١٤	بن
٥٢	١٠	ق	١٤	بن
٢٦	٠٥	قه	٠٧	بنت
٢٦	٠٥	قه	٠٧	بنت
٢٦	٠٥	قه	٠٧	بنت

ولو كانت الاولى على الا ان البين من الزوجة المذكورة والبنات من
زوجة اخرى ماتت قبل الاب فقد خلف اماوا اخوين لاوين وهم بعض
ورثة الاول ومسائله من اثني عشرو هي توافق الاربعة عشر بالنصف
فاضرب ستة في الاثنين والسبعين فتصح المسائلتان من اربع مائة واثنين
وثلاثين وارسم الستة على قوس الاولى والسبعة على قوس الثانية واعمل
كما عرفت تكن صورتها هكذا *

٧		٧	
٤٣٢		٧٢	
٦٨	٠٢	ام	٠٩
		ت	١٤
١١٩	٠٥	ق	١٤
١١٩	٠٥	ق	١٤
٤٢			٠٧
٤٢			٠٧
٤٢			٠٧

ولو كانت بحالها الا ان احدى البنات ماتت عن زوج وثلاثة بنين وبنت
 فلا يرثها احد من الاولى وتصح مسالتها من ثمانية وعشرين وهي توافق
 سبعة بال سبع فاضرب وفقها اربعة في الاثنين والسبعين فتصح المسألان
 من مائتين وثمانية وثمانين وارسم الاربعة على قوس الاولى وواحد اعلى
 قوس الثانية واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا:

١			٤	
٢٨٨	٢٨		٧٢	
٠٣٦			٠٩	ج
٠٥٦			١٤	بن
٠٥٦			١٤	بن
٠٥٦			١٤	بن
٠٢٨			٠٧	بنت
٠٢٨			٠٧	بنت
		ت	٠٧	بنت
٠٠٧	٠٧	ج		
٠٠٦	٠٦	بن		
٠٠٦	٠٦	بن		
٠٠٦	٠٦	بن		
٠٠٣	٠٣	بنت		

ولو كانت الاولى بجائها الا ان الابن مات عن بنت وزوجة ومن
 في المسألة فور ثمة بقية ورثة الاول وغيرهم ونصيب مسالته من مائة
 وثمانية وستين وهي توافق الاربعة عشر بنصف السبع فاضرب اثني عشر
 نصف سبعها في الاثنين والسبعين فتصبح المسالتان من ثمانمائة واربعة وستين
 وارسم الاثني عشر على قوس الاولى وواحد اعلى قوس الثانية واعمل
 كما عرفت تكن هكذا *

١		١٢	
٨٦٤	١٦٨	٧٢	
١٣٦	٢٨	٠٩	جه
		١٤	بن
١٧٨	١٠	١٤	بن
١٧٨	١٠	١٤	بن
٠٨٩	٠٥	٧٠	بنت
٠٨٩	٠٥	٠٧	بنت
٠٨٩	٠٥	٠٧	بنت
٠٢١	٢١	جه	
٨٤	٨٤	بنت	

ولو كانت الاولى بجالها الا ان الابن خلف ابنا و بنتا و اما وهي الزوجة في
 الاولى فور ثته بعض و رثة الاول و غيرهم و تصح مسائله من ثمانية عشرو هي
 توافق الاربعة عشر بالنصف فاضرب تسعة في الاثنين و السبعين فتصح
 المسالتان من ستمائة و ثمانية و اربعين * و ارسم التسعة على قوس الاولى
 و السبعة على قوس الثانية و اعمل كما عرفت تكن هكذا

٧		٩		
٦٢٨	١٨	٧٢		
١٠٢	٠٣	٠٩	ام	جه
		١٤	ت	بن
١٢٦		١٤		بن
١٢٦		١٤		بن
٠٦٣		٠٧		بنت
٠٦٣		٠٧		بنت
٠٦٣		٠٧		بنت
٠٧٠	١٠		بن	
٣٥	٠٥		بنت	

وبهذا المثال تمت امثلة موافقة سهام الميت الثاني لمسلته في الاحوال الخمسة واذا مات قبل القسمة ثالث فاكثرفاعل للميت الثالث مثل ما عملت الثاني من وضع جدولين متصايين بالجدول الخامس اولهما ورثته ترسم فيه على ماسبق وثانيهما لانصيبائهم ثم خذ نصيب الميت الثالث من الجامعة واقسمه على مسأله فاما ان ينقسم او يباين او يوافق وعلى التقادير الثلاثة ارسم للجامعة جدولا ثالثا متصلا بجدولي الميت الثالث واعمل كما سبق في الميت الثاني * وهكذا الو مات رابع وخامس واكثر فاعمل لكل ميت جدولين وللجامعة جدولوا واعتبر نصيبه من جدول الجامعة كانه نصيب الميت الثاني من ثاني جدولي الميت الاول * وراع ماسبق من الوضع والعمل واختبار صحة العمل

بالجمع * ومن اتقن العمل في ميتهن اعانه جدها على العمل فيما زاد * ولتتم الفائدة
بذكر مثالين احدهما ثلاثة اموات والاخر لاربعة ليقرن بها الطالب ويعمل
في ما يرد من امثالها يثل ما عمل فيها * مثال الثلاثة اموات بنت واخت
ماتت الاخت عن بنتين وعم ثم العم عن زوجة وابن اخ اعلم مسألة الاولين
كما عرفت ومسئلة العم من اربعة فاعمل له جدولين وارسم ورثته في اولهما
والاربعة فوق ثانيهما وانصباهم في مربعاته ثم صل بينهما جدولا للجامعة يكن
ثامنا ثم السهم الذي مات عنه لا ينقسم على الاربعة ويباينها فاضرب الاربعة
مسائله في الستة التي هي جامعة الاولين فنصم الثلاث من اربعة وعشرين *
للبنات الاولى اثنا عشر ولكل بنت من بنات الاخت اربعة وزوجة العم سهم
ولابن اخيه ثلاثة وهذه صورتها *

٢٤		١ ٤		٤ ٦		١ ٣		٣ ٢	
١٢				٣				١	بنت
						ت		١	اخت
٠٤				١	١	بنت			
٠٤				١	١	بنت			
			ت	١	١	عم			
٠١	١	جده							
٠٣	٣	بن اخ							

وهذا مثال الاربعة الاموات * ابوان وزوجة وبتنان من غيرهما فلم تقسم
التركة حتى ماتت الزوجة عن ثلاثة بنين * ثم ماتت الام بعد ما ابانها زوجها
وهو الاب في الاولى عن ام وعم ومن في المسألة * ثم ماتت الام عن خمسة
بنين * فالاولى هي المنبرية وتقدم انها تعول الى سبعة وعشرين وسهام الميت
الثاني منها ثلاثة ومسا لسه من ثلاثة منقسمة فالجامعة للسائلين هي السبعة
والمشرون * ومسا لة الميت الثالث من ستة وسهامه من السبعة والعشرين
اربعة وبينهما موافقة بالنصف فاضرب ثلاثة في السبعة والعشرين تبلغ واحدا
وثمانين ومنها تصع المسائل الثلاث * وسهام الميت الرابع منها اثنان يا بنان
مسالته وهي خمسة فاضرب الخمسة في الواحد والثمانين تبلغ اربعمائة وخمسة
ومنها تصع المسائل الاربع * وكل من له شيء من الواحد والثمانين اخذه
مضروبا في خمسة ومن له شيء من المسألة الرابعة اخذه مضروبا في اثنين
فانقسمها كما عرفت يكن للاب في الاولى مئون ولكل بنت في الاولى هي بنت
ابن في الثالثة مائة واربعون * ولكل ابن في الثانية خمسة عشر * والام في الثالثة
عشرة * ولكل ابن في الرابعة مائة * وهذا المثال قد جمع الاحوال الثلاثة
الانقسام والتوافق والتباين وهذه صورته *

٢		٥ ٢		٣ ١		١	
٤٠ ٥		٨١ ٦		٢٧ ٣		٢٧	
						٠٣	جه
				٠٤	ت	٠٤	ام
٠٦٠		١٢		٠٤		٠٤	اب
١٤٠		٢٨	٢	٠٨	بنت ابن	٠٨	بنت غ
١٤٠		٢٨	٢	٠٨	بنت ابن	٠٨	بنت غ
٠٤٥		٠٩		٠٣	٣ بنين ٣		
٠١٠		٠٢	١		ام		
		٠٢	١		م		
٠١٠ ٥ بنين ٥							

تتمية

في ذكر اختصار بعض الالفاظ واختصار طول الجدول وفي المحسنات له وفي كيفية وضع المسألة بعد اختصارها ان امكر في الجدول * ينبغي ان تراعي حال كتابة الورثة ترتيبهم في الموت فتقدم الاموات على الاحياء حيث امكن لتكون كتابة الاعداد متوازية المراتب فيسهل جمعها وتكتب اسماء الورثة في وقائع الاحوال خارج الجدول فانه اضبط في كتابة الجواب وتختصر بعض الالفاظ فتجعل (قه) بدل اخت شقيقة واق) بدل اخ شقيق و(خب) بدل اخ لاب واخم) بدل اخ لام و(ختم) بدل اخت لام و(ختب) بدل اخت من اب و(جه) بدل زوجة و(ج) بدل زوج وتختصر طول الجدول بكتابة جملة

فريق من الورثة كالاولاد و اخوات و زوجات او جدات في بيت واحد و تثبت
 معهم عدد و منهم بعد ان تعد الذكور بانثيين ان كانوا انحو اولاد و الا فلا حاجة
 لذلك * و تثبت في مقابلهم في الجدول نصيب ذلك الفريق لاجل صحة
 الجمع و منه يعلم نصيب الواحد بقسمه على عدد الروس و هذا حيث
 لا يتعلق غرض بالتفصيل كوت احد هم او حدوث ارث له دون غيره *
 و اذا كان في المسألة زوجة و اولاد فينبغي ان يميز من كان منها بكتابة (ها)
 منه و من كان من غير هاء بكتابة (غ) وكذلك من اولاد الزوج فان ذلك
 ينفع في موت احد الزوجين او احد الاولاد * وكذلك ينبغي ان لا ترسم
 في الجدول من كان محجوباً الا اذا كان لرسمه فائدة كان يكون حاجباً لغيره
 حجب نقصان فلا بأس بانثائه كما في ابوين و اخوين مثلاً فان الاخوين اذا
 لم يكتبوا قد يذهل عن كونها حاجبين للام * و اذا اثبت المحجوب فالمرجع
 الذي يوازيه من جدول الانصبا ان شئت تركته خالياً وان شئت اثبت
 فيه صفراً * وكذلك ينبغي ان تفرغت من تصحيح المماسات و قسمتها
 تظربين الانصبا كلها فان اشتركت كلها في جزء واحد كما في المثالين الاولين
 من الجدول رددت المسألة الى ذلك الجزء لانه انما يفرقة مقدار
 ما اكل و ارث * لان المماسات اكثر ما تفرض اذا كانت التركة عقاراً و ضياعاً
 و اذا قلت السهام كان ذلك اوجز في معرفة الانصبا عند القسمة او المباشرة
 او الاجارة او نحو ذلك * وقد قدمنا كيفية الاختصار اذا تثبتت الانصبا
 و بيان كونه ممكناً لا * و حينئذ يزداد الجدول اخر بعد الجدول الاخير كما
 مر بك في المثالين الاولين و يكتب فوقه و تقي لجامعة الاخرة و تعبر بوقته

كل بيت يكتب فيه وفق حصته ذلك الوارث الموازي له ولا يخفى التمثيل
والله اعلم * ولما فرغ المؤلف تفهم الله به من الكلام على الارث المحقق وتوابعه
شرع في الكلام على الارث بالتقدير والاحتياط فقال *

باب بيان ميراث * يعني ارث * الخنثى المشكل والمفقود
والجمل * والفرق ونحوهم *

فالخنثى * فملى من الخنثى بفتح فسكون وهو اللين والتكسر وجمعه خنثاء
كحبل وحبال والمراد به هنا * ادمى له الة الرجل و * الة المرأة او *
ليس له شيء منها اصلا بان كان * له ثقب لا تشبه واحدة منها * مثلاً *
والاشكال فيه من حيث انه لا بد ان يكون ذكراً او انثى لا نمحصار النوع
الانسان فيهما مع كون الذكورة والا نوثية صفتين متضادتين لا يجتمعان
* والخنثى مادام مشكلاً * بخلاف ما اذا اتضح * لا يكون ابا ولا اما
ولا جد ولا جدة ولا زوجا ولا زوجة وهو منحصر في اربع جهات البنوة
والاخوة والعمومة والولاء * وكذلك الادلاء باحدها وفيه مباحث
كثيرة والكلام عليه هنا في مقامين * احدهما فيما يتضح به من العلامات
وما لا يتضح به منها * ومحصله ان ذا الثقب التي لا تشبه مالا احدهما يتضح
بالا نوثية بعد البلوغ بحبل او حيض فان لم يحبل ولم يحض فان مال الى الرجال
فانثى او الى النساء فذكر او اليها ولم يغلب احدهما فباق على اشكاله او غلب
احدهما فالحكم للغالب * ومن له الاثنان فان امنى بذكره او بالمنة
فقط فهو ذكر وان حبل او حاض او امنى او بال من فرج النساء فقط فانثى
فان بال منها فالحكم للسابق * وعند الامام احمد ومحمد وابي يوسف

رحمهم الله اعتبر كثرة البول حيث لم يام سبق * ورده ابو حنيفة رحمه الله
 على ابي يوسف وقال هل رايت فاضيا يزن البول بالاواقى * فان لم يتضح
 بشيء من ذلك ففي ميله للرجال او النساء ما سبق في ذي الثقة الواحدة *
 ولادخل عند نافي العلامات لمد الاضلاع ونبات اللحية وتلك التدبين
 ونزول اللبن في الثدي * وقال ابو حنيفة ومالك واحمد رحمهم الله يتضح
 ذكر انبات اللحية وانثى بتلك التدبين * وزاد ابو حنيفة رحمه الله انه يتضح
 انثى بنزول اللبن في ثدييه * واذا احكم بمقتضى علامة ثم طرا خلافا لم ينقل
 الحكم الا اذا كانت الثانية اقوى كالحمل مثلا فانه مقدم على الكل ثم
 البول لانه العلامة القديمة الواردة في الحديث وان كان ضعيفا وهو انه سئل عليه
 السلام عنه فقال يورث من حيث يبول * وفي هذا الحديث تقرير لما حكم
 به عامر بن الظرب المدواني في الجاهلية * فقد روى انه كان من حكماء
 العرب وحكامهم فأتوه في ميراث خنثى فاذا ما عنده اربعين يوما وهو يذبح
 لهم كل يوم وكان له امة يقال لها انصيلة او سحيلة فقالت له ان مقام هؤلاء
 عندك اسرع في غنمك قال ويحك لم تشكل على حكومة قط غير هذه قالت
 اتبع الحكم المبال فقال فرجتها باخصيلة فصارت مثلا * قال الا ذرعي
 رحمه الله في ذلك عبرة ومزدجر لجهلة قضاة الزمان ومفتيه فان هذا جاهلي
 توقف في حادثة اربعين يوما ولا قوة الا بالله * المقام الثاني في ارثه وارث
 من معه * وقد ذكره المؤلف بقوله * والحكم في ارثه * وارث من
 معه * ان لم يختلف الحال * بذكورة وانوثة * في الخنثى * كولد الام *
 لان فرضه السدس منفردا والثالث متعدد اسواء في ذلك ذكوره وانوثة

* والمعتق * المباشر للعق * فواضح * انه يعطى كل ماله بقدر الاستحقاق
 كاملا اجاءا * ومثله ابوان وبنت وولد ابن خشي فللاب السدس وللأم
 السدس وللبنات النصف ولولد الابن السدس فرضا لو كان اثني وتخصيبا
 لو كان ذكر افيعطى كل نصيبه من غير توقف * وان اختلف ارثه وارث
 من معه بذكوره وانثى في حكم الارث حالة الاختلاف بخلاف بين
 الائمة * فيعمل * عندنا معاشر الشافعية * باليقين في حقه * في * حق
 غيره * فيعطى كل الاضر في حقه * ووقوف المشكوك فيه حتى يتبين *
 حاله ولو بقوله وان اتهم * فمورث يتقدم واحد لم يدفع له شيء ووقف
 ما يرثه على ذلك التقدير وان ورث عليهما تكن اختلف ارثه اعطى الاقل
 ووقف الباقي الى البيان كما مر او الى الصالح من الكمل في حق انفسهم على تفاوت
 او اسقاط او تساوي * ولا بد من لفظ صالح او نواهب واغتفر مع الجمل
 للضرورة * ولا يصالح نحو ولي معجور على اقل من حقه بفرض ارثه *
 وعند الامام ابي حنيفة رحمه الله يعامل الخنثى وحده باضر حالتيه حتى لو كان
 يرث باحد التدينين لا يعطى شيئا ويعطى اقل النصيبين ان ورث بالذكورة
 والانوثة متفاضلا * ويقسم المال او الباقي على باقي الورثة ولا يوقف شيء لان
 سبب استحقاقهم ثابت فلا يجبرون ولا ينقصون باشكل حال الخنثى وان
 اتضح نقض الحكم الاول * وعند المالكية له نصف نصيب ذكر واثني ان
 ورث بهما متفاضلا وان ورث باحدهما فقط فيعطى نصف الذي كان له بذلك
 التقدير * وفرق الامام احمد فقال ان رجلا اتضا حد لكونه صغيرا اعطى
 هو ومن معه اليقين من التركة وهو ما يرثه بكل تقدير ومن سقط به في

احد التقديرين لا يعطى شيئا طبقا للمذهب. بئالكن يوقف الباقي عنده الى ان يبلغ
 فنظاير فيه علامات الرجال او النساء * فان لم يرج انضاحه بان بلغ ولم تظهر فيه
 الامارات او مات صغيرا فلحكم عنده كالحكم عند المالكية وقد تقدم * وقدمت
 المؤلف رحمه الله لبعض مسائل الخنثى بقوله * كان خنثى * لو قال كولد خنثى
 لكان اولي * مع ابن واضح * فالقسمة عندنا على مقتضى القواعد الاربعة ان نقول
 مسألة ذكرته من اثنين للواضح واحد للخنثى واحد ومسألة انوثته من ثلاثة
 للواضح اثنان وللخنثى واحد والمسا اثنان متباينتان ومسطحها ستة وتعامل كلا
 بالاضر في حقه * فالاول نصيب الانثى للخنثى * وهو اثنان من ستة * والآخر
 الاول * للواضح كرن الخنثى ذكر * ونصيبه معه ثلاثة من ستة * فيعطى
 الخنثى اثنان * وهو الاثنان * والواضح النصف * وهو الثلاثة * ويوقف
 السدس * الى الصلح على ما مر او الانضاح فان انضح ذكر اخذه وان انضح انثى
 اخذه الواضح * والقسمة عند الحنفية ان يعطى الخنثى الاضر في حقه كما مر
 وهو واحد من ثلاثة بتقدير انوثته ويعطى الواضح اثنان * وعند المالكية للواضح
 سبعة من اثني عشر وللشكل خمسة منها * وعند الحنابلة ان رجى انضاحه فكمذهبا
 ويوقف السدس الى الانضاح او الياس والافكا للمالكية * وسنزيد هنا مثلة
 توضيح ما سبق * اذ مات شخص عن ولدين اثنان شقيقين او لاب واحد اذكر والاخر
 خنثى مشكل فعندنا معاشر الشافعية يعطى الذكر النصف ولا يعطى الخنثى شيئا بل
 يوقف النصف الاخر الى البهان او الصلح * وعند الحنفية المال كله لابن الاصح الواضح
 ولاشي للخنثى * وعند المالكية وكذا عند الحنابلة ان لم يرج انضاحه للخنثى ربع المال
 لان له نصف المال لو كان ذكر اقله نصف النصف والثلاثة الارباع الباقية

لآخيه الذكرك * ولومات عن ولد اخ خنثى لا يرجى انضاحه وعم فعندنا
 يوقف المال كله الى البيان او الصلح * وعند الحنفية المال كله للعم ولا شيء
 للخنثى * وعند المالكية والحنابلة للخنثى النصف وللعمة النصف * ولومات
 عن ولد اب خنثى وزوج واخت شقيقة فعندنا يعطى كل من الزوج
 والاخت ثلاثة اسياع المال وكذا عند الحنابلة ان رجلى انضاحه ويوقف
 السبع الى الصلح او الى الانضاح عندنا وعندهم فان ظهر انثى فالسبع لها وان
 ظهر ذكر فلا شيء له والسبع للزوج والاخت * وعند الحنفية للزوج
 النصف والاخت النصف ولا شيء للخنثى * وعند المالكية مطلقا والحنابلة
 عند الياس من انضاحه تصح مسألتهم من ثمانية وعشرين لكل من الزوج
 والاخت ثلاثة عشر وللخنثى اثنان * ولومات تخص من ولدى هم
 احدهما خنثى والثاني ذكر فعندنا معاشر الشافعية مطلقا وعند الحنابلة مادام
 يرجى انضاحه يعطى ابن العم النصف ويوقف النصف فان ظهر ذكرا
 فهو له وان ظهر انثى رد على الذكور ولا شيء للخنثى * وان يش من انضاحه
 فعندنا يوقف الى الصلح * وعند الحنابلة يعطى الخنثى نصف السهم الموقوف
 ويرد النصف الاخر للذكر فيكون له ثلاثة ارباع وللخنثى ربع * وهذا
 عند المالكية من اول الامر رجى انضاحه ام لا * وعند الحنفية المال كله
 للذكر ولا شيء للخنثى * وقس على هذه الامثلة ما لم يذكر * فائدة قال
 الشنشوري * رحمه الله في شرحه على المنظومة الرحبية * للخنثى خمسة
 احوال * اى باعتبار مقدار ما يرثه * احدها يرث بتقدير الذكورة *
 تقدير الانوثة على السواء * ويعطى في هذا الحال نصيبه باجماع الاربعة

ولا يحتاج فيه الى زيادة عمل * كابوين وبنت وولد ابن خنثى * للاب
مدس والام سدس وللبنت نصف ولولد الابن ذكر اكان او انثى سدس *
وقد تقدمت قسمة هذه المسألة قريبا * ثانيها * يرث * بتقدير الذكورة
اكثر كنبت وولد ابن خنثى * المسألة من ستة للبنت النصف ثلاثة
ولولد الابن بتقدير انوثته السدس واحد ويوقف اثنان فان اتضح ذكرا
اخذها او انثى فللماصب ان كان والا فلها بالرد بحسب فرضيها ونعود من
اربعة اختصارا * وهي عند الحنفية من اربعة ابتداء حيث لا عاصب ومن
سنة عند وجوده * وعند المالكية مطلقا والخابلة ان لم يرج انصاحه من
عشرة فرضا ورد للبنت ستة ولولد الابن الخنثى اربعة * ثالثها عكسه *
اي عكس ثانيها وهو ان يكون ارثه بتقدير الانوثة اكثر منه بتقدير
الذكورة * كزوج وام وولد اب خنثى * مسألة الذكورة بلا عول
من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثالث اثنان وللأخ للاب الباقي وهو
واحد * وهي القسمة اللازمة عند الحنفية ومسألة الانوثة من
ثمانية بالعول لانه يعال للاخت للاب باثنين لا كمال النصف وجامعة
المسألين اربعة وعشرون للزوج منها تسعة وللأم ستة وللخنثى اربعة
وتوقف الخمسة الباقية الى الاتصاح او الصلح * فان اتضح بالانوثة اخذها
او بالذكورة رد ثلاثة للزوج واثنان للام * واحسب على القاعدة قسمتها
عند المالكية والخابلة * رابعها * كونه * يرث بتقدير الذكورة فقط
كولد اخ خنثى * فانه يرث بتقدير الذكورة لكونه ابن اخ وبتقدير الانوثة
لا يرث لانها من ذوات الارحام * خامسها عكسه * اي عكس رابعها

وهو انه يرث بتقدير الانوثة فقط * كزوج وشقيقة وولد اب خنثى *
تقدمت قسمة هذه المسائل جميعا على كل من المذاهب الاربعه فارجع اليها
* والله اعلم انتهى * ما نقل عن الشنشوري من شرح الرصبيه * ولما فرغ
من ذكر احكام الخنثى شرع في بيان قاعدة حساب قسمة مسائله فقال
* والحساب في مسائله * على طريق مشهورة وهي * ان تصحح * له على القاعدة
السابقة في باب التصحيح * مسألة بتقدير ذكره فقط * وتصحح له كذلك
* مسألة بتقدير انوثته فقط ثم * بعد ذلك * تنظر بين المسائلين بالنسب
الاربع * السابق بيانها * وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من المثلثين *
المفر وضتين * بالتقديرين * بتقدير الذكورة وتقدر الانوثة وهو احدهما
ان تماثلتا واكثرهما ان تداخلا والحاصل من ضرب احداهما في الاخرى
ان تباينتا ومن ضرب وفق احداهما في كامل الاخرى ان توافقتا وذلك
هو الجامعة فاقسمها على كل من التقديرين بالطريق السابق * ثم انظر اقل
النصيبين لكل منهم فادفعه * اليه * ويوقف المشكوك فيه الى البيان *
ولا يخفى الحكم ان التصحح او * الى * الصلح * من الكمل كما مره فمثال التماثل
زوجته وولد خنثى وعم * مسألة الذكورة من ثمانية للزوجة واحد والباقي للولد
ولاشي * لأم * ومسألة الانوثة من ثمانية ايضا للزوجة واحد وللشي اربعة
ولأم الباقي فالثمانية هي الجامعة * ومثال التداخل ام وبنت وولد خنثى وعم
مسألة الذكورة اصلها ستة وتصح من ثمانية عشر للام ثلاثا وللبنت خمسة
وللولد الخنثى عشرة * ومسألة الانوثة من ستين منها تصح الام واحد وللبنت
اثنان وللولد الخنثى اثنان ولأم واحد فالثمانية عشر هي الجامعة * ومثال

التباين ابن وبنت وولد خنثى مسألة الذكورة من خمسة عدد دروسهم
ومسألة الانوثة من اربعة عدد دم فاضرب احدهما في الاخرى تكن الجامعة
عشرين * ومثال الموافقة زوج وام وولد اب خنثى مسألة الذكورة من
ستة الزوج ثلاثة والام اثنان وولد الاب الخنثى الباقي واحد * ومسألة
الانوثة بالمول من ثمانية للزوج الثلاثة والام اثنان وولد الاب الخنثى ثلاثة
وبين المسألتين موافقة بالنصف فاضرب نصف احدهما في الاخرى تكن
الجامعة اربعة وعشرين * ثم اعلم ان ما تقدم جميعه هو اذا كان الخنثى واحدا
لان له حالين فقط اما ذكورة واما انوثة وعند تعدده يكون للثلاثين اربعة احوال *
لانها اما ذكران واما اثنيان واما الاكبر ذكرا والا صغرا اثني واما الا صغرا ذكرا والا كبر
اثني * وان زاد فتضعف حالتي الخنثى بقدر الخنثى فيكون للثلاثة ثمانية احوال
وللاربعة ستة عشر حالا وهم جرا * فاذ العدد فاجعل له مسائل بعدد احوالهم
ثم انظر بينها بالنسب الاربعة وحصل اقل عدد ينقسم على كل منها وذلك
هو الجامعة لمسائل الاحوال فاقسمها بين كل من الخنثى وباقي الورثة
على كل مسألة من مسائل الاحوال وادفع الى كل واحد منهم اقل
الانصباة من تلك المسائل * ومن حجب ولورث واحدة منها لم يعط شيئا
ويوقف المشكوك فيه الى البيان او الصلح كما مر * ولا يحتاج الى عمل غير هذا
عند تامة الشائعية وكذلك عند الخنا بل ان رجس انصاحه بان كان صغيرا *
اما عند المالكية مطلقا وعند الخنا بل ان لم يرج انصاحه بان بلغ ارباعا
فتحتاج الى زيادة عمل وهو انك اذا احتملت الجامعة كما مر لمسائل الخنثى
الواحد او لمسائل الخنثى او الخنثى فاضربها في عدد احواله التي تضمنت

مسائلها تلك الجامعة وما حصل بذلك الضرب يقسم على كل مسألة من مسائل الاحوال فما خرج للواحد على كل مسألة فهو جزء سهمها فاضرب به في سهام كل وارث منها ثم اجمع لكل واحد من الخنثى وباقي الورثة ما خصه من جميع المسائل ان ورث في كلها او بما ورث منها واعطه من ذلك بنسبة الواحد الى حالتي الخنثى او حالات الخنثى * واما عند الخنثية فقد علمت مما سبق انه ليس عندهم الا الصحيح المسألة على تقدير الاضرب في حق الخنثى وحده ولا وقف عندهم وان لم يرث على تقدير لم يعط شيئاً * ولنمثل ههنا مثالا للخنثيين وقس عليه غيره وهو خنثيان شقيقان وانح لآب لهما اربعة احوال حال ذكورة واصل مسأله اثنان وحال انوثة واصل مسأله ثلاثه وحال ذكورة الاكبر وانوثة الاصغر واصل مسأله ثلاثه ايضا وحال ذكورة الاصغر وانوثة الاكبر واصل مسأله ثلاثه كذلك فاكتف بواحدة من المتماثلات وهي ثلاثه واضربها في الاثنين للباينة تبلغ ستة وهي الجامعة ثم اضرب الستة في عدد الاحوال الاربعة تبلغ اربعة وعشرين ثم اقسما على كل من الاربع المسائل يخرج جزء سهم الاولى وهو مالاواحد منها اثني عشر وجزء سهم كل من الثانية والثالثة والرابعة ثمانية * ثم اضرب لكل خنثى من الاولى واحد في اثني عشر باثني عشرون من الثانية واحد في ثمانية بثمانية ومن الثالثة اثنين بتقديره هو الذي كره في ثمانية بسنة عشرون من الرابعة واحد بتقديره هو الاثني في ثمانية بثمانية تجتمع له اربعة واربعون * فله منها نسبة مالاواحد من الاحوال وهو ربعها احد عشر * واضرب للآخ من الآب واحد من مسألة الانوثة فقط في ثمانية بثمانية فله

ر بهما اثنان وهو نسبة الواحد للاحوال ايضا وليس له غير ذلك هذا عند المالكية
مطلقا وعند الحنابلة ان لم يرج اتصاحهما وعندنا معاشر الشافعية لا يحتاج الى
ضرب الجامعة في عدد بل نصح من السنة وكذلك عند الحنابلة ان رجي اتصاحهما
فنهطى كل خشي منها الثلث سهمين ولا يعطى الاخ من الاب شيئا ويوقف سهمان
كما تقدم * ولا يخفى العمل عند ظهور الحال * وعند الحنفية للخنثيين
الثلاثان والباقي للاخ من الاب والله اعلم *

(فصل —)

ومن الارث بالتقدير والاحتياط ارث المفقود وهو من انقطع خبره وجعل
حاله فلا يدري احيى هو ام ميت سواء اكان سبب ذلك سفره او حضوره
قتالا او انكسار سفينة او اسره عند اهل الحرب او نحو ذلك * والكلام فيه
هنا مختصر في حالين ارثه من غيره وارث غيره منه وقد ذكر المؤلف الاول
فقال * واما حكم المفقود اذا مات شخص * كان * ذلك المفقود
هو الوارث الحائز لليت او * من جملة الورثة سواء اكان ذكرا او انثى *
فالصحيح انه يعامل كل من الورثة بالاضر في حقه من موت المفقود او حيائه
* فمن يرث بكل تقدير * من الحياة والموت * واتحد ارثه * على كلا التقديرين
* يعطاه * اما كزوجة مع ابن حاضر وابن اخر مفقود لان نصيبها الثمن على
كلا الحالين * ومن يختلف ارثه * كام مع اخ حاضر واخ اخر مفقود * يعطى
الاقل * من النصيبين وهو السدس للام في هذه الصورة لانه لما بقدر
الحياة ولما التث بتقدير الموت * ومن لا يرث في احد التقديرين اى
تقدير حياة المفقود وموته لا يعطى شيئا * كم حاضر مع ابن مفقود *

وكنت ابن مع بنتين وابن مفقود فان المم لا يرث بتقدير الحياة وبنت
الابن لا يرث بتقدير الموت فلا يملئ كل منها شيئاً * ووقف المال * كله
حيث كان المفقود حائزاً بتقدير حياته * او الباقي * ان كان معه مشارك
في الارث او يسبب به غيره نقصاناً * حتى يظهر الحال بموته او حياته *
فيترتب عليه مقتضاه * او بحكم القاضي بموته اجتهاداً * على ماسياتي *
ثم ما وقف لاجله من التركة ان قدم المفقود اخذ ما وقف له واخذ الباقي ان
كان مستحقه * وان استمر الجمل بماله الى الحكم بموته على ماسياتي فمعدنا
وعند الحنفية والمالكية انه يرد لورثة الميت الاول الحاضرين على حسب
ارثهم حال موته وليس لورثة المفقود منه شيء اذ لا يرث بالشك لاحتمال
موت مورثه قبله وقياساً على الحمل لانه ان انفصل حياً استحق نصيبه الموقوف
له وان انفصل ميتاً اخذ الورثة ما كان موقوفاً * وعند الحنابلة وجهان المذهب
منها انه ان لم يلم بموت المفقود حال موت مورثه حكم ما وقف له ببقية ماله
فيورث عنه ويقضى منه دينه وبه جزم الجمهور منهم * والوجه الثاني انه
يرد الى ورثة الميت الاول الحاضرين عند موت مورثهم وفقاً للائمة الثلاثة
كما تقدم * وكيفية حساب * مسائل * المفقود ان تعمل لكل من حاله مسئلة
اي مسالة للعيادة ومسالة للموت وتحصل اتل عدد يقسم على كل من المسلمين *
بالطريقة التي تكرر ذكرها سابقاً * فما بلغ فانه تصبغ * الجامعة لها * فاقسمه
على كل تقدر * اي على الورثة باعتبار كل تقدر من تقدر يرى حياته
او موته او على كل مسالة ذات تقدر * يظهر الاتي فيمضاء كل وارث *
عملاً بالاسوة في حق كل واحد منهم * ووقف المشكوك فيه * كما تقدم

وستاتي الامثلة قريباً ﴿ واذ كان الموقوف بين الحاضرين لاحق للمفقود فيه ﴾ كما في جد و اخ شقيق حاضرين و اخ لاب مفقود ﴿ جاز الاصطلاح عليه بينهم ﴾ اى الحاضرين ان كانوا اكمل اكماً و ذونك الامثلة وقد ذكر المؤلف منها هاتين الامثالين يرث على التقديرين لكن يختلفان في التقدير الحياة مع شمول المثال لمن الاضر في حقه الحياة ومن الاضر في حقه الموت ﴿ قال رحمه الله ﴾ مسألة ﴿ اى هذه مسألة ﴾ زوج حاضرو واختان لاب حاضرتان و اخ لاب مفقود فبتقدير موت الاخ تكون المسألة من سبعة بالمول ﴿ لان فيما نصفاً و ثلثين و مائة و عشرين من السبعة سبعة فعمال بواحد لاكل الثلثين و بتقدير حياته ﴾ يكون اصلها من اثنين ﴿ لان فيها نصفاً و الاثنان مخرجه ﴾ و تصعب ﴿ بضرب عدد دروس الاخوة و هي اربعة لعدم انقسام الواحد عليهم في الاثنين ﴾ من ثمانية و المسألة ثلثان متباينتان و مسطحة ﴿ اى حاصل ضرب احداهما في الاخرى ﴾ ستة و خمسون ﴿ فتقسم على مسألة الموت و هي سبعة يخرج جزء سهمها ثمانية و تقسم على مسألة الحياة و هي ثمانية يخرج جزء سهمها سبعة و من له شئ من احدى المسألتين ياخذ مضر و باقي جزء سهمها و يعامل كل بالاضر ﴿ فالاضر في حق الزوج موت الاخ فله ﴾ من مسئلته ﴿ اربعة و عشرون ﴾ حاصلة من ضرب سهامه منها ثلثة في جزء سهمها ثمانية ﴿ وله من مسألة الحياة اكثر لان له فيها ثمانية و عشرون حاصلة من ضرب سهامه منها اربعة في جزء سهمها و هو السبعة و الاضر في حق الاختين حياتهما فلكل واحدة منهما ﴾ من مسألة حياتها سبعة ﴿ حاصلة ﴾ من ضرب سهامها و واحد في جزء

سهمها $\frac{1}{8}$ سبعة $\frac{1}{8}$ ولكل منهما من مسألة الموت اكثر لان لكل منهما فيها ستة عشر
 حاصلة من ضرب سهمي كل منهما اثنين في جزء سهمها وهو الثمانية $\frac{1}{8}$ فمجموع
 ما اخذوه ثمانية وثلاثون ويوقف ثمانية عشر بين الزوج والاختين والاخ
 المفقود فان ظهر ميتا مع الزوج حقه $\frac{1}{8}$ لان معه اربعة وعشرون وهي نصف
 عائل $\frac{1}{8}$ وجميع الموقوف للاختين $\frac{1}{8}$ لاكمال الثلثين $\frac{1}{3}$ وان ظهر حيا كان
 للزوج منه اربعة $\frac{1}{8}$ لاكمال نصفه من غير عول $\frac{1}{8}$ والاخ اربعة عشر $\frac{1}{8}$ فيكون
 له مثل الاختين بطريق التعصيب $\frac{1}{8}$ ويجوز الصلح في مثل هذه بين الزوج
 والاختين في الاربعة الاسهم الزائدة على حصة الاخ لو ظهر حيا $\frac{1}{8}$ ومثال
 من يرث على التقديرين من غير ان يختلف استحقاقه ما قد مناه وهو زوجة
 وابن حاضر وابن اخر مفقود فللزوجة الثلث بكل تقدير $\frac{1}{3}$ ومثله لو خلفت
 زوجا حاضرا واخوين لام حاضرين واخا لاب مفقود فللزوج النصف
 ثلاثة على كلا التقديرين وللأخوين اللام الثلث اثنان على كلا التقديرين
 كذلك والموقوف واحد للاخ اللاب ان ظهر حيا ولا فليت المال اولها ردا على
 ما مر من الخلاف $\frac{1}{8}$ ومثال الارث بتقدير حياة المفقود فقط ما قد مناه ايضا
 وهوبنتان وبنت ابن حاضر اب وابن ابن مفقود فللبنتين الثلثان على كل
 من تقديرى موت الابن وحياته فيدفع لهما الثلثان واما بنت الابن فتسقط
 بتقدير موت ابن الابن لاستغراق البنيتين الثلثين وترث بتقدير حياته لانه
 يعصبها في الباقي فلا يدفع لبنت الابن شيء لان الاضر في حقها موته $\frac{1}{8}$ فان
 ظهر حيا فالثلث الموقوف بينها للذكر مثل حظ الانثيين $\frac{1}{8}$ ومثال الارث
 بتقدير موت المفقود فقط لو خلفت زوجا واخا لاب حاضرين وشقيقا

مفقوداً فيعطى الزوج نصفه ويوقف النصف الآخر فان ظهر الشقيق حياً
أخذه والا أعطيه الأخ الابن ومثال حبس المفقود لبعض الورثة نقصاناً
من غير ان يكون له حق في الارث ما قد مناه كذلك وهو جد واخ شقيق
حاضران واخ لاب مفقود فمسألة حياته من ثلاثة لانها من مسائل المعادة
فلابد الثلث سهم وللأخ الشقيق سهمان بعد الأخ الابن على الجد ومسألة
موته من اثنين لان المال بينهما بالسوية فيقدر في حق الجد حياته وفي حق
الأخ موته والجامعة للمساكين ستة الجدد منها اثنان وللشقيق ثلاثة ويوقف
سهم بين الجد والأخ ولا حق للمفقود فيه فلها ان يصالحا فيه كما مر *

* تبيينه * قد عرفت كيفية حساب المفقود كما مر بك وهذا حيث كان
واحد اذ ان تعدد فكيفية حسابه هو ما تقرر في حساب مسائل الخنثى اذا
تعدد فتصحح لهم بعدد احوالهم الممكنة من حياة الكل او موت الكل
او حياة البعض وموت البعض وتعمل في ذلك ما مر في الخنثى * ومن
اتقن ما مر لم يخف عليه ما هنا والله اعلم *

الحال الثاني من حالى حكم المفقود هو ارث غيره منه * وقد ذكره المؤلف
رحمه الله هنا وقد قبله توطئة لذكره قوله مؤكداً الماسبق * هذا * اى
ما تقدم من انه يعامل من معه بالاضر وكيفية حسابه كما سبق * حكمه *
اى المفقود * اذا كان وارثاً * ثم قال * فان كان موروثاً فحكمه ان
يوقف ماله * وان خصصه * الى ثبوت موته ببينة او يحكم للقاضى بموته
اجتهاداً عند مضي مدة * يغلب على الظن انه لا يعيش فوقها لكونه
* لا يعيش مثله اليها * ولا تتقدر بشي على الصحيح عندنا ما عند الحنفية

فظاهر الرواية عن الامام رحمه الله انه اذا لم يبق احد من اقرانه حكم بموته
واختلفوا في تلك المدة فقال محمد رحمه الله مائة وعشرين سنة وقال
ابو يوسف مائة وخمس سنين وقال بعضهم تسعون قال صاحب
الكنز وعلمه الفتوى لكن قال السيد الجرجاني في شرح السراجية ثم ان
الايق بطريق الفقه ان لا تقدر بشيء كما هو ظاهر الرواية عن الامام
اذ لا يجاز للقياس في المقادير ولا نص ههنا فيجوز على اعتبار اقرانه ونظائره
كافي قيم المتلفات ومهر مثل النساء انتهى والراجع عند المالكية كما حقه
العلامة الاميران العبرة بمدة التعمير وهي سبعون على الراجح وهذا عندهم
في غير مفقود القتال امامة وفده فان كان القتال بين المسلمين حكم بموته
بمجرد انفصال الصفيين حيث لم يوجد ويضرب القاضي له مدة من غير تحد يد
المدة المذكورة بل بنظيره وكذا المفقود في زمن الوفاء وان كان القتال
بين المشركين والمسلمين فينظر له سنة بمدة لاحتمال الاسر ومحل الاحتياج
لحكم بموته حيث لم تقض له مائة وعشرون سنة فان مضى ذلك لم يحتاج لحكم
حاكم بل يورث ماله من غير حكم والمذهب المفتي به عند الحنابلة ان من
انقطع خبره لغيبة ظاهرها السلامة كالأسر والخروج للتجارة والسياسة
وطالب العلم انتظار ثمة تسعين سنة منذ ولد فان فقد ابن تسعين اجتهد الحاكم
في تدوير مدة الانتظار وان كان ظاهر غيبته الهلاك كن فقد من بين اهله
او في مهلكة او فقد من بين الصفيين حال الحرب او غرقت سفينة ونجا قوم
وغرق اخرون انتظار ثمة اربع سنين منذ فقد ثم يقسم ماله
في الحالتين وعلم مما ذكر انه لا بد عندنا وعند الحنفية بل وعند المالكية

في بعض الصور من الحكم بموته ولا يبقى مضي المدة فقط لان الاصل بقاء الحياة فلا يزول الا بيقين والحكم منزل منزلته * ثم بعد الحكم بموته يعطى ماله من يرثه وقت الحكم فمن مات قبله او معه لم يرثه هذا ان اطلق الحاكم فان قيدت البينة او قيد الحاكم حكمه بزمن سابق اعتبر ذلك الزمن ومن كان وارثه حينئذ * ولا تتضمن قسمة الحاكم الحكم بموته الا ان وقعت بعد ثرا فاع اليه واو قدم المفقود بعد قسم ماله اخذ ما وجد منه بعينه لانه تبين عدم انتقال ملكه عنه ورجع على من اخذ الباقي بمثل مثلي وقيمة متقوم لتعذر رده بعينه والله اعلم *

(فصل)

ومن الارث بالتقدير والاحتياط ارث الحمل وارث من معه والمراد به هل يحتل ان يرث او يحجب غيره بتقدير من التنازع كاسيا في كلام المؤلف والارث واجب به شرطان احدهما ان يعلم انه كان موجودا في بطن امه عند موت مورثه ولو كان وجوده نطفة في البطن * والمراد بالاشارة الى او ما نزل منزلته من البطن والحلق الولد بالفرش هاتين اقسام السارح مقام العلم ولا يعلم وجوده عند الموت الا ان اتت به قبل مضي ستين شهرا من موت مورثه سواء اكانت فراشا ام لا لان اقل مدة الحمل ستة اشهر بالاجماع فبانه دليل على انه كان موجودا قبل الموت * او اتت به لاكثر من ستة اشهر ودون اربع سنين من موت مورثه والاصل انها ليست فراشا الزوج او سيد لان الظاهر حينئذ وجوده عند موت مورثه والاصل عدم حدره * اما لو كانت فراشا فظاهر عدم حدره بعد الموت لان الافتراض سبب ظاهري في حدره

فلا يرث * نعم ان اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الموت ورث هو وان
 اتت به لاكثر من اربع سنين من موت مورثه فهو محقق الحدوث لان
 الاربع السنين هي اكثر مدة الحمل عند ناو عند الحنابلة وعلى احد القولين
 عند المالكية والقول الثاني عندهم انها خمس سنين * وعند الحنفية اكثر
 مدة الحمل سنتان * و الفرق الحنفية بين ما اذا كان الحمل للميت او لغيره
 قالوا ان كان له فالحكم في المدة مامر عندهم وان كان الحمل لغيره كان مات وزوجة
 ابيه حاملا لم يرث الا اذا اتت به قبل مضي ستة اشهر سواء اكانت فراشا
 ام لا * فائدة * قال صاحب منتهى الارادة من الحنابلة من خلف اما
 مزوجة من غير ابيه وورثة لا تحجب ولد هالم توطأ حتى تستبرأ ليعلم احامل
 ام لا انتهى * ونبه على وجوبه بعض علماء الحنابلة وعليه فيكون عندنا مستحبا
 خروج من الخلاف والله اعلم * الشرط الثاني ان يفصل الحمل كله حيا حياة
 مستقرة ويعرف ذلك عند ناو عند الحنابلة باستهلاله صار خاوا بهطاسه
 وتناوبه وطول ز من تنفسه ومضه الثدي ونحوها مما يدل على حياته
 كحركة طويلة * لا مبرد ونحو اختلاج لانه قد يقع لنحو انضغاط وتقلص ونحو
 عصب ومن ثم النفي كل ما احتمل من العلامات ان يكون لعارض اخر *
 وجعل الحنفية جميع ذلك بمنزلة الاستهلال * قال السيد في شرح السراجية
 وطريق معرفة حياة الحمل وقت الولادة ان يوجد منه ما تعلم به الحياة كهو
 او عطاس او بكاء او ضحك او تحريك عضوا انتهى * ولو خرج اكثر الحمل حيا
 ورث عند الحنفية قالوا لان الاكثر له حكم الكل فكانه مخرج كله حيا انتهى *
 وعند المالكية اذا استهل المولود صار خاورث وان لم يستهل صار خالم يرث

والله اعلم * وحيث انتهى الغرض من بيان شرطي ارث الحمل وفروعهما فلنرجع
الى كلام المؤلف في حكم ارثه والحجب به وكيفية حساب مسائله قال رحمه الله
* واما الحمل اذ كان يرث او يحجب * غيره * ولو ببعض التقادير * فان
رضي الورثة بتأخير القسمة الى الوضع فهو الاولى خروج من الخلاف الا في
ولتكون القسمة واحدة * وان طلب الورثة القسمة او بعضهم لم يجبروا على
الصبر عند الائمة الثلاثة * والارجح عند المالكية انهم يجبرون على الصبر حتى
من لم يختلف نصيبه منهم وان لا قسمة الا بعد الوضع او البيان ان لا حمل * وطى
ما تقدم عند الائمة الثلاثة * فيما مل الورثة الموجودون بالاضر * اى ان كان
اضر لانه قد لا يكون كما ياتي تمثيله * من وجوده وعدمه وذكورته وانوثته
وانفراده وتعدد * ويوقف المشكوك الى الوضع للعمل كله * سواء كان
* حيا حياة مستقرة او ميتا * لان الحياة انما هي شرط لارث الحمل ولا دخل
لها في وقف المشكوك * او * الى ان يتبين * ان لا حمل * كان ظهرا
ما بها نفاخ او رجاء * فمن يحجب ولو ببعض التقادير * كم مع حمل زوجة
الميت * لا يعطى شيئا ومن لم يختلف نصيبه * كالزوجة مع الفرع الوارث فان
لها الثمن على كل تقدير * يعطاه * كاملا * ومن يختلف نصيبه وهو مقدر *
اى والحال ان نصيبه مقدركا لام الحامل فان لها مع اتحاده الثلث ومع تعدده
السدس * اعطى الاقل * من النصيبين او الانصبا * وان كان غير مقدر *
كما في ارث الحمل * فلا يعطى شيئا * لانه لا يضبط لعدد الحمل عند ناعلى الاصح
فقد وجد منه في بطن خمسة وسبعة واثنى عشر وكذا اربعون على ما نقله ابن
الرفعة رحمه الله وان كلامهم كان صغيرا جدا وانهم عاشوا وركبوا الخيل

منع ايهم وكان من سلاطين هند اد * والمعتمد المفتي به عند الحنفية انه يوقف
 الحمل حفظ واحد فقط ذكر اكان او انثى ايها كان اكثر و يوخذ كقيل من
 بقية الورثة بالزائد * والقول الثاني وهو قول الامام يوقف للميت نصيب
 اربعة بنين او بنات ايها اكثر و يعطى بقية الورثة اقل الانصاء * وعند
 المالكية يوقف للحمل الاكثر من حظ ابين او بنتين لان ولادة مازاد على
 التوهمين نادر فلا يبنى عليه حكم بل على ما يعتاد في الجملة * وبهذا قال ايضا
 محمد بن الحسن من الحنفية والاولوي * واذا وضع الحمل ميتا * او بان ان
 لا حمل او وضع حيا ولم يهلم و جهوده عند الموت * عاد الموقوف للموجودين
 من الورثة * عند الموت * وكأنه له يكن * حمل * ولو كان انفصالة بجنابة
 على امه ثوجب غرة ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لاجله كما مر
 في شروط الارث * نبيه * قال العلامة ابن حجر في التلخيص يكتفى في الوقف بقوله
 انا حامل وان ذكرت - الامة حنفية بل ظاهر كلام الشيعيين انه متى احتمل
 اقرب الوط * وقف وان لم تدعه انتهى * وكيفية حساب مسائل الحمل ان
 تعمل لكل تقدير من تقادير الحمل مسألة على حدة ثم تحصل اقل عدد ينقسم
 على كل مسألة منها فيخرج جزء سهمها فاضرب نصيب كل وارث من كل مسألة
 في جزء سهمها يحصل نصيبه * نهائهم اعرف نصيب كل وارث من كل مسألة *
 فمن لا يختلف نصيبه يطاه كاملا ومن يختلف نصيبه يعطى الاقل لانه المتيقن *
 ومن يحتاج ولو ببعض التقادير لا يعطى شيئا * وقد سبق بيان كيفية التصحيح
 وطريقة النظر بين الاعداد واستخراج اقل عدد ينقسم على كل منها مكررا
 ومن عرف ذلك عرف ما عانا لاعداد ولا اعادة * وقد ذكر المؤلف رحمه الله

بعض أمثلة مسائل الحمل **قال** **مسئلة** * خالف أمته حاملا واخا شقيقا *
 ومثله غيره من النصبات الاب **فلا يعطى** الاخ شيئا **بالتفاق** الائمة
 الاربعة **ماذا** الحمل وبعد الوضع لا يغنى الحكم **وهو** انها ان وضعت
 ميتا او بان ان لا حمل فالمال كله للاخ الشقيق او كان في حملها ذكر فلا شيء
 للاخ او كان الحمل انثى واحدة فلها النصف والاخ الباقي او اثنيان فاكثر فلها
 او لمن الثلثان وله الباقي **واذا** خلف ابن وزوجة حاملا **فتعطي** المالكية
 لا قسمته الى الوضع وعند الثلاثة يعامل كل بالاضر **فتعطي** الزوجة الثلثين *
 لانه لا يختلف نصيبها بتعدد الحمل كلها **ولا يعطى** الابن **عند** نالعاشر
 الشافعية **شيئا** حتى تضع **او** يظهر ان لا حمل لانه لا ضبط لعدد الحمل عندنا
 والمتمم عند الحنفية يوقف العمل نصيب ابن ذكر فتصح المسألة عندهم من ستة
 عشر للزوجة اثنتان تعطاهما **يعطى** الابن سبعة ويؤخذ منه كفيل وتوقف
 سبعة **وعند** الحنابلة يوقف نصيب ابنين فتصح المسألة عندهم من اربعة وعشرين
 للزوجة ثلاثة تعطاهما **يعطى** الابن سبعة وتوقف اربعة عشره وان وضعت
 ميتا فالموقوف للابن اتفاقا **واذا** خلف زوجة حاملا وابوين **فتعطي**
 المالكية فاضربك انه لا قسمته الى الوضع وعند الثلاثة يعامل كل بالاضر كما سبق
فلا اضر في حق الزوج والابوين **عند**ناو **عند** الحنابلة **ان** يكون
 الحمل عدد من الاناث **اثنتين** او اكثر **واذا** النصيب لا يختلف بزيادة العدد
فتعطي الزوجة ثلثا **وهو** بعد الاختصار كما سياتي في ثلاثة * **و**
يعطى الاب سد ساعا **وهو** كذلك اربعة **وتعطي** الام
سد ساعا **وهو** كذلك اربعة **فهى** **على** تقدير ان الحمل عدد من

الاناث الا هو الا ضرب في حق الكل * من اربعة وعشرين و تعول السبعة
وعشرين فيدفع للزوجة ثلاثة من سبعة وعشرين والام اربعة منها والاب
كذلك ويوقف ستة عشر * بالاختصار في الكل * وكيفية العمل في هذه
المسألة على ما تقدم ان تقول * زوجة حامل وابوان اصل المسألة بتقدير
انفصال الحمل ميتا من اربعة لانها حينئذ احدي الفراوين * للزوجة الزرع سهم
والام ثلث الباقي سهم والاب الباقي سهمان * وبتقدير انفصاله حيا اصلها
من اربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة ولكل من الابوين السدس اربعة
والباقي للعمل المنفصل ان كان ذكرا او عدة امن الذكور او من الذكور
والاناث ونصيب بحسب عدد رؤسهم * وان كان الحمل بنتا واحدة فلها
النصف وللأبوين السدسان وللزوجة الثمن والباقي سهم للاب بالنصيب
ونصيب من اصلها * وان كان الحمل عددا من الاناث اثنتين او اكثر فلها والهن
الثلاثان والابوين السدسان وتعول الى سبعة وعشرين كما مر * ولا طريق
لتحقيق التصحيح فيها لعدم العلم بعدد الحمل قبل انفصاله لكن بحسب التأصيل
له ثلاثة احتمالات اما اربعة فقط او اربعة وعشرين بالاعول او عائلة الى
سبعة وعشرين * واقل عدد ينقسم على كل منها مائتان وستة عشر وهي
الجامعة فاقسمها او لا على الاربعة يخرج جزء سهمها اربعة وخمسون فاذا
ضربت نصيب كل وارث فيه حصل لكل من الزوجة والام اربعة
وخمسون والاب مائة وثمانية * ثم اقسما اعني الجامعة على الاربعة
والعشرين يخرج جزء سهمها تسعة فاذا ضربت نصيب كل وارث فيه
حصل للزوجة سبعة وعشرون ولكل من الابوين ستة وثلاثون * ثم

اقسمها ايضا على السبعة والعشرين يخرج جزء سهم ثمانية فاضرب نصيب
كل واحد فيه يحصل للزوجة اربعة وعشرون وكل من الابوين اثنان
وثلاثون * اذا علم هذا فعندنا وعند الحنابلة تعطى الزوجة اربعة وعشرين
ويعطى كل من الابوين اثنين وثلاثين ويوقف مائة وثمانية وعشرون *
فان ظهر الحمل عدد امن الاناث فهو له وان كان واحد اذ كرا كان اوائى
دفع للزوجة من الموقوف ثلاثة وللأم اربعة وللأب اربعة اذ هي
القدر الذي حصل به التفاضل بين الحظين * فان كان ابنه الباقي وهو
مائة وسبعة عشر * وان كانت بنتا فلها النصف وهو مائة وثمانية ففضل تسعة
ياخذها الأب بالتعصيب * ثم اذا انظرت الانصاء المعطاة لكل والموقوف
الى الوضع بتقدير الاضروحي اربعة وعشرون واثنان وثلاثون ومائة
وثمانية وعشرون وجدت بين الجميع توافقا بالثمن * فنقتصر المسئلة الى
ثمنها سبعة وعشرين ويرجع كل نصيب الى ثمنه * فيصير كما قسمه المؤلف
رحمه الله للزوجة ثمن الاربعة والعشرين ثلاثة وكل من الابوين ثمن
الاثنين والثلاثين اربعة ويوقف ثمن المائة والثمانية والعشرين ستة عشر *
ثم اذا ظهر الحمل صحح الموقوف بحسب الحال على ما مر * اما عند الحنفية
فالمسئلة بتقدير انفصال الحمل ميتا اصلها من اربعة وبتقديره حيا اصلها من
اربعة وعشرين كما مر فيهما * واقل عدد ينقسم على كل منها اربعة وعشرون
للدخول الاربعة فيها وهي الجماعة فتعطى الزوجة الثمن ثلاثة والام
السدس اربعة والاب كذلك ويوقف نصيب ابن واحد وهو الثلاثة
عشر الباقية * ويؤخذ من الجميع كفايل لاحتمال ان تلد عدد امن الاناث *

وان ولدت بنتا واحدة فلها النصف اثنا عشر بفضل سهم يأخذه الاب
بالنصيب * وان وضعت الحمل ميتا عيا والموقوف للموجودين
عند الجميع وكان الحمل لم يكن * فروع من مسائل استهلال الجنين *
اذا مات شخص وترك ابنا وزوجة حاملة فوضعت ابنا وبنتا فاستهل
احدهما ولم يعرف المستهل بعينه ثم وجد اميتين فيختلف جهنم
نصيب الزوجة والابن باختلاف المستهل فيعطى كل واحد منهما اقل
النصيبين ويوقف الباقي حتى يصطلما عليه او تشهد بينة بتعيين المستهل فيعمل
بمقتضاها * وقال الحنابلة يقرع بينهما فنخرجت القرعة عليه جعل المستهل
حكما كالوطاق شخص اجد نسائه ولم تعلم عينها ثم مات والله اعلم * ومن مسائل
الارث بالنقد يروى الاحتياط الشك في النسب ونحوه كمالوتناز عامهم ولا
ولا حجة لاحد مات قبل لحوقه باحدهما فيوقف الى البيان من تركته ارث
اب او ماتا قبله وقف من تركته كل ارث والده ومثله ان يطلق احدي زوجتيه
لا بعينها او بعينها ثم تلتبس ويموت قبل التعيين او البيان فانه يوقف بينهما نصيب
زوجة حتى يصطلما * وان ماتا قبله وقف من تركته كل منهما ارث زوج الى
البيان ويقرع بينهما عند الحنابلة كما مر قريبا والله اعلم * وافتي العلامة ابن
حجر رحمه الله فبين وطئت بشبهة فأت بولد يمكن كونه من الزوج ووطئ
الشبهة وقد وطئها في طهر واحد فأت الولد قبل لحوقه باحدهما ولا حدهما
والدان من غيرهما بانها تأخذ السيد من فقط ويوقف السيد من الاخر الى البيان
او الصلح عملا بالاسوأ في حق كل والله اعلم *

(فصيل في حكم ميراث الفرق ونحوهم)

قال المؤلف رحمه الله **﴿** واما حكم ما اذا مات متوارثان **﴿** او متوارثون
من ذكر او اناث او منها **﴿** يفرق او هدم او نحوها كجريق **﴿** او في معركة
قتال او طاعون **﴿** او في **﴿** بلاد **﴿** غربة **﴿** وعلم موت احدهما بعد
الاخر معيناً ولم ينسب فالامر واضح ان المناخير يرث المتقدم اجماعاً **﴿** او **﴿**
ما تاتى **﴿** معاً في ان واحد لم يتوارثا اجماعاً لان شرط الارث حياة الوارث
بعد موت الموروث **﴿** وان لم يعلم سبق موت احدهما **﴿** او **﴿** علم موت
احدهما اولاً **﴿** جهل اسبقهما فلا يتوارثان **﴿** عندنا وعند الحنفية والمالكية
ايضاً فكانهم الاقربا بينهم ولا غيرهما مما يقتضي الارث لفقد الشرط وهو
تحقق حياة الوارث عند موت الموروث كما سبق في شروط الارث **﴿** ومال
كل منهما **﴿** او منهم **﴿** الباقي ورثته **﴿** وهذا قول زيد بن ثابت رضي الله
عنه وبه قطع الجمهور **﴿** عندنا اذا علم موت المتوارثين مرتباً وعين السابق
ثم نسي وقف الامر الى البيان او الصلح لان البدك غير ما يؤس منه **﴿** هو عندهما
لا توارث كسابقه واختار هذا من الشافعية الفزاري وامامهم جميعاً الله وبهذه
الصوره تمت احوال الفرق ونحوهم خمسة **﴿** ومن مفردات مذهب الامام
احمد رحمه الله في الثلاثة الاحوال الاخيرة **﴿** وهي اذا لم يعلم سبق او علم لكن مع
الجهل بالاسبق او لم يجهل الاسبق لكنه نسبي انه يرث كل ميت من صاحبه اذا
لم تدع ورثة كل ميت سبق موت الاخر من تلاد الاخر بكبير البناء والمراد به
المال القديم الذي مات وهو يملكه **﴿** دون التجدد له بما ورثه من الميت
الذي معه لثلا بد خله الدور فيرث حينئذ كل واحد من مال نفسه

وهو باطل * اما اذا ادعى كل ورثة سبق موت الاخر وورثة الاخر
 تنكره فيتحالفان وتسقط الدعويان ولم يثبت السابق لواحد منهما
 فيجعل كالأول علم موتهما معا والله اعلم * مثال اخوان غرقوا لكل منهما مولى
 دفع مال كل واحد الى مولا * مثال اخر رجل غرق هو وزوجته وله
 ابنتان منها واخت لاب * اخت زوجته من الام وخلفت هي ابن عم *
 فالحكم ان للبنتين من مال ابيهما الثلثين وما بقي فالاخت لا يبه ولها من مال امهما
 الثلثين وما بقي فلابن عمها * ولا ترث الاخت للام لسقوطها بالفرع الوارث *
 مثال اخر امرأة غرقت وابنها وخلفت اخا وزوجا هو ابو الابن فما للابن
 الاب فقط وما للابن الاخ والزوج انصافا * والحكم المذكور في هذه
 الامثلة الثلاثة هو على مذهب الاثمة الثلاثة كما علمت * ولنختم بمثال نذكر فيه
 القضية مقتضبة على مذهب الامام احمد رحمه الله تيمنا للفائدة * وهو اخوان
 اكبر واصغر ماتا وجاهل اسبقهما او علم ثم نسي ولم يدع ورثة واحد سبق الاخر
 وخلف الاكبر بنتا وبنين واناير والاصغر بنتين وستة دراهم ولها عم * فيكون
 الحكم ان تقدر موت واحد قبل الاخر وليكن الاكبر فلبنته ثلاثة اناير
 ولاخيه ثلاثة ابنتيه وعمه * ثم تقدر موت الاصغر قبل الاكبر فلبنتيه اربعة
 دراهم والاكبر درهمان لبنتيه وعمه * فاجتمع لبنت الاكبر ثلاثة اناير ودرهم
 ولكل واحدة من بنى الاصغر درهمان ولها عم * فاجتمع لبنات الاكبر ثلاثة اناير ودرهم
 والاصغر من الاكبر ودرهم مما ورثه الاكبر من الاصغر وليس له من تلاد
 ما لها شي لانه محبوب بالاخ * اما عند الاثمة الثلاثة رحمهم الله لبنت الاكبر
 ثلاثة اناير والباقي للعم ولكل واحدة من بنى الاصغر درهمان والباقي للعم

فالحاصل لعموم ثلاثه دنانير ودرهمان ويقاس على هذا المثال نظائره *
 * تمة * اذا عين ورثة كل من الميتين موت احدهما بوقت واقفوا على تعيينه
 بان قالوا مات يوم كذا من شهر كذا او شكوا اهل مات الاخر قبله او بعده
 ورث من شك في وقت موته من الميت الذي عين وقت موته لان الاصل
 بقاء حياته * ولو مات متوارثان عند الطلوع او الزوال او الغروب مثلا
 في يوم واحد وكان احدهما بالشرق والاخر بالمغرب ورث الذي مات
 بالمغرب من الذي مات بالشرق لموته قبله لان الشمس وغيرها من السيارة
 تطلع وتزول وتغرب في المشرق قبل المغرب بالارب * ويلفز بها فيقال
 اخوان ما لنا عند الزوال في يوم واحد وورث احدهما الاخر والله اعلم *
 * باب * اي هذا باب * في ذكر احكام * الرد

على ذوى الفروض وكيفية تأصيل مسائله ونصحيحها * وهو ضد العول * لان
 العول زيادة في السهام ونقصان في الانصبا * والرد زيادة في انصبا الورثة
 ونقصان في السهام * وبعبارة اخرى لانه في العول تفضل السهام على المخرج وفي
 الرد يفضل المخرج على السهام * ودليل الرد من الكتاب قوله تعالى وأولو
 الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اى بعضهم اولى بميراث بعض
 بسبب الرحم * ومن السنة منعه عليه السلام لسعد بن الربيع ان يوصى
 بما زاد على الثلث مع انه لم يكن له الابنت واحدة اذ لو لم يستحق
 الزيادة على النصف بالرد لجوز له الوضبة بالنصف قاله السيد في شرح
 السراجية * والقول بالرد هو مذهب الامامين ابي حنيفة واحمد رحمهما الله
 مطاقا انتظم بيت المال ام لا كما قدمناه اول الكتاب * والراجع عندنا

كما تقدم ايضا انه ان لم ينتظم امر بيت المال يرد على ذوى القروض بحسب
 فروضهم وعليه الفتوى * قال العلامة سبط المازدي في كشف القوامض
 وقد يشتمن من انتظامه الى ان ينزل السبد المسيح عليه السلام انتهى * والارجح
 عند المالكية ان المال او الباقي بعد القروض حيث لا عصبية لبيت المال سواء
 انتظم ام لا * قال الشيخ الباجوري رحمه الله هذا كلام ابن الحاجب
 والشيخ خليل لكن ذكر الخطاب نقولا صريحة في اشتراط الانتظام قال وهو
 المعتد كما في شرح الأجهوري فلا يصرف له شيء ان كان غير منتظم بل يرد
 على من يرد عليه انتهى * واذا احكمتنا بالرد فانما يكون على ذوى القروض
 من النسب واما الزوجان فلا يرد عليهما اجماعا وذلك لان الرد انما يستحق بالرحم
 كما تقدم ولا رحم للزوجين من حيث الزوجية * واعلم ان مسائل الرد قسمان
 قسم لا يكون فيه زوج ولا زوجة وقسم يكون فيه احدهما وقد ذكر المؤلف
 رحمه الله الاول بقوله * فاذا لم يكن * من الورثة * احدهما الزوجين وكان
 من يرد عليه شخصا واحدا كام مثلا * او جدة او بنت او بنت ابن او اخت
 او ولد ام * فلها المال فرضا ورضا * فتأخذ مقدار فرضها بالقروض والباقي
 بالرد ولا عمل فيه لان تقسيرا القروض انما شرع لمكان المراجعة ولا مراجعة
 هنا * او كان * المردود عليه * صنفا واحدا * متممدا * كالجدة *
 او البنات او بنات الابن او اولاد الام * فاصل المسألة عدد هم * ومنه
 تصح لان المال بينهم بالسوية ذكورا كانوا كاخوة لام او اثنا كجدات
 او ذكورا واثنا كاخوة واخوات لام * كالعصبة * لاستوائهم في موجب
 الارث * او كان * المردود عليه * صنفين فاكثر * ولا يتجاوز

ولبت الابن سدس واحد وللأم كذلك واحد فمجموع السهام الماخوذة
 منها خمسة فاجعلها اصل مسألة الرد واقطع النظر عن الباقي وهو الواحد ففي
 هذين المثالين صحت المسئلة من اصلها ومثال ما وقع فيه الانكسار ولا يقع
 على اكثر من صنفين للاستقراء جدتان واحد لأم اصل مسألة الرد اثنتان
 ونصف من اربعة كما هو واضح جدتان وثلاثة اخوة لأم اصل مسألة
 الرد ثلاثة والانكسار واقع فيها على فريقين وبين رؤس كل منها وسهامه
 تبين فتضرب الرؤس في الرؤس تحصل ستة تضرب في اصل مسألة
 الرد ثلاثة ونصف من ثمانية عشر لكل جدة ثلاثة ولكل اخ لأم اربعة ثم
 ذكر المؤلف رحمه الله القسم الثاني من مسائل الرد وهو ما اذا كان في
 المسألة احد الزوجين قال رحمه الله وإذا كان في الورثة احد الزوجين
 استقل بفرضه فقط وهو ما نصف او ربع او ثمن فنحذله فرضه من مخرج
 الزوجية وهو واحد من اثنين او اربعة او ثمانية واقسم الباقي بعد فرض
 الزوجية وهو اما واحد او ثلاثة او سبعة على مسألة اهل الرد فان
 كان من يرده عليه شخصاً واحداً او صنفاً واحداً سواء انقسم عليه
 الباقي ام لم ينقسم فأصل مسألة الرد تفرج فرض الزوجية كزوج
 وام وكزوجة وام وكزوجة وبنت اصل الاولى اثنتان والثانية اربعة
 والثالثة ثمانية وكزوج وثلاث بنات او زوجة وسبع بنات الاولى من
 اربعة والثانية من ثمانية وكلها تصح من اصلها لا تقسم الباقي بعد فرض الزوجية
 في الكل على مستحقته وان لم ينقسم الباقي بعد فرض الزوجية على رؤس
 الصنف فتحتاج الى التصحيح كزوجة وثلاث بنات او احدى وعشرين بنتاً

اصلها ثمانية للزوجة سهم والباقي سبعة اسهم على ثلاث بنات بناتهن او على
 احدى وعشرين بنتا فوق عدد من بالسبع وهو ثلاثة هي جزء سهمها
 على التقديرين اضربها في اصلها تصح من اربعة وعشرين للزوجة ثلاثة
 ولكل بنت سبعة اسهم او صهر وكذا الوتد الزوجات فصالح المسألة كما سبق
 وان كان من يرد عليه مع احد الزوجين اكثر من صنف بان
 كان صنفين او ثلاثة ولا يتجاوزها كما مر فاعرض على مسالته اي مسألة
 الرد بقطع النظر عن الزوجية وهي اما اثنان او ثلاثة او اربعة او خمسة
 الباقي من مخرج فرض الزوجية فان انقسم على من يرد عليه
 بان كان مماثل المدد فمخرج فرض الزوجية اصل مسألة الرد ايضا
 ولا حاجة الى عمل في ذلك وهذا انما يكون في مسألة واحدة وهي ما اذا
 كان مع الزوجة من اهل الرد من فرضه ثلث وسدس فقط مثال
 لذلك زوجة وام وولدها مسألة الزوجية من اربعة للزوجة سهم
 والباقي ثلاثة منقسمة على مسألة الرد للام سهم وولدها سهمان وكام
 وولدها ذهي من اربعة كذلك والفرض فيها سدس وثلث فقط ثم انه قد
 ينقسم على الاصناف ولا ينقسم ما اصاب كل صنف عليه كالموتد الزوجات
 او كان مع الزوجة ولدي ام وجدتين فينشذ فتخرج الى الضرب والنصيب
 كما تقدم في بابه وان لم ينقسم الباقي بعد فرض الزوجية على مسألة الرد ضربت
 مسألة الرد جميعها اذ لا تنافي فيها الموافقة في اصل مسألة الزوجية
 فما بلغ فهو اصل المسألة الجامعة لمسلتي الرد والزوجية صحتانه ام لا تزوج
 وجدة واخلام مخرج فرض الزوج اثنان له نصفها سهم ويبقى لاهل الرد سهم

و مسألتهم من اثنين ايضا والواحد لا ينقسم عليهما فاضربهما في مخرج فرض
 الزوج مخرج اربعة هي اصل المسألة * ولو كان مكان الزوج زوجة مع الجدة
 والاخ من الام كان اصلها ثمانية لانها الحاصلة من ضرب مسألة الرد في مخرج
 فرض الزوجة ولو كان مكان الجدة اخت لابوين مع الزوجة والاخ من
 الام كان اصلها ستة عشر لانها الحاصلة من ضرب الاربعة مسألة الرد في الاربعة
 مخرج فرض الزوجة * وان كان مع الزوج بنت وبنت ابن فقط كان اصلها
 اثنين وثلاثين لانها الحاصلة من ضرب الاربعة مسألة الرد في الثمانية مخرج
 فرض الزوجة * وبعد التاصيل فكل من له شيء من مسألة الرد اخذه مضروبا
 في الباقي من مخرج فرض احد الزوجين لان حق كل من يرد عليه تمامه وفي
 الباقي بعد اخذ من لا يرد عليه فرضه من مخرجه * ومن له شيء من مخرج فرض
 الزوجة اخذه مضروبا في مسألة الرد * مثال ذلك اربع زوجات وبنت
 وسبع بنات ابن باصل مسألة الرد المقطوعة من الستة اربعة والسبعة الباقية بعد
 فرض الزوجات بنات الابن الاربعة فاضرب الاربعة في الثمانية مخرج فرض
 الزوجة يحصل اثنان وثلاثون هو اصل المسألة الجامعة ان يرد عليه ومن
 لا يرد عليه * فللزوجات من الثمانية واحد مضروب في الاربعة مسألة اهل
 الرد اربعة لكل واحدة واحد * وللبنات من مسألة الرد ثلاثة اضربها في
 السبعة الباقية من مخرج الثمن يحصل لها واحد وعشرون * ولبنات الابن
 من مسألة الرد واحد اضربه في السبعة الباقية من مخرج الثمن يحصل سبعة لكل
 واحدة سهم * هذا كله اذا لم يحصل كسر فان انكسر على اجزاء بعض الفرق
 اوعلى الجميع فصم كاهم * وهذا هو الطريق المشهور في تاصيل مسائل

الرد * وهناك طرق اخر كطريق الاربعة المتناسبة والخطأ بين وما فوق
الكسر وفي استخراج الاصل بالاولين طول بلا فائدة * اماما فوق الكسر
فهى قريبة المأخذ وهي ان يزيد على مسألة من يرد عليه ما فوق فرض الزوج
او الزوجة منها فرض الزوجية فزد للنصف مثلاً وللربع ثلثاً وللثمن سبعا *
فلو كانت الورثة جدة ووالد ام وزوجاً فمسألة اهل الرد من اثنين زد عليها
ما فوق فرض الزوج وهو مثلها تصير اربعة وهي اصل المسألة * للزوج
منها اثنان وللجدة واحد فرضا وداو للام كذلك * واذا وقع كسر فابسط
الكل من جنس الكسر وهو هنا ما ثالث او سبع فقط * وطريق البسيط هو ان
تضرب الصحيح في مخرج الكسر يحصل بسطه من نوع ذلك الكسر ثم زد
عليه بسط الكسر يحصل بسط الجميع وهو اصل المسألة الجامعة لان يرد عليه
ومن لا يرد عليه * مثال ذلك ام وبنت وزوج مسألة اهل الرد من اربعة
زد عليها الربع الزوج ثلثها تصير خمسة وثلثا * البسط الكل اثلاثا يكن ستة
عشر هي اصلها ومنه اصح * للام منها اثلاثة فرضا وداو للبنت تسعة كذلك وللزوج
الربع اربعة * واذا كان بدل الزوج زوجة مع الام والبنت فزد على مسألة اهل الرد
الثلث الزوجية سبعا تصير اربعة واربعة اسباع سهم البسط الكل اسباعا تكن اثنين
و ثلاثين هي اصلها ومنها اصح * للام منها سبعة فرضا وداو للبنت واحد وعشرون
فرضا وداو للزوج اثنان اربعة * وقس على هذه الامثلة ما عداها والله اعلم *
وقد نقل المؤلف رحمه الله هنا عن الشنشورى جملة ذكر فيها اصول مسائل الرد
وامثلها قال * قال الشنشورى * رحمه الله في شرحه على المنظومة العربية
فصول مسائل الرد سواء كان فيها احد الزوجين ام لا ثمانية اصول *
*

احدها **اثان** وهذا الاصل مما يمكن فيه وجود احد الزوجين وعدمه
 كجدة وابع لام **اصل** مسائل **اثان** عدد فرضيهما من الستة التي هي مسألة
 فرضيهما البعده واحد فرضا ورد او للاخ للام كذلك وهذا امثال لما ليس
 فيه احد الزوجين **و** كزوج وام **اصل** مسألة الرد **اثان** مخرج فرض
 الزوجية لكون من يرده عليه واحد فلزوج واحد وللأم واحد وهذا
 مثال لما فيه احد الزوجين **و** **ثانيا** **ثلاثة** وهذا الاصل مما لا يمكن
 فيه وجود احد الزوجين **و** كام وولديها **اصل** مسألة الرد **ثلاثة** عدد فرضيهما
 من اصل مسألة تلك الفروض وهي الستة فللام واحد فرضا ورد او لولديها
اثان كذلك **و** **ثالثا** **اربعة** وهذا الاصل مما يمكن فيه وجود احد
 الزوجين وعدمه **و** كبنات وام **اصل** مسألة الرد **اربعة** عدد فرضيهما
 من مسألة تلك الفروض وهي الستة للبنات **ثلاثة** فرضا ورد او للام واحد
 كذلك وهذا امثال لما ليس فيه احد الزوجين **و** كزوجة وام وولديها
اصل مسألة الرد **اربعة** مخرج فرض الزوجية لا تقسم الباقي بعد فرض الزوجية
 على اهل الرد فللزوج واحد وللأم واحد فرضا ورد او لكل من ولديها
 واحد كذلك وهذا لما فيه احد الزوجين **و** **رابعها** **خمسة** وهذا
 الاصل مما لا يمكن فيه وجود احد الزوجين **و** كام وشقيقة **اولاب** اصل
 مسألة الرد **خمسة** عدد فرضيهما من اصل تلك المسألة لتلك الفروض وهي
 الستة فللام **اثان** فرضا ورد او للشقيقة او التي للاب **ثلاثة** كذلك والجموع
خمسة **و** **خامسها** **ثمانية** وهذا الاصل وما بعده لا يمكن خلو المسألة
 فيها عن احد الزوجين **و** كزوجة وبنات **اصل** مسألة الرد **ثمانية** مخرج

فرض الزوجية لان من يرد عليه شخص واحد فللزوجة واحد وللبنات سبعة
 فرضاورد سادسها ستة عشر كزوجة وشقيقة واخت لاب
 الاصل ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة الرد في مخرج فرض الزوجية اربعة
 لمباينة الباقي بعد فرض الزوجية وهو ثلاثة لمسالة الرد فللزوجة اربعة وللشقيقة
 تسعة فرضاورد اولتي من الاب ثلاثة كذلك سابعها اثنان وثلاثون
 كزوجة وبنت وبنت ابن الاصل اثنان وثلاثون حاصلة من ضرب اربعة
 مسألة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجية لمباينة الباقي وهو سبعة لمسالة الرد وهي
 الاربعة فللزوجة اربعة وللبنات واحد وعشرون فرضاورد اولتي الابن
 سبعة كذلك ثامنها اربعون كزوجة وبنت وبنت ابن وجدة
 اصنام اربعون حاصلة من ضرب خمسة مسألة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجية
 لمباينة الباقي وهو سبعة لمسالة الرد وهي الخمسة فللزوجة خمسة وللبنات واحد
 وعشرون فرضاورد اولتي الابن سبعة فرضاورد اولتي كذلك فهذه هي
 اصول مسائل الرد تنفرد المسائل التي ليس فيها احد الزوجين باصلين منها
 وهما الثلاثة والخمسة وتنفرد الاربعة الاخيرة اى الثمانية والسبعة عشر والاثنان
 والثلاثون والاربعون باجتماع احد الزوجين مع من يرد عليه واثنان منها يمكن
 وجود احد الزوجين وعدمه فيها وهما الاثنان والاربعة والله اعلم

نقطة قد علمت مما سبق في الموانع ان مذهب الحنابلة توريث البعض
 بحسب ما فيه من الحرية ولهم ايضا في الرد عليه تفصيل قالوا يرد على كل
 وارث بمضه حر عصبه كان او ذا فرض ان لم يهب من التركة بقدر
 حريته من نفسه لكن ايها اى العصبه وذو الفرض استكمل بالرد ازيد من

قدر حريته من نفسه منع من الزيادة على قدر حريته من نفسه ورز على غيره
ان امكن بان كان هناك من لم يصبه بقدر حريته من المال * والابان لم يكن
ذ لك فليت المال * فليت نصفها حريته بالنصف بالفرض والرد ولا ين
مكانها النصف ايضا بالمعصية والباقي في الصورتين لذوي الرحم ان كانوا
والا فهو لبيت المال * وبثت وجدة نصفها ما حوالا المال بينهما نصفين بالفرض
والرد ولا يرد في هذه الصورة وشبهها على قدر فرضها لئلا يأخذ من نصفه
حرف فوق نصف التركة وهو ممنوع والله اعلم *

باب * اي هذا باب * في حكم * توريث * ذوي الارحام *
الارحام جمع رحم وهو في الاصل موضع تكوين الولد ثم سميت به القرابة * وعلى
كلام القننين يجوز التذكير والتانيث * وقيل تذكيره في القرابة اكثر افاده
في المصباح * وهم لغة من مر واصطلاحاً * كل قريب * هذا كالجنس
داخل فيه اصحاب الفروض والمصبات * غير من تقدم من المجمع على توريثهم *
خرج ذ و والفرض والمصبات السابق ذكرهم ومن فيه للبيان * وقد انتشر
الخلاف بين الصحابة ومن بعدهم رضي الله عنهم في اريثهم فقد روي عن
عمر وعلي وابن مسعود وابي عبيدة ومعاذ بن جبل وابي الدرداء وابن
عباس في رواية عنهم رضوان الله عليهم اجمعين توريثهم عند عدم المصبة
وذوي الفروض غير الزوجين * وبه قال شريح وعمر بن عبد العزيز
وعطاء وظا ومن وعلمة وابن سيرين ومجاهد ومسروق رحمهم الله *
وذهب اليه الامامان ابو حنيفة واحمد رحمهما الله تعالى مطلقا والامام
الشافعي رحمه الله اذ لم ينتظم بيت المال وهو ايضا مقصد المالكية على ما نقله

الخطاب كما مر في الرد * وكان زهد بن ثابت رضي الله عنه لا يورثهم
ويجعل المال أو الباقي لبيت المال وبه قال سعيد بن المسيب وسعيد
ابن جبير وهو أحد قولي المالكية * واحتج المورثون من الكتاب بقوله تعالى
وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله إذ معناه كما مر في الرد
بعضهم أولى بغيره بعض فيما كتب الله وحكم به لأن هذه الآية
نسقت التوارث بالموالات والمواخاة كما كان عند قدمه عليه السلام المدينة *
ومن السنة ما رواه أحمد وحسنه الترمذي أن رجلا رمى سهما إلى سهل بن
حنيفة الأنصاري فقتله ولم يكن له وارث إلا خاله فكتب في ذلك أبو عبيدة
إلى عمر رضي الله عنهما فاجابه بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال الله ورسوله أولى
من لامولى له والخال وارث من لا وارث له وما أخرجه أبو داود عن المقداد
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال الخال وارث من لا وارث له
يعقل عنه ويبرئه وما أخرجه أيضا أنه لما مات ثابت بن الدحداح قال
عليه السلام القيس بن عاصم هل تعرفون له نسباً فبكم فقال أنه كان فينا غريباً
ولا نعرف له إلا ابن اخت هو أبو لبابة بن المنذر فجعل صلى الله عليه وسلم
ميراثه * ولأن الأرحام ساوي الناس في الإسلام وزاد عليهم بالقرابة
إلى الميت فكان أولى بالميراث من بقية الناس * ولأنه أيضاً كان في الحياة
أحق بصلاته وصدقته وصيته بعد الموت فيكون أولى بميراثه * واحتج
النافون لنورث ذوي الأرحام بأن الله تعالى ذكر في آيات الموارث
نصيب ذوي القربى والعصباء ولم يذكر لذوي الأرحام شيئاً ولو كان
لهم حق لبينه وما كان ربك نسياً * وما رواه أبو هريرة أن النبي صلى الله

عليه وسلم سئل عن ميراث العمة والخالة فقال حتى يا بني جدد بل ثم قال أين سائل
 ميراث العمة والخالة فأتى رجل فقال عايه السلام أخبرني إن لاشئ ملها * ولكل
 من القمطين اجوبة عما احتج به الآخرون والكل مذكور في المطولات * وهم
 أحد عشر صنفاً * وبعضهم عد هم عشرة وبعضهم أربعة عشر والمقصود
 لا يختلف ولا ترتيب بينهم وإنما الترتيب اللازم في جعلهم أربعة أصناف
 كما سيأتي عند أهل القرابة * وعلى عد هم أحد عشر فالاول الجد الساقط
 وهو المدلى بانثى كابي أم والجدة الساقط وهي كل جدة أدلت باب بين أمين
 أجمعاء وكل جدة أدلت باب أعلى من أبي الميت عند المالكية وباب أعلى من الجد
 أبي الأب عند الحنابلة * وهاتان الجدتان عندنا من ذوات الفرض كما مر
 فهو لاء صنف * الثاني اولاد البنات وبنات الابن وقد علم أن الولد يشمل
 الذكر والانثى * الثالث بنات الاخوة لابوين أو لاب أو لام * الرابع اولاد
 الاخوة لابوين أو لاب أو لام ذكور أو إناث * الخامس بنو الاخوة
 للام وبناتهم المداخلات أيضاً في بنات الأخ كما مر * السادس العم للام وهو
 أخو الأب أو الجد لاب لأمه وإن علا * السابع بنات العم شقيقة أو لاب أو لام *
 الثامن العمات من كل جهة سواء كن عمات الميت أم عمات أبيه أم عمات جدهم * التاسع
 والمباشر الاخوال والخالات أي اخوة الام واخواتهم سواء كانوا أشقاء أو
 لاب أو لام وكذا الاخوال الام وخالاتها واخوال الأب وخالاته واخوال
 الجد وخالاته * الحادي عشر المدلون بالذكورين من الأصناف كأولاد
 العم للام وإن سفلوا أو أولاد العمات وإن بعدوا أو أولاد الاخوال والخالات
 وإن انتشروا * والمراد المدلون بما عدا الصنف الأول وهم الإجداد

والجدات الساقطون لان المدلين بهم نخولة ابوى الميت لاب وعمومة امه
 كذللك ذاخلين في الاصناف السابقة فليسوا من الصنف الحادى عشر * وفي
 تحليل التحفة والنهاية لاستثناء الصنف الاول من المدلى بهم يكون الام تدلى
 به وهي ذات فرض اشكال لم ار من ثبه عليه * قال المؤلف رحمه الله
 * وترجع الاصناف المذكورة بالاختصار الى اربعة اصناف لا ترتيب
 بينها كما علمت عندنا ولا عند الحنابلة لكن عند اهل القرابة يجب الاول
 الثانى والثالث والثانى الثالث والرابع كالعصبات على خلاف في الترتيب
 ايضا عندهم لكن معتمد هم فيه ما ذكرهنا الاول من ينتهى الى الميت وهم
 اولاد البنات * وان نزلوا ذكورا كانوا اواناثا * واولاد بنات الابن *
 وان نزلوا كذلك * وينزلون عندنا منزلة البنات وبنات الابن * الثانى
 من ينتهى اليهم الميت وهم الاجداد والجدات الساقطون وان علوا *
 كالجد ابي ام الميت وامه * الثالث من ينتهى الى ابوى الميت وهم اولاد
 الاخوات * وان سفلوا ذكورا كانوا اواناثا سواء كانت الاخوات لاب وام
 اولاب فقط اولام فقط * وبنات الاخوة * اشقاء كانوا اولاب اولام
 * * كذا * من يدلى بهم * اى بالمذكورين جميعا * وان نزلوا به الرابع
 من ينتهى الى اجداد الميت وجداته وهم العمومة للام والعمات مطلقا والخولة
 مطلقا * ذكورا كانوا اواناثا اشقاء اولاب اولام * وان تباعدوا * عن
 الميت * واولادهم * اى اولاد جميع اهل الصنف * وان نزلوا * فهو لاء
 الاصناف الاربعة هم ذوو الارحام * ولا خلاف عند من ورث ذوى
 الارحام ان من انفرد من * هي بعبضية لا بانيانية * هو لاء الاصناف * ذكرا

كان او انى * حاز جميع المال * قبل بالنعصيب كما هو الظاهر في حالة
 الانفراد * وقيل بالفرض كما يظهر ايضا في بعض الامثلة الآتية * وانما يظهر
 الخلاف * بين مورثيهم * عند الاجتماع * فاذا اجتمع منهم نوعان فاكثر
 فاهل التنزيل يعملون كل شخص من ذوى الارحام منزلة من يدلى به كما
 سياتى * واهل القرابة يقدمون الاقرب فالاقرب الى الميت على ما ياتى
 * وفي ذلك * اى كيفية توريث ذوى الارحام * مذاهب * مذهب
 اهل التنزيل وسياتى بيانه مفصلا * ومذهب اهل القرابة وهو توريث
 الاقرب فالاقرب كالعصبات وهو مذهب الحنفية وبه قطع المتولى والبعوى
 من الشافعية وسياتى فيه بعض بيان * ومذهب اهل الرحم وهو مجوز
 والحكم عندهم التسوية بين ذوى الارحام ولا فرق عندهم بين القريب
 والبعيد والذكور والانثى * فاذا وجد مثلا بنت بنت بنت خال فالمسال
 بينهما بالسوية عندهم * والاصح منها عندنا * معاشر الشافعية
 وعند الحنابلة وكذا عند المالكية حيث ورثوا ذوى الارحام كما نقله
 الخطاب * مذهب اهل التنزيل * لانه الاقيس على الاصول
 ولان المقائلين به من الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم اكثر

ولنشرح كلام المؤلف في مذهب اهل التنزيل ثم نذكر طرفا من مذهب اهل
 القرابة ان شاء الله تعالى * قال رحمه الله * والحاصل انه ينزل كل منهم منزلة
 من يدلى به * بالنسبة للارث لا ليجب احد الزوجين نقصانا * وهو *
 اى المدلى به * اول وارث بالفرض او النعصيب مما يدلى به ذوى الارحام *
 فينزل كل فرع منزلة اصله في الوراثة وان كان فرعه في الولادة * وينزل

أصله منزلة أصله وهكذا درجة بعد درجة إلى أن تصل إلى وارث * * * وحينئذ
 فيعطى نصيب كل وارث بفرض أو تعصيب من أدلى به فإن أدلى بعاصب أخذه
 عصبوبة وإن أدلى بذی فرض أخذه فرضاً وإن لم يستغرق ومن كان محجوباً
 لم يعط شيئاً كما سبأني * * * ولما كان هذا التنزيل غير مطرد استثنى المؤلف رحمه الله
 من خرج عن ذلك الضابط بقوله * * * إلا الأخوال والخالات فمنزلة الأم * * *
 ينزلون * * * لا منزلة من أدلوا به وهم الأجداد والجداًت للأم * * * والألأعمام
 للأم والعماًت * * * مطلقاً وبنات الأعمام * * * فنزلة الأب * * * ينزلون * * *
 لا منزلة من أدلوا به وهم الأجداد أيضاً * * * وأخوال الأم وخالاتها ينزلون
 منزلة الجدة أم الأم * * * وأعمامها وعماًتها منزلة الجد أبي الأم * * * وأخوال الأب
 وخالاته منزلة الجدة أم الأب التي هي أختهم * * * وأعمامه وعماًته منزلة الجد الذي
 هو أخوهم وهو أبو الأب * * * وعلى هذا القياس يحل كل خال وخالة بمنزلة
 الجدة التي هي أختهم * * * وكل عم وعممة بمنزلة الجد الذي هو أخوهم كما في الروض
 والفتح والترتيب وشرحه * * * وأولاد الأخوال والخالات والأعمام للأم
 والعماًت وبنات الأعمام كآبائهم وأمهاتهم أفراد أو اجتماعاً * * * فينزل أولاد
 الخال الشقيق منزلة الخال الشقيق وأولاد الخال لاب منزلة الخال لاب * * * وعلى
 هذا القياس في الباقي فما ثبت للأم من كل المال أو ثلثه أو سدسه ثبت للأخوال
 والخالات وما ثبت للأب من كل أو باق أو سدس ثبت لمن نزل منزلته
 كذلك * * * وقيل تنزل العماًت منزلة العم الشقيق * * * وقيل تنزل كل عممة منزلة العم
 المساوي لها * * * وحينئذ فمن سبق * * * من ذوی الارحام مفرد كان أو منعداً
 إلى وارث قدم * * * عندنا * * * مطلقاً * * * أي سواء اتحد صنفهم أو جهتهم

ام لا وسواء قربت ذر جته للميت ام بعدت * واخذ المال * او ما بقي
 بعد فرض الزوجية كما في بنت بنت بنت وبنت بنت ابن ابن * المال عندنا
 للثانية لسبقها الى الوارث وان كانت الاولى اقرب الى الميت * وما في فتاوى
 العلامة ابن حجر من جعله ابن الخالة مساويا للخال فيه نظر والله اعلم * اما عند الحنابلة
 فيقدم الاسبق الى الوارث بالارث ان كانا من جهة واحدة وسيأتي بيان الجهات
 والافقية تسمان بحسب قاعدة التنزيل وعند اهل القراية يقدم ولد الوارث كذلك
 ان استويا فربا الى الميت وكانا من صنف واحد (نبيه) اما الاصناف المعتبرة
 للترتيب عند اهل القراية فقدم ربك بيانها واما الجهات المعتبرة عند الحنابلة فثلاث
 على الاصح عندهم * احدها بنوة ويدخل فيها اولاد البنات واولاد
 بنات الابن وان نزلوا * والثانية ابوة ويدخل فيها فروع الاب في الورثة
 من الاجداد والجدات السواقط وبنات الاخوة واولاد الاخوات وبنات
 الاعمام والعمات واولادهن وعمات الاب وعمات الجد وان عملا واولادهن
 والثالثة اعمومة ويدخل فيها فروع الام في الورثة من الاخوال
 والخالات واعمام الام واعمام ابيها وامها وعمات الام وعمات ابيها وامها
 واخوال الام وخالات ابيها وامها وخالات الام وخالات ابيها وامها واولاد
 اولاد الام وفروعهم كذلك وليس لهم جهة اخوة ولا عمومة على المذهب
 ولا ترتب في الارث بهذه الجهات عندهم وانما اذا اتحدت الجهة وكان
 بعضهم اسبق الى الوارث من بعض قدم بالارث كامر * ولتمثل مثالا يظهر به
 اثر الخلاف يتناوب بين الحنابلة والحنفية * وهو ما لو خلفت بنت بنت بنت
 وبنت اخ لغير ام * فالاولى عندنا وعند الحنابلة بمنزلة البنت والثانية بمنزلة

الاخ لكن الثانية اسبق الى الوارث فالمال كله لها عندنا لذلك * وعند
الحنابلة المال بينها انصافا لاختلاف الجهة فلا يعتبر السبق حينئذ لان جهة
الاولى البنوة وجهة الثانية الابوة * وعند الحنفية المال كله الاولى وان
بعدت لانها من الصنف الاول وهو عندهم يحجب من بعده

* تنبيه * ذكر الششوري في شرح الترتيب ان الحال مقدم على جميع
ذوي الارحام عند الحنابلة وتبعه في ذلك السبتي في شرح الرجبية والمولف
في اختصار تحقيق المرام * وقد تنبعت كثيرا من كتب الحنابلة كالا قناع
ودليل الطالب وشرحه نيل المأرب وشرح البرهانية وشرح الزاد
وغيرها فلم ارفها الا ان الحال ينزل منزل منزلة الام * وعليه فرعو الفروع
في التمثيل والقسمة فليبحث عن ذلك فاعلمه سهوا ولعل هناك نقلا لم نطلع
عليه والله اعلم * رجعنا الى سياق كلام المؤلف قال ﴿ فان استووا ﴾
واستويا ﴿ في السبق الى الوارث ﴾ كان الا الى ان يقول فان استووا في
القرب الى الوارث لانه لا بد في السبق من سابق ومسبق ولا يهور فيه
الاستواء ﴿ قدر كان الميت خلف من يدلون به ﴾ اي خلف الورثة الذين
ينتسبون اليهم ﴿ وقسم المال او الباقي بعد فرض الزوجية ﴾ مطلعا عند
اهل التنزيل وبقيد كونهم من صنف واحد مع استواء القرب الى الميت
عند اهل القرابة وعلم من قوله او الباقي بعد فرض الزوجية انهم لا يدخلون
ضرر العول على احد الزوجين وان حصل بينهم عول فليسوا بمن ادلوا به
من كل وجه ﴿ بينهم ﴾ اي بين من يدلون بهم * وافرد الضمير بالمائد على
من اولوا جمعه ثانيا نظرا الى اللفظ هناك والى المعنى هنا * وذلك بان

يجعل نصيب كل واحد من الورثة لمن ادلى به لو كان هو الميت * كما لو مات
عن ولد بنت وعمه وخالة فباتفاق اهل التنزيل تقدر ان الشخص مات عن
بنت واب وام فبعض على نصيب البنت لولدها وهو النصف ونصيب الاب للعمه وهو
الثلث ونصيب الام للخالة وهو السدس * اما عند اهل القرابة فالمال كله لولد البنت
لانه من الصنف الاول ولا شيء للعمه والخالة لانهما من الرابع * قال المؤلف رحمه الله
نقل عن المؤنئى تقوية للمام مع البسط للمقام * قال المؤنئى * يعني العلامة
علي بن عبد البر المؤنئى الشافعى رحمه الله فى كتابه تحقيق المرام بشرح
نظم ذوى الارحام لشيخه العلامة احمد بن احمد السباعى رحمه الله * وبعد
هذا التنزيل لنا * معاشر القائلين به اما الشافعية فمطلقا واما الحنابلة
فحيث اتحدت الجهة * انظار ثلاثة * فننظر اولافى ذوى الارحام هل سبق
بعضهم الى الوارث اولافى * هذا هو النظر الاول وقدم بيان مقتضى
السبق وسياق له زيادة ايضا * ثم ننظر * حيث لا سبق الى الوارث
* بين الورثة * المدلى بهم * بمراتب الحجب * اى وقدر الاستحقاق
* يتقدّم حياتهم * وهذا هو النظر الثانى * ثم ننظر * اذا لم يحجب احد
الورثة الاخر * بين ذوى الارحام بذلك ايضا * اى بمراتب الحجب
وقدر الاستحقاق عصوبة او فرضا * وتوضيحه انه ان سبق بعض ذوى
الارحام الى الوارث * ال فيه للجنس الشامل للواحد وغيره * خص
بالمال ان كان شخصا واحدا * وهذا غير محتاج الى عمل * فان كان هذا
البعض متعددا * وكان الوارث الذى ادلى به متعددا كذلك ولم يكن
احد منهم محجوبا بالاخر * قسم المال اولا بين الفرق المدلية بالورثة على

بحسب ما يأخذ الورثة المدلى بهم من تركته الميت مصوبة او فرضا وجعل
 نصيب كل من الورثة للمدلى به ثم من انقرد بنصيب وارثه اخذه كله والا
 فيقسم * بينهم على حسب ما يأخذونه من تركه الوارث لو كان هو الميت
 مصوبة وفرضا وحجبا * كما ستأتي امثلة الكل * فيعجب الحال الشقي في الحال
 لاب * قال في الروض وشرحه لانها اخوان للام المدلى بها والاخ الشقيق
 يحجب الاخ لاب ويحجب ابو الام الحال لانهما ينزلان منزلة الام وهما لها
 اب واخ والاب يحجب الاخ * وهكذا تحجب العمة بنت الاخ لتزول
 العمة منزلة الاب وبنت الاخ منزلة الاخ والاب يحجب الاخ * وتحجب
 بنت العم الشقيق بنت العم للاب لانهما ينزلان منزلة ابويهما والعم الشقيق
 يحجب العم للاب فلا يقطي فرع من حجب منهم بالاخر شيئا * وان كانوا
 يرثون * وميراثهم كان * بالمصوبة اقتسموا نصيبه للذكر مثل حظ
 الانثيين * على حكم ارث المصبات عندنا وكذلك عند الحنفية كما سيأتي * اما
 عند الحنابلة اذا ادلى جماعة من ذوى الارحام بوارث واحد واستوت منزلتهم
 كأولاده واخوانه يكون للذكر منهم نصيب انثى بلا تفضيل لانهم يرثون بالرحم المجرد
 فسوا بين ذكورهم واناثهم * وان كانوا يرثون بالفرض اقتسموه على حسب
 فروضهم منه * وابوها لكل حكمه * ويستثنى من ذلك مسالتان كما سيأتي *
 ذكرهما * وعلى ما تقدم من التقرير * فالأقرب للوارث يسقط الابد
 سواء اتخذ صنفها او اختلف * خلافا للحنفية كما مر ووافقا للحنابلة اذ اتحدت
 الجهة * انتهى * ما نقل عن الروض وشرحه * ثم نقل المولف رحمه الله
 ايضا في هذا المقام جملة من الفصول للشيخ العلامة شهاب الدين احمد بن الهائم

ومن شرحها للعلامة بدر الدين محمد سبط المارديني رحمه الله رعاية
للتقوية ايضا لما سبق مع زيادة الايضاح بالبسط قال رحمه الله ❖ وقال
في الفصول وشرحها للسبط وبعد التنزيل على ما ذكرنا ❖ اي من جعل
كل ذي رحم منزلة من يدلي به من الورثة ❖ فننظر في الورثة المدلى بهم
لو قدر اجتماعهم ان كانوا يرثون كلهم ورث المدلون بهم كما مثلنا ❖ وكما
لو خلف اباه و ثلاثة بنى اخوات متفرقات فكانه ❖ اذا نزلتهم منزلة
المدلين بهم ❖ خلف اما و ثلاث اخوات متفرقات فلا بن الاخت الشقيقة
النصف ❖ فرض امه ❖ ولكل واحد من الباقيين السدس ❖ اما ابوالام
ففرض بنته واما الاخوان ففرضا اميها ❖ وتصح من ❖ اصلها ❖ ستة ❖
لابن الشقيقة ثلاثة و لابن الاخت للاب واحد و لابن الاخت للام واحد
وللبعد ابى الام واحد ❖ وان حجب بعضهم ❖ اي الورثة المدلى بهم ❖ بعضها
جرى الحكم كذلك في ذوى الارحام المدلين بالورثة ❖ المذكورين
❖ فمن ادلى ❖ منهم ❖ بوارث ورث ❖ نصيب موزنه المدلى به ❖ ومن
ادلى بمحجوب حجب ❖ كما حجب مورثه المدلى به ❖ فلو خلف بنت بنت
وابن اخ لام فكانه مات عن بنت واخ لام فالامال كله لبنت البنت فرضا
وردا كما فيها ولا شيء لابن الاخ من الام لان اباه محجوب بامها ❖ كذلك
❖ لو خلف ابن بنت و اولاد اخوات متفرقات ❖ ونزلنا كلا منهم منزلة
من يدلى به فكانه خلف بنتا و ثلاث اخوات متفرقات فاز اقسمن ❖ كان
لابن البنت النصف ❖ فرض امه ❖ و اولاد الشقيقة ❖ النصف ❖ الباقي ❖
وهو ما لامهم بالعصوبة مع البنت ❖ يقتسمونه بحسب ميراثهم من امهم

ولا شيء لاولاد الاخت للام لسقوط امهم بالبنت ولا شيء لاولاد الاخت
 للاب ايضا لسقوط امهم بالشقيقة مع البنت * انتهى ما نقل عن الفصول
 وشرحها * فاذا علمت * مما انقرر وتكرر * ان من انقرض بوارث انقرض بنصيبه
 كله والا * ينفرد بالوارث بل كان معه من يشترك * قسم النصيب بين
 المدلين به على حسب ميراثهم منه لو كان ذلك الوارث * الذي ادلوا به
 * هو الميت * عصوبة وفرضاى ينزل نصيب الوارث الى فروعه المتصلين
 به اولا ويتقسمونه على ما ذكر ثم نصيب كل الى فروعه ويقسم كذلك
 بطن بعد بطن الى ان يصل الى ذى الرحم الحى * ولكن * يستثنى من
 ذلك * اى من كون ما يخص المدلى به من تركه الميت يقسم بين من ينزل
 منزلته على حسب ارثهم عصوبة وفرضا * مسألان * وقد قدم المؤلف
 الإشارة اليها * المسألة * الاولى ان اولاد ولد الام ينزلون منزلة ولدا لـ الام
 * لكن * يرثون نصيبه بالسوية * ذكرهم كائنا هم بلا تفضيل كاصولهم
 * هذا مع انالوقدر نانا ولد الام هو الميت وخلف اولاد اذكور او اناثا
 يقسم ميراثهم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين * لان الاولاد يعصب ذكرهم
 انثاهم فللذكر مثل حظ الانثيين * والمسألة * الثانية * الاخوال
 والحالات من الام ينزلون منزلة الام * كما سبق * لكن * يرثون
 نصيبها ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين مع انه * اى مع ان الحال
 والشان * لو ماتت الام وخلفتهم كانوا اخوتها واخواتها لـ الام ولا تفضيل
 بينهم * كما مر فى باب * *

* تنبيه * وقع فى التحفة والنهاية والمغنى تبعا لشرح الروض فى موضع ان

الاخوال من الام والحالات منها يرثون نصيبها بالسوية وهو مخالف للنقول
 في الروضة وشرح الروض الشيخ الاسلام في موضع آخر ومما ذكر كتب القرائض
 من انهم يقتسمون نصيبها للذكر مثل حظ الانثيين فجاء من لا يسهو به عليه
 ابن الجلال فيما كتب على المنهاج * وحيث اطلقنا الكلام في تفصيل مذهب
 اهل التنزيل فلقد كررنا من احكام مذهب اهل القرابة كما وعدنا مع ما تيسر
 من الامثلة للمذهبيين في خلال ذلك فنقول * قد علمت مما تقدم ان المعتمد
 المأخوذ به للفقهاء عند الحنفية وهم اهل القرابة انهم يقدّمون الصنف الاول
 من ذوى الارحام ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع على ترتيب الاصناف السابق *
 وان كل صنف عندهم يحجب ما بعده ولم بعد ذلك تفصيل في كيفية ميراث
 كل صنف على حدة * اما الصنف الاول وهم اولاد البنات وبنات الابن
 ذكورا واناثا وان نزلوا فاولاهم بالميراث اقرّبهم الى الميت كنبت البنت فانها
 اولى من بنت بنت الابن * فان استووا في الدرجة فولد الوارث اولى من
 ولد ذي الرحم فنبت بنت الابن اولى من ابن بنت البنت فان استووا كذلك
 في الادلاء الى الوارث ورثوا جميعا وكيف يرثون فمضى ابي يوسف
 رحمه الله يعتبرون بانفسهم من غير نظر الى الوسائط فان كانوا ذكورا او
 كانوا اناثا سوي بينهم وان اختلفوا فللذكر مثل حظ الانثيين وبهذا ايفى
 كثير من متأخريهم وعندهم رحمه الله وهو المفتى به عند المتقدمين
 يشتركان في الفروع كذلك ان اتفقت صفة الاصول ذكورة وانوثة
 فللذكر مثل حظ الانثيين ايضا ويعتبر الاصول في كل بطن اختلفت فيه صفاتهم
 ذكورة وانوثة ويعطى الفروع ميراث الاصول فان كان اختلاف الاصول

في بطن واحد قسم المال بين بطن الاختلاف ويجعل كل ذكر بعدد اولاده
 الذين يتقسمون ميراثه ذكرور او كل انثى بعدد اولادها الذين
 يتقسمون ميراثها اناذا ويقسم على الحاصلين من هذا التقدير المذكور مثل
 حظ الاثنين فلو ترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت فلي قول ابي يوسف المال
 بينهما للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار ابدانها وعند محمد يقسم المال بين اصول
 البطن الثاني وهما ابن البنت وبنت البنت لوقوع الاختلاف فيه ثلثاه
 لابن البنت وثلثه لبنت البنت ثم تعطي حصة كل منها الفرع فيكون لبنت ابن
 البنت ثلثان نصيب ابها ولا ابن بنت البنت ثلث نصيب امه * وان كان
 الاختلاف في اكثر من بطن قسم المال بين ا على بطون الاختلاف كما ذكر ثم
 يجعل المذكور من ذلك البطن طائفة على حدة والاناث طائفة اخرى على
 حدة فما اصاب المذكور من اول بطن يجمع ويعطى لاولاده ويقسم على النحوي
 المذكور في البطن الاول وما اصاب الاناث يعطى لاولادهن ويقسم على ذلك
 النحوي هكذا * الامثلة بنت بنت وبنت بنت ابن * المال عند اهل التنزيل بينها
 اربعة افرضا ورد اهو عند اهل القرابة المال كله لبنت البنت لقربتها الى الميت *
 بنت ابن بنت وبنت بنت ابن * المال للثانية بالاتفاق اما عند المنزليين فلان
 السبق الى الوارث هو المعتبر واما عند اهل القرابة فلان السبق اليه عندهم معتبر
 عند استواء الدرجة * بنت بنت وابن وبنت من بنت اخرى فعند اهل التنزيل
 لبنت البنت المفردة نصف هو نصيب امها ولولدي البنت الاخرى نصف
 كذلك هو نصيب امها يقسم بينهما المذكور مثل حظ الاثنين عند الشافعية ونصع
 من متهوب بالسوية عند الحنابلة ونصع من اربعة * وعنده اهل القرابة يقسم المال

بين الثلاثة للذكر مثل حظ الانثيين * ابن بنت وبنت بنت وثلاث بنات
 بنت اخرى * فعند المنزلة لابن الثالث نصيب امه وللبنت المفردة الثلث
 كذلك نصيب امها وللثلاث الباقي نصيب امهن اثلاثا فتصح من تسعة * وعند
 اهل القرابة المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين بنت بنت بنت بنت * وبنت
 بنت ابن بنت * وابن ابن بنت * فعند المنزلة المال بينهم اثلاثا وعند ابي
 يوسف المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فتصح من اربعة * وعند محمد يقسم
 المال اوليها على بطني الاختلاف وفيه ابنان وبنت فكل واحد منهم يعد
 واحدا لان الفروع احاد فيكون المال بينهم على خمسة * حصة البنت سهم
 هو لبنت بنتها وحصة الذكرين اربعة تقسم على ولديها الاختلاف وهما ابن
 وبنت واربعة على ثلاثة لانقسم فتضرب ثلاثة في خمسة تكون خمسة عشر *
 كان للبنت في القسمة الاولى سهم فلها الان ثلاثة وكان لكل واحد من الابنين
 سهمان فيكون ستة ومجموع حصتي الابنين اثنا عشر تقسم بين ولديها للذكر مثل
 حظ الانثيين * فللبنت بنت بنت بنت ثلاثة من خمسة عشر والاخرى اربعة من
 خمسة عشر والابن الثمانية الباقية * واما المصنف الثاني وهم الاجداد والجدات
 الساقطون فاولاهم بالمراث اقربهم * فبقدم ابوالام على ابي ام الاب * فان استوا
 في الدرجة ففي التقديم بالادلاء بالوارث قولان اصحهما كما في رد المحتار وغيره ان
 لا تقديم به وهي رواية الجوزجاني * وحيث لم يقدم به او قدم به واستوا في الادلاء
 ننظر * فان اتحد حيز قرابتهم بان كان الكل من جهة ابي الميت او كان الكل من جهة
 ام الميت فالظاهر انه يجعل ثلثا المال لمن هو من جهة ابي الميت او ثلثه لمن هو من
 جهة ام الاب * وكذلك ان كانوا من جهة الام فثلثا المال لمن هو من جهة

ايها وثلاثة لمن هو من جهة امها * ثم ما اصاب كل فريق يجعل كانه كل التركة
وهكذا * وان لم يتحدد حين قرابتهم بان كان بعضهم من جهة ابي الميت
وبعضهم من جهة امه جعل المال ابتداء اثلاثا وجعل كل قسم كانه كل
التركة واهل كل جهة كانوا كل الورثة ثم قسمة الثلثين على من هو من
جهة الاب للذكر مثل حظ الانثيين وعلى من هو من جهة الام كذلك
وهكذا * الامثلة ام ابي ام وابو ام ام * فعند المنزلة المال كله لابي ام الام
لقربه الى الوارث وعند اهل القرابة الاصغر واية الجوز جاني وهي عدم
التقديم بالسبق الى الوارث وعليها فالثلثان لام ابي الام والثالث لابي ام الام
وعلى الرواية الاخرى فالمال لابي ام الام وفاقا للقرب الى الوارث *
ابو ام ام وابو ام اب * فعند المنزلة المال بينهما نصفين كما يكون بين ام الام
وام الاب فرضا وردا او الاصح عند اهل القرابة ابن الثالث للاول
والثلاثين للثاني وقس على هذه الامثلة غيرها * واما الصنف الثالث وهم بنات
الاخوة مطلقا وبنو الاخوة للام واولاد الاخوات فاولاهم بالميراث اقربهم
الى الميت من اى جهة كان * فبنت الاخت مطلقا اولى من ابن بنت الاخ
مطلقا * فان استووا في الدرجة فولد الوارث مقدم على ولد ذى الرحم
فبنت ابن اخ لابوين مثلا اولى من ابن بنت اخ لهما * فان استووا فيه فعند
ابي يوسف رحمه الله يقدم الاقوى وهو من كان من الابوين ثم من كان
من الاب فقط ثم من كان من الام * فمن كان اصله اخا لابوين اولى ممن
كان اصله اخا لاب لقوة القرابة ولا ينظر الى الاصول ومن يسقط منهم
عند الاجتماع ومن لا يسقط * وعند محمد رحمه الله يقسم المال على الاخوة

والإخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الأصول * قال السيد
الرجائي وهو الظاهر من قول أبي حنيفة رحمه الله فما أصاب كل فريق من
الأصول يقسم بين فروعههم كما في الصنف الأول * فلو ترك ثلاثة بين وثلاث
بنات لإخوات متفرقات فمندی يوسف المال كله لولدي الأخت الأبوين
لقوة القرابة * وعند محمد رحمه الله ثلثاه لولدي الأخت الشقيقة لأنه
يعتبر عدد الفروع في الأصول فكان ولد فيهما اختان شقيقتان فلها الثلثان فرضها
لذكر مثل حظ الأنثيين وثلثه لولدي الأخت للام لان ولد فيهما كاختين
لام والثالث فرضها يقسم بين ولد فيهما بالسوية ولا شيء لولدي الأخت للاب
لكونها محجوبة بالشقيقتين * ولهم إذا تعددت البطون تفصيل في القسمة
والشحيح مذكور في مطولاتهم * الأمثلة ثلاث بنات أخوة متفرقين * قال
أهل التنزيل ومحمد من أهل القرابة لبنت الأخ من الأم السدس والباقي
لبنت الأخ من الأبوين أعليا رابا لآباء * وقال أبو يوسف المال كله
لبنت الأخ من الأبوين اعتبارا للقوة * ثلاثة بنات أخوات متفرقات فمندی
المزليين ومحمد المال بينهم على خمسة كما يكون لامها سهم بالفرض والرد *
وعند أبي يوسف المال كله لابن الأخت من الأبوين * ولو كان بدلهم ثلاث
بنات أخوات متفرقات كانت القسمة كذلك عند الفرقيين *
ولو اجتمعت البنون الثلاثة والبنات الثلاث فمندی أهل التنزيل المال بين
أمنها سهم على خمسة بالفرض والرد ثم نصيب الأخت للأبوين ثلاثة
لولديها الثلاثة عندنا وانصافا عند الحنابلة ونصيب الأخت للاب واحد لولديها
كذلك ونصيب الأخت للام واحد لولديها بالسوية باتفاق المزليين *

وعند اهل القرابة ما قصد منا هـ قريبا وهوان ابا يوسف يجعل النكل
لولدى الاخت من الابوين * ومحمد يجعل كان في المسئلة
ست اخوات اعتبار العدد الفروع في الاصول فيكون للاخت للام الثلث
بتقدم يرها اخنين والاخت من الابوين الثلثان بتقدم يرها اختين كذلك فحصة
كل واحدة لولديها هذه بالتفضيل والاخرى بالسوية ولا شيء لولدى الاخت
من الاب كما مر والتصحيح غير خاف * واما الصنف الرابع وهم الاعلام لام
والعمات مطلقا والاخوال والخالات فالحكم فيهم انهم اذا اجتمعوا وكان
حيز قرابتهم متحدا بان يكون النكل من جانب الاب كالاعلام لام والعمات
او يكون النكل من جانب الام كالاخوال والخالات فالاقوى منهم
بالقرابة اولى باجماعهم * فمن كان لاب وام اولى بمن كان لاب فقط *
وفرق بين ان يكون الاقوى ذكر او انثى فعمة لاب وام اولى منها لاب فقط
وعمة لاب فقط اولى منها لام فقط ومن عم لام كذلك * وكذلك الاخوال
والخالات وان استوت قرباتهم فللذكر مثل حظ الانثيين كعم وكلاهما
لام او خال وخالة كلاهما شقيق اولاب او لام * وان كان حيز قرباتهم
مختلفا بان كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام كعم وخالة فلا
اعتبار لقوة القرابة بل الثلثان لقرابة الاب اذ هو نصيبه والثلث لقرابة الام
اذ هو نصيبها ثم ما اصاب كل فريق يقسم بينهم كمالوا تحدد حيز قرباتهم فيقدم
الاقوى قرابة بالميراث * الامثلة ثلاث خالات متفرقات فعند المنزلين
المال بينهما على خمسة كما لو ورثن من الام * وعند اهل القرابة المال للخالة من
الابوين * ثلاثة اخوال متفرقون فعند المنزلين للمال من الام السدس

والباقى للخال من الابوين * وعند اهل القرابة كل المال للخال من الابوين * ولو
اجتمع الاخوال المتفرقون والحالات المتفرقات فعند المنزلة ثلث المال
للخال والحالة من الام اثلاثا عندنا وانصافا عند الخنابلة وثلثا المال للخال
والحالة من الابوين يقسم بينهما كذلك * وقال اهل القرابة المال كله للخال
والحالة من الابوين للذكر مثل حظ الانثيين * ثلاثة اخوال متفرقون
وثلاث عمات متفرقات فعند اهل التنزيل ثلث المال لقرابة الام يقسم بين
الخال للابوين والخال من الام على سنة واحد للثاني والخمسة للاول وثلاثا
المال لقرابة الاب يقسم بين العمات على خمسة كما يرثن من الاب * وعند اهل
القرابة الثلثان للعم من الابوين والثالث للخال من الابوين وقس على ذلك *
واما اولاد اهل الصنف الرابع فالحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول ان
اولاهم بالميراث اقربهم الى الميت من اي جهة كان * فان استلوا في القرب
وكان حيز قرابتهم متعديا فلا قوى منهم اولى اجمعاء * فان استلوا في القوة
ايضا فولد المصبة منهم اولى من ولد ذي الرحم كبن عم وابن عم كلاهما
لاب وام فالمال كله لبنت العم لذلك * وان استلوا في القرب الى الميت
ولكن اختلف حيز قرابتهم بان كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم
من جانب الام فلا اعتبار لقوة القرابة هنا ولا لولادة الوارث * بل الثلثان
لبن يدلي بالاب وتعتبر فيهم قوة القرابة ايضا وولادة المصبة * والثالث
لبن يدلي بالام وتعتبر فيهم قوة القرابة ايضا * ثم عند ابي يوسف رحمه الله
ما اصاب كل فريق يقسم على ابدان فروعهم مع اعتبار هدا الجهات
في الفروع * عند محمد رحمه الله يقسم على اول بطن اختلف مع اعتبار

عدد الفروع والجهات في الاصول كما هو مذهبها في الصنف الاول على
 اسلاف * الامثلة ولد عمه وولد خالة فهند اهل التنزيل ثلثان لولد العمه
 وثلث لولد الخالة وكذلك عند اهل القرابة * ولد عمه وولد ولد خال * فعند
 اهل التنزيل الشافعية وعند اهل القرابة المال كله لولد العمه لقربه الى
 الوارث والميت وعند الحنابلة لا يعتبر القرب لاختلاف الجهة فالولد العمه
 الثلثان ولولد ولد الخال الثلث * بنت عمه وولد عمه كلاهما لابوين اولاب *
 المال كله لبنت العم فيها اتفاق المذهبين اما على التنزيل فلان السبق الى
 الوارث هو المعتبر واما على القرابة فلان السبق كذلك معتبر عند اتحاد
 الدرجة * ويقاس على هذه الامثلة غيرها * ثم ينتقل هذا الحكم اعني حكم
 اهل الصنف الرابع واولادهم بتفضيله الى جهة عمومة ابوي الميت وخولتها
 ثم الى اولادهم ثم الى عمومة ابوي كل من ابويه وخولتها ثم الى اولادهم
 وهكذا كما في العصباء والله اعلم * واعلم ايضا بانه قد يجمع في الشخص
 الواحد من ذوي الارحام قرابتان بالرحم كن ينكح ابن بنت زيد بنت
 بنته الاخرى فتلد ابنافهوا ابن ابن بنت زيد وابن بنت بنته او ينكح اخو
 زيد لأمه اخته لايه فتلد ابنافهوا ابن اخي زيد لأمه وابن اخيه لايه *
 او ينكح خال زيد عمته فتلد ولد افهوا ولد خال زيد وولد عمته * فاذا
 كان ذلك فالمنزلون ينزلون وجوه القرابة على ما سبق فان سبق
 بعضها الى وارث قدم به مطلقا عندنا معاشر الشافعية وعند الحنابلة
 كذلك ان استووا في الجهة كما مر * وان استووا في القرب الى الوارث
 قد روا الوجوه اثنا حسا ووردوا بها على ما يقتضيه الحال *

لجدته من ابيه وهو النصف وله نصف ما كان لجدته من امه وهو الربع
ولا خذنه من امه نصف ما كان لجدتها وهو الربع ونصف من اربعة * وعند
ابي يوسف رحمه الله تصح من خمسة كان الميت ترك ابنتين وبنتا اربعة للابن
واحد للبنت * وعند محمد رحمه الله يقسم المال على البطن الثاني لا نه اول
بطن اختلف من الاصول وفيه ابن وبنت وهو يعتبر العدد في الاصول
من الفروع * فاذا اعتبرت في البنت عدد فروعها صارت كبنيتين فاصلها من
اثنين للابن سهم هو لابنه والبنت سهم هو لولديها وهما ابن وبنت ورو سهمها
ثلاثة والواحد يباينها فاضرب الثلاثة في اصلها تصح من ستة * فللابن
من جهة ابيه ثلاثة ومن جهة امه اثنان فله خمسة والبنت من جهة امها فقط
واحد * ولو خلف بنتي اخت لام احدها بنت اخ لاب وبنت اخت شقيقة *
فعند اهل التنزيل اصل المسألة من ستة لبنت الشقيقة النصف ثلاثة
نصيب امها ولبنت الاخ من الاب اثنان نصيب ابيها ولبنتي الاخت
من الام السدس واحمد نصيب امها ونصف من اثني عشر * لبنت
الشقيقة نصفها ستة * ولذات القرابتين خمسة اربعة من جهة ابيها واحمد
من جهة امها * ولبنت الاخت من الام فقط سهم واحد * وعند ابي يوسف
رحمه الله المال كله لبنت الشقيقة لكونها اقوى في القرابة وعند محمد رحمه الله
اصل المسألة من ستة ومنها تصح لبنت الشقيقة النصف ثلاثة والثالث يقسم بين
بنتي الاخت من الام المقدرة باختين والباقي وهو واحد لبنت الاخ من
الاب * ولو خلف ابن عمه هو ابن خال فله كل المال بالقرابتين باتفاق اهل
المذاهبين الثلثان لكونه ابن عمه والثالث لكونه ابن خال * ولو خلف عشرين

من اب احد اهما خالة من ام وممها خالة لابوين * فعند اهل التنزيل نصح
من اثني عشر لذات القرابتين منها خمسة اربعة لكونها عمه وواحد لكونها خالة
من ام * وللعمه الاخرى اربعة وللخاله من الابوين ثلاثة * وعند اهل القرابة
الثلاث للعمتين والثاني للخاله الشقيقة ولا شيء للخاله من الام فتصح من اصلها
ثلاثة لكل واحدة سهم وقس على ما ذكر من الامثلة ما لم يذكر
* تبيينه * اذا اوجد زوج او زوجة مع ذي الرحم اخذ فرضه تاما
فلا يجزى الزوج من النصف الى الربع ولا الزوجة من الربع الى النصف باحد
من الفروع الوارثين بالرحم ولا يدخل على احد منها ضرر المول بازدياد حام
الفرع * وما بقى بعد فرض احد الزوجين فلذوي الارحام يقسم عليهم
كما يقسم الجميع لو انفردوا وكان لم تكن زوجة * فلو خلفت زوجا وبنت اخ
واخاهما للزوج النصف والباقي بينهما اثلاثا عندنا وعند اهل القرابة * واما
عند الحنابلة فبالسوية * ولو ماتت عن زوج وبنت بنت وخالة وبنت عم
لغير ام فعند اهل التنزيل للزوج النصف وابنت البنت نصف الباقي وللخاله
سدس الباقي وابنت العم الباقي وتصح من اثني عشر * وعند اهل القرابة
للزوج النصف والباقي لبنت البنت وحدها لانها من النصف الاول *
ولو خلف زوجة وبنت بنت وبنت اخ لغير ام فعند اهل التنزيل للزوجة
الربع ويقسم الباقي بينهما بالسوية وتصح من ثمانية * وعند اهل القرابة الباقي بعد
فرض الزوجة لبنت البنت فقط * ولو خلفت زوجا وابن خال ابها وبنتي
اخيهما لابيهما * فعند ناصب الشافعية من المنزلين وعند اهل القرابة للزوج
النصف والباقي لبنتي الاخ وتصح من اربعة ولا شيء لابن خال الاب لانه

محبوب بنتي الاخ * اما عندنا فلانها اقرب الى الوارث * واما عند اهل القرابة
 فلان صنفها مقدم على صنف ابن الخال * وعند الخنابلة لا تحجب بنت الاخ
 ابن خال الاب لانه من جهة الامومة وهي من جهة الابوة فيكون للزوج
 النصف والباقي بين ذوي الارحام * فابن خال الاب يدلي بالجددة ام
 الاب فيرث ميراثها وهو السدس فله سدس الباقي بعد فرض الزوج ولبنتي
 الاخ من الاب الباقي وهو خمسة اسداس النصف بينهما نصفين فلا تنقسم عليهما
 فنصحه مسألتهن من اربعة وعشرين للزوج نصفه اثني عشر ولا بن خال الاب
 سدس الباقي سهران وكل واحد من بنتي الاخ خمسة * فائدة لا يعول
 في باب ذوي الارحام من اصول المسائل الاصل ستة فمحول الى سبعة
 فقط * مثاله ابوام وبنت اخ لام وثلاث بنات ثلاث اخوات متفرقات *
 فعند اهل التنزيل لبنت الاخت لا بويين النصف ثلاثة ولبنت الاخت
 للاب السدس تكملة الثلثين واحد * ولبنت الاخت من الام وبنت الاخ
 لام الثلث اثنان لكل واحدة واحد * ولا يبي الام السدس واحد ومجموع
 ذلك سبعة * اما عند اهل القرابة فالمال كله لابي الام لانه من الصنف الثاني
 والباقي من الصنف الثالث * مثال اخر خالة وست بنات وست اخوات
 متفرقات مثني * فعند اهل التنزيل للخالة السدس واحد ولبنتي الاختين
 من الابوين الثلثان اربعة ولبنتي الاختين من الام الثلث اثنان ومجموع
 ذلك سبعة ولا شيء لبنتي الاختين من الاب كما انه لا شيء للاختين من الاب
 مع الاختين الشقيقتين * واما اهل القرابة فعند ابي يوسف رحمه الله المال كله
 لبنتي الشقيقتين ولا شيء للباقيين * وعند محمد رحمه الله المسألة من ستة

لبنتي الاختين الشقيقتين الثلثان اربعة ولبنتي الاختين من الام الثلث
اثنان ولا شيء للباقيين ❦ فعلم من هذا ان العول في مسائل ذوى الارحام
انما هو عند المنزلة فقط ❦

❦ تمة ❦ مال من لا وارث له من ذى فرض او عصبه او ذى رحم او ما فضل
بعد فرض احد الزوجين مع عدم انتظام بيت المال على ما سبق مال
ضائع ❦ وذلك لان كل ميت لا يخلو عن ابى عم اعلاذ الناس كلهم بنوا دم ❦
فمن كان اسبق الى الاجتماع مع الميت في اب من آباءه فهو وارثه لكنه
مجهول فلم يثبت له حكم ❦ فعلى من وقع في يده دفعه لحاكم البلد ان كان
اهلا والا حرم ليصرفه في المصالح ان شملتها ولايته واذ لم تشملها
ولايته تخير بين دفعه له او صرفه بنفسه ❦ ويجب على غير الامين دفعه الى امين
عارف ❦ وعبرة ابن عبد السلام كما نقلها ابن حجر في الثغرة والرملى في
النهاية اذ اجار المملوك في مال الصالح وظفر به احد من يهرقها صرفه فيها
وهو ماجور على ذلك بل الظاهر وجوبه والله اعلم ❦

❦ باب في ❦ كيفية ❦ قسمة التركات ❦

القسمة بكسر القاف هي الاسم من قولك تقاسموا المال واقتسموه ❦
والتركات جمع تركة وهي تراث الميت كما تقدم وانما جمعها وان كانت اسم
جنس لاختلاف انواعها ❦ وهي ❦ اي القسمة ❦ الثمرة المقصودة
بالذات ❦ من هذا الفن وكل ما تقدم من تأصيل المسائل وتصحيحها فهو
وسيلة لها ❦ لان الفرقى قد يصحح المسألة من عدد والتركة دونه او فوقه
فلا يحسن به ان يبر في الجواب عن الانصباب بالسهام المطلقة كان يقول صححت

المسألة من عشرة الاف او من عشرين الفا مثلاً لكل جـدة منها كذا
ولكل اخ كذا ولكل بنت كذا الخ * فهذا الجواب كما قالوا بعيد عن الافهام غير
مفيد للعوام * قال المؤلف رحمه الله * اعلم ان نسبة ما لكل وارث من التركة الى
التركة كنسبة سهامه من * تصحيح * المسألة اليها * مصححة * لان المسألة *
هي تقسيم ميراث التركة * الى عدد التصحيح * فالمسألة * حينئذ * مقام
المال الموروث وسهام كل وارث من * تصحيح * المسألة مقام حصته من *
الحق * الموروث * ومبنى قسمة التركة على العلم بهذه النسبة * ومدار هذا
الباب على الاربعة الاعداد المتناسبة نسبة هندسية منفصلة نسبة اولها الى ثانيها
كنسبة ثالثها الى رابعها * واحترزوا بقولهم نسبة هندسية عن النسبة العددية
وهي التفاضل بعدد معلوم كاثنتين واربعه وستة وثمانية وكثلاثة وستة وتسعة
واثنا عشر * وبقولهم منفصلة عن النسبة المتصلة وهي التي تكون نسبة اولها الى
ثانيها كنسبة ثانيها الى ثالثها وكثالثها الى رابعها وهكذا كاثنتين واربعه وثمانية
وسبعة عشر واثنين وثلاثين فانها على نسبة النصف * ولما كان القرض معرفة
ما يخص كل واحد من التركة سواء كانت عينا او عقارا او عرضا او حيوانا
او شيئا مما يتمول وهذا من التركة قد يكون معلوم النسبة كالنصف والربع
والثالث فاخرجه سهل وقد يكون مجهول النسبة بآدي الراى بسبب
حناسه او وصية او غير ذلك * فحاولوا ايجاد هذا القرض بعمل حسابي وهو
التصحيح ثم جعلوا هذا المصحح معادلاً للتركة وحفظ كل وارث منه معادلاً
الحظ منها فانظم لهم اربعة احوال متناسبة * اولها الحظ من المصحح * وثانيها
المصحح * وثالثها الحظ من التركة وهو المجهول هنا * ورابعها التركة * وكل

اعداد كانت متناسبة كذا لك يلزمها ان يكون مسطح طرفيها مطابقا لمسطح
وسطحها فاذا جهل احد الطرفين ضرب احد الوسطين في الاخر وقسم
ما حصل من الضرب على المعلوم فانه يخرج المجهول وان جهل احد الوسطين
ضرب احد الطرفين في الاخر وقسم ما حصل من الضرب على المعلوم فانه
يحصل المجهول وفي استخراج ذلك خمس طرق بل اكثر ذكر المؤلف
منها ضمن مسألة فروضها وهي المباهلة طريق النسبة وهي اصل لسائر هـا
واعمالها انما اذ بها يعمل في ما يقبل القسمة وما لا يقبلها كعبد ونحوه وذكرها
ابضا فيما نقله عن السبطاخر الباب مع طريقين آخرين من الخمس كما سترها
وسنذكر باقيها هنا تنميما للفائدة قال رحمه الله في مسألة المباهلة وهي
ام وزوج واخت شقيقة اولاب اصلها ستة وتقول بمثل ثلثها الى ثمانية
لكل من الزوج والاخت ثلاثة والام سهمان والمزوج ثمانية لو تركت
الزوجة الميتة ستين دينارا وارثت قسمتها على الورثة بطريق النسبة فنسبة
حظ كل من الزوج والاخت والام من الستين التي هي التركة اليها
اي الستين كسبة سهامها الى الثمانية التي هي المصحح المسألة فانسب
سهام كل وارث من المصحح المسألة الى المصحح مسألته وخذ
حيث عرفت النسبة بين سهام الوارث والمصحح مسألته من التركة وهي
الستون بلك النسبة فلما خوذ حينئذ هو نصيبه من التركة التي هي
الستون هنا فسهام الام في هذه المسألة التي هي المباهلة اثان
وهي اذا نسبتها الى المصحح وهو الثمانية ربع الثمانية فلها ربع التركة خمسة
عشر دينارا وسهام الزوج في هذه المسألة ثلاثة وهي اذا نسبتها الى المصحح

وهو الثانية * ثلاثة اثنان فلها ثلاثة اثنان الستين دينار اثنان وعشرون
دينار او نصف دينار ولاخت مثله * لان سهامها ثلاثة كسها * اثنان
وعشرون دينار او نصف دينار * فهذه اخذى الطريق الخمس * وقد عمل
المؤلف رحمه الله في قسمة هذه المسألة بهذه الطريقة من غير نظر الى الموافقة
بين المسألة والتركة * ومن المعلوم ان مبنى الحساب على الاختصار
ما يمكن والعمل بنسبة الوفاي اخضر كاشاني بيان كيفية العمل به * لكن المؤلف
رحمه الله اراد ان تكون هذه القسمة في هذا المثال دستور الفير في ما اذا
كانت التركة عقارا او حيوانا او غيره مما لا يمكن قسمته بالعد * اما العمل
بالنظر الى الموافقة في هذه الصورة فهو ان تقول * مصحح المسألة ثمانية
والتركة ستون دينار او يبينها توافق بالربع ردنا كل واحد الى ربه فالتركة
الى خمسة عشر والمسألة الى اثنين وبقينا اسهم الورثة بحالها على القاعدة * فاذا
اردنا العمل بطريق النسبة لستنا سهام كل وارث من المسألة الى وفتها فاللام
سهام نسبتها الى وفق المسألة المماثلة فلها مثل وفق التركة خمسة عشر دينار
ونسبة سهام كل من الاخت والزوج الى وفق المسألة مثل ونصف مثل فكل منها
مثل ونصف مثل وفق التركة يكون اثنين وعشرين دينار او نصف دينار *
ومن الطرق لاستخراج مقدار نصيب كل وارث من التركة وهي اشهرها ان
نضرب لكل وارث سهامه من مصحح المسألة في جملة عدد التركة ونقسم
الحاصل من الضرب على جميع سهام المسألة وخارج القسمة هو نصيب ذلك
الوارث * ومنها ان نقسم التركة على مصحح المسألة ثم نضرب في خارج القسمة
سهام كل وارث من التصحيح يحصل نصيب ذلك الوارث * ومنها ان نقسم

مصحح المسألة على التركة ونقسم سهام كل وارث من التصحيح على الخارج
بتلك القسمة يخرج نصيبه * وهذه الطريقة عكس التي قبلها * ومنها ان تقسم
ما صحت منه المسألة على سهام كل وارث ثم تقسم التركة على خارج تلك
القسمة يحصل نصيب ذلك الوارث * مثال ذلك ابوان وزوج وابنتان
المسألة بعولهما من خمسة عشر لكل من الابوين اثنان ولكل من البنين اربعة
وللزوج ثلاثة والتركة ثمانية وعشرون دينار * فان اردت العمل بالطريق
الاول وهو النسبة فانسب سهمي كل واحد من الابوين الى الخمسة عشر
تكن ثلثي خمسها فله من الثمانية والعشرين ثلثا خمسها وهو ثلاثة دنانير
وثلاث دنانير وثلث خمس دينار * وجائز ان تقول ثلاثة دنانير واحد عشر
جزأ من خمسة عشر جزأ من الدينار * وانسب ثلاثة الزوج الى الخمسة عشر
تكن خمسها فله من الثمانية والعشرين خمسها وهو خمسة دنانير وثلاثة اخماس
دينار * وانسب اربعة كل بنت الى الخمسة عشر تكن خمسها وثلاث خمسها وهو سبعة
دنانير وثلث دينار وثلثا خمس دينار * وجائز ان تقول سبعة دنانير
وسبعة اجزاء من خمسة عشر جزء من الدينار * وان اردت العمل بالطريق
الثاني فاضرب لكل واحد من الابوين اثنين في ثمانية وعشرين تبلغ مئة
وخمسين فاقسمها على الخمسة عشر مصحح المسألة يحصل لكل واحد ما سبق
ثلاثة دنانير وثلث دينار وثلث خمس دينار * واضرب للزوج ثلاثة
في ثمانية وعشرين تبلغ اربعة وثمانين فاقسمها على الخمسة عشر يحصل له ما سبق
ايضا خمسة دنانير وثلاثة اخماس دينار * واضرب لكل بنت اربعة في ثمانية
وعشرين واقسم الحاصل وهو مائة واثنى عشر على الخمسة عشر يحصل لها ما سبق

سبعة دنانير وثلاث دنانير وثلثا خمس دينار * وان اردت العمل بالطريق
 الثالث فاقسم الثمانية والعشرين على مصحح المسألة خمسة عشر يكن الخارج
 واحدا وثلثين وخمسا فاضربها في سهمي كل من الابوين يخرج
 ما سبق لكل منها * واضربها في ثلاثة الزوج يخرج له ما سبق واضربها في اربعة
 كل من البنتين يخرج لكل منها ما سبق كذلك * وان اردت العمل
 بالطريق الرابع فاقسم الخمسة عشر مصحح المسألة على الثمانية والعشرين
 الدينار يكن الخارج نصفاً وربع سبع واقسم بعد ذلك بطريق القسمة
 على الكسور المعروفة عند الحساب سهام كل وارث على ذلك الخارج
 يخرج نصيب ذلك الوارث * فقسمة سهمي كل من الابوين على النصف
 وربع السبع بان تبسط الصحيح المقسوم وهو سهم واحد الابوين من مخرج ربع
 السبع اذ النصف داخل تحته وهو ثمانية وعشرين فيبذلان بالبسط ستة
 وخمسين * ثم اقسمة الستة والخمسين على بسط النصف وربع السبع من
 مخرجها وهو خمسة عشر يخرج نصيبه كما تقدم ثلاثة دنانير وثلثا دينار
 وثلث خمس دينار * وقسمة ثلاثة الزوج على النصف ربع السبع بان تبسط
 الثلاثة المقسومة من مخرج ذينك الكسرين وهو الثمانية والعشرين كما مر تبلغ
 بالبسط اربعة وثمانية * فاقسمها على بسط النصف وربع السبع من مخرجها وهو
 خمسة عشر كما علمت يخرج نصيبه كما مر خمسة دنانير وثلثا خمس دينار
 وقسمة اربعة كل من البنتين على النصف وربع السبع بان تبسط الاربعة
 المقسومة من مخرج ذينك الكسرين الذي هو ثمانية وعشرون تبلغ بالبسط
 مائة واثنى عشر * فاقسمها على بسط النصف وربع السبع وهو خمسة عشر كما مر

بك يخرج نصيب كل منها سبعة دنانير وثلاث دنانير وثلاث خُمس دينار كما
 تقدم * وان اردت العمل بالطريق الخامس فاقسم الخمسة عشر نصيب المسألة
 على سبعة كل واحد من الابوين يكن خارج القسمة سبعة ونصف ثم اقسام
 الثمانية والعشرين عليها يخرج له ما سبق * واقسم الخمسة عشر على ثلاثة الزوج
 يكن خارج القسمة خمسة ثم اقسام الثمانية والعشرين عليها يخرج له ما سبق *
 واقسم الخمسة عشر على اربعة كل بنت يكون خارج القسمة ثلاثة وثلاثة
 ارباع ثم اقسام الثمانية والعشرين عليها يخرج لكل واحدة ما سبق * فهذه
 خمس طرق متشابهة ولا هناك لاهل الحساب طرق أخرى مذكورة
 في مطولات الفرائض وكتب الحساب * وفائدة معرفة هذه الطرق
 العمل بالاقرب والاسهل فاذا اتسرو وجه عمل بالآخر * واذا اردت الامتحان
 فاجمع الحصص الحاصلة للورثة فان ساوى مجموعها التركة فالعمل صحيح
 والا فتلط يحتاج الى الاعادة * فائدة اذا كان بين عدد التركة ومصحح
 المسألة اشتراك بجزء ما فالاختصار ان ترد كلا منها الى وفقه وتقيم وفق
 كل منها مقام اصله وتترك سهام كل وارث بحالها وتكمل العمل بوجه من
 الاوجه الخمسة السابق ذكرها * ولا ريب في ان ضرب الفوق وقسمته اسهل
 واخصر كما يعرفه الممارس * مثال ذلك مسألة المثنى السابقة وهي ام وزوج
 واخت شقيقة * اصلها بهولها ثمانية ونصف منها والتركة ستون دينار كما
 مثلها المؤلف * فينب المسألة والتركة اشتراك بالربعم فرد كلا الى ربعة
 فالمسألة الى اثنين والتركة الى خمسة عشر وانترك سهام كل وارث بحالها
 ثم المثل بما شئت من الاوجه المارة اما بالوجه الاول وهو وجه النسبة

فقد علمته بما قررناه فيها سابقا * واما بالوجه الثاني فاضرب سهمي الام اثنتين
في وفق التركة خمسة عشر يحصل ثلاثون فاقسمها على وفق المسألة اثنتين يكن
الخارج خمسة عشر هي حظها من التركة * واضرب لكل من الزوج والاخت ثلاثة
في وفق التركة خمسة عشر يحصل خمسة واربعون فاقسمها على وفق المسألة
اثنتين يكن الخارج اثنتين وعشرين ونصفها هو حظ كل منهما * واما بالوجه
الثالث فاقسم الخمسة عشر وفق التركة على الاثنتين وفق المسألة يكن الخارج
القسم سبعة ونصف فاضرب للام سهميها في ذلك الخارج يحصل نصيبها كما مر *
واضرب لكل من الزوج والاخت ثلاثة في ذلك يحصل لكل ما مر كذلك *
واما بالوجه الرابع فاقسم الاثنتين وفق المسألة على الخمسة عشر وفق التركة
يكن الخارج ثلثي خمس * ثم اقسم بطريق التسعة على الكسور سهمي الام على
ذلك الخارج بان تبسط الاثنتين سهميها من جنس مخرج الكسر خمسة عشر
تبلغ ثلاثين و الخارج بقسمتها على الاثنتين التي هي بسط ثلثي الخمس من
مخرجها هي حصتها * واقسم كذلك ثلاثة كل من الاخت والزوج على ما ذكر
يخرج لكل منهما امر * واما بالوجه الخامس فاقسم وفق ما صحت منه المسألة
اثنتين على سهمي الام يخرج واحد فاقسم الخمسة عشر وفق المسألة على الواحد
يخرج خمسة عشر هي حصتها * واقسم وفق المسألة وهو الاثنان على ثلاثة
كل من الزوج والاخت يكن الخارج ثلثين * فاقسم الخمسة عشر وفق المسألة
على الثلثين بان تبسط الخمسة عشر على مخرج كسر الثلثين تبلغ خمسة واربعين
فاقسمها على بسط الثلثين اثنتين يخرج لكل منها كما مر اثنان وعشرون ديناراً
ونصف دينار * وقس على هذه الصورة نظائرهما * وقد نقل المؤلف

رحمه الله عن العلامة سبط المارديني جملة ذكر فيها ثلاثا من الطرق المارة كما
 تراها قال رحمه الله قال العلامة بدر الدين محمد سبط المارديني رحمه
 الله عليها في شرحه على المنظومة الرحبية ان التركة اذا كانت
 من الامور المعسدة ودات المتساويات قدر اوقية كالدراهم والدنانير
 وغيرهما يقدر بالكيل والوزن والذرع اذ لم يختلف جوده وردا
 فيها طرق منها وهي الطريق الثاني المذكور سابقا ان تضرب سهام
 كل وارث من المسألة في التركة او في وفق التركة ان كان بينها وبين المسألة
 موافقة ونقسم الحاصل بذلك الضرب على المسألة او على وفقها
 ان وافقت التركة يحصل نصيبه من التركة فلو مات عن زوجة ام وع
 وترك مائة دينار فالمسألة من اثني عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأم الثلث
 اربعة وللم الباقي خمسة فاذا اردت القسمة بهذه الطريقة فاضرب
 للزوجة ثلاثتها في المائة واقسم الحاصل بذلك الضرب وهو ثلثمائة على
 المسألة وهي اثني عشر يخرج لها خمسة وعشرون دينار واضرب
 كذلك للأم اربعة في المائة التي هي التركة واقسم الحاصل بذلك
 الضرب الذي هو اربعة في المائة على المسألة وهي اثني عشر يخرج لها ثلاثة
 وثلاثون دينار وثلث دينار واضرب كذلك للم خمسة في المائة
 التي هي التركة واقسم الحاصل وهو خمسمائة على المسألة ليخرج له واحد واربعون
 دينار وثلثان وقد قسم الشيخ رحمه الله هذه المسألة كما رايت من غير نظر
 الى الموافقة بين التركة والمسألة ولو قسمها بطريق الموافقة لكان اقسد واخصر
 بان يرد التركة الى وفقها وهو الربع خمسة وعشرون والاثني عشر الى وفقها

وهو الثلاثة ويترك اسهم الورثة بمجالها ثم يتم العمل كما صنع ✽ ومنها ✽ اى
الطرق التى تقسم بها التركة المعدودة ونحوها وهو الطريق الثالث المذكور
سابقا ✽ ان تقسم التركة على المسألة ✽ او وفق التركة على وفق المسألة اذا
كان بينهما موافقة ✽ وتضرب الخارج ✽ بتلك القسمة ✽ في سهام كل وارث
يحصل نصيبه ✽ من التركة ✽ ففي المثال المذكور ✽ الذى هو زوجة وام
وعم والتركه مائة دينار ✽ اقسام المائة على المسألة وهي اثني عشر تخرج ✽
بالقسمة ✽ ثمانية وثلاث اضربها في ثلاثة الزوجة ✽ في ✽ اربعة الام ✽
في ✽ خمسة الم يحصل لكل ✽ منهم ✽ ما ذكرناه ✽ فللزوجة خمسة وعشرون
دينارا والام ثلاثة وثلاثون دينار او ثلث دينار والعم واحد واربعون
دينارا او ثلثاد دينار ✽ ولو قسمها بطريق الوفاق لكان اخضر ✽ ومنها ✽ اى
من الطرق المذكورة طريق النسبة وهي التى ذكرها المؤلف اول الباب وهي
 ✽ ان تنسب سهام كل وارث من المسألة اليها ✽ اى الى المسألة ✽ وتأخذ من
التركة بتلك النسبة فالما خوذ ✽ بها ✽ حصته ✽ اى حصة ذلك الوارث
 ✽ فنسبة ثلاثة الزوجة الى المسألة ربعها فنخذها ربع المائة وهو خمسة وعشرون ✽
دينارا ✽ ونسبة اربعة الام الى المسألة ثلث ✽ من المسألة ✽ فلها ثلث المائة
وهو ثلاثة وثلاثون دينار ✽ دينار ✽ وثلث دينار ✽ ونسبة خمسة الم ✽
الى المسألة ✽ ربع وسدس فنخذ ✽ له ✽ ربع المائة خمسة وعشرين ✽
دينارا ✽ وخذ له ✽ سدسها ستة عشر دينار ✽ وثلثين ✽ اى
ثلثي دينار والمجموع له مائة واحد واربعون دينار او ثلثاد دينار ✽ وهذا
الوجه ✽ اعم الاوجه واكثرها نقما واستعمالا كما تقدمت الاشارة اليه

لانه * يعمل به في التركة المعدودة * كما مرت امثله * وفي غيرها
سواء كانت * التركة * اجزاء متصلة * كالعبد والسيف * او منفصلة *
كالجواهر والحيوانات ونحوها وسواء كانت * منسوبة القيمة * كارض
لا تفاضل بين اجزائها وحبوب مثلية مما يقتضات وغيره ونحو ذلك
* او مختلفة * كاشجار نخل وعنب وجواهر مختلفة القيم وعروض
تجارة وغيرها * انتهى * ما نقله عن العلامة سبط المارديني رحمه الله
عليهم اجمعين * فائدة في ذكر القيراط المصطلح عليه وكيفية القسمة عليه *
اعلم ان مخرج القيراط في اصطلاح اهل الحرمين واليمن ومصر ومن وافقهم
كاهل الشام اربعة وعشرون * وفي اصطلاح اهل العراق ومن وافقهم
عشرون * والدائق عند الكل سدس القيراط والحبة ثلثه فيكون مخرج
الدائق على اصطلاح اهل الحرمين ومن وافقهم مائة واربعة واربعين ومخرج
الحبة اثنين وسبعين * وعلى اصطلاح اهل العراق يكون مخرج الدائق مائة
وعشرين ومخرج الحبة ستين * ولاهل حضرموت اصطلاح كثير النفع
في القسمة وهو جعلهم الدائق جزأ من اربعة وعشرين جزأ من القيراط
ولا يحتاجون منه الى ذكر الحبة او الزرة التي يستعملها اهل العراق فيكون
مخرج الدائق على اصطلاحهم خمسمائة وستة وسبعين ولا مشاحة في الاصطلاح
فاذا اردت قسمة التركة بين الورثة على مخرج القيراط كما هو الغالب و اردت
معرفة قيراط المسألة وتحويل سهام الورثة الى القيراط فطريقه ان تقسم
ما صحت منه المسألة على مخرج القيراط وهو كما علمت عندنا اربعة وعشرون
فما خرج بالقسمة من صحيح او كسر او صحيح وكسر معا فهو قيراط المسألة *

فإذا اردت تحويل كل نصيب من مصحح المسألة الى القيراط فلك العمل فيه
 باحد الاوجه الخمسة المارة في قسمة التركات لان نسبة حظ كل وارث من
 التصحيح اليه كنسبة حظ ذلك الوارث من مخرج القيراط اليه فهذه اعداد
 اربعة متناسبة احدها مجهول كما مر بك ثمه فان شئت فانسب نصيب كل
 وارث من التصحيح اليه وخذله من الاربعة والعشرين تبلك النسبة يخرج
 نصيب ذلك الوارث قراريط وان شئت فاقسم على قيراط المسألة سهام
 كل وارث من التصحيح يخرج نصيب ذلك الوارث قراريط فهذان
 وجهان من الخمسة الاوجه المذكورة * ولك العمل باحد الثلاثة التي لم تذكرها
 هنا وتقدم بيانها اول الباب * وان حصل معك في بعض الانصباء اوجعيها
 اقل من قيراط واردت التعبير عنه فانت بالخيارين ان تعبر عنه بالكسور
 المشهورة كالنصف والثلث والربع وما بعد هامن الكسور المنطقة او العزم
 مفردة وغير مفردة او تعبر عنه بالحبة او الدانق على اصطلاح اهل الحرمين
 او على اصطلاح اهل العراق ان جعلت مخرج القيراط عشرون او تعبر عنه
 بالدانق ان الذي هو جزء من اربعة وعشرين جزءاً من القيراط على اصطلاح
 اهل حضرموت * والاولى مراعاة عرف البلد و حال السائل في الفهم * مثال
 ذلك لو خلفت زوجاً وثلاث جدات وخمس اخوات شقيقات اولاد والبركة
 عقالاً ونحوه فاصلها ستة ونعول الى ثمانية ونص من مائة وعشرين خرج للزوج
 خمسة واربعون ولكل جدة خمسة ولكل شقيقة اثنا عشر * فإذا اردت معرفة
 قيراط المصحح فاقسمه على الاربعة والعشرين مخرج القيراط يخرج قيراط
 المسألة خمسة اسامهم وإذا اردت تحويل نصيب كل وارث الى القراريط فاقسم

نصيبه من المصحح على قيراط المسألة وهو الخمسة وما خرج فهو نصيبه من مخرج
 القيراط * فاذا قسمت سهام الزوج وهي الخمسة والاربعون على الخمسة
 قيراط المسألة يكون الخارج له تسعة قراريط * واذا قسمت نصيب كل جدة
 وهو خمسة على قيراط المسألة وهو خمسة ايضا خرج لها قيراط واحد * واذا قسمت
 نصيب كل من الاخوات وهو اثني عشر على قيراط المسألة خرج لها قيراطان
 وخمسة قيراط * ولو كان في المسألة بدل الجدات ام لصحت المسألة من
 اربعين * واذا قسمتها على مخرج القيراط كان قيراطها سهما وثلاثي سهم اقسام
 عليه سهم الام وهي خمسة يخرج لها ثلاثة قراريط * واقسم عليه سهم
 الزوج وهي خمسة عشر يخرج له مائة تسعة قراريط * واقسم عليه سهم
 كل اخت وهي اربعة يخرج لكل واحدة قيراطين وخمسة قيراط *
 ولو كانت الاخوات اربع مع الزوج والام لصحت من ثمانية واذا قسمتها
 على الاربعة والعشرين خرج قيراطها ثلث سهم * واذا قسمت سهام كل
 وارث من المصحح على قيراط المسألة الذي هو ثلث السهم يخرج للزوج
 والام ما تقدم * ويخرج لكل اخت ثلاثة قراريط لانه اذا قسم المصحح
 على الكسر بسط المصحح من جنس الكسر ثم قسم الحاصل على بسط الكسر
 كما مر بيانه * ففي هذا المثال اوسط نصيب الزوج وهو ثلاثة اثلثا يبلغ
 تسعة اقسامها على بسط الثالث وهو واحد يكن له تسعة قراريط لانه لا اثر
 للقسم على الواحد * وابسط نصيب الام وهو واحد اثلثا يبلغ ثلاثة
 اقسامها على البسط وهو واحد يكن لها ثلاثة قراريط لما علمت * وابسط نصيب
 كل من الاخوات وهو واحد كذلك يكن لها ثلاثة ايضا * وان شئت العمل

بطريق النسبة السابق بيانها فانسب سهام كل وارث الى التصحيح وحذله
 بقدر تلك النسبة من مقام القيراط وهو اربعة وعشرون يحصل نصيبه
 من قراريط التركة * ففي المثال الاول نسبة سهام الزوج وهي خمسة واربعون
 الى التصحيح وهو مائة وعشرون ربع وثمن فله ثلاثة اثمان الاربعة والعشرين
 تسعة قراريط كما مر * ونسبة سهام كل جدة وهي خمسة الى التصحيح تلك ثمن
 فلها ثلث ثمن الاربعة والعشرين وذلك قيراط واحد * ونسبة سهام كل
 اخت الى التصحيح عشر فلها عشر الاربعة والعشرين قيراطان وخمسة قيراط *
 وفي المثال الثاني نسبة سهام الام وهي خمسة الى التصحيح وهو اربعون ثمن *
 فلها ثمن الاربعة والعشرين وذلك ثلاثة * ونسب على هذا باقي الامثلة والله اعلم
 (تمة) حيث علمت ما تقر في قسمة التركة مع دودة كانت او عقارا
 بالطرق المارة وعرفت ايضا تحويلها الى مخرج القيراط فلا غنى لك عن معرفة
 كيفية وضعها في الجدول لانه معين جدا على حفظ الكسور وضبطها من عدد
 التركة او من مخرج القيراط لاسيما اذا كثرت اعدادها وتشعبت فروعها *
 واذا اوضعتم في الجدول انتقشت في صحيفة الحائط بمجرد الوقوف عليها وامنت
 من غوائل الغلط فيما دق من كسورها * وبيان كيفية وضعها في الجدول
 بعد التصحيح ان تقسم المصحح على عدد التركة ان كانت دودة او على
 مخرج القيراط وهو الاربعة والعشرون ان كانت عقارا واعرف الخارج
 بتلك القسمة لواء واحد من عدد التركة او من الاربعة والعشرين * ثم حل
 الخارج الى اضلاعه التي يتركب منها وينبغي تعظيمها لانه اخصر وان يكون
 من العشرة فما دونها ان امكن ثم صل باخر جدول التصحيح جد ولا مواز ياله

وارسم باعلاؤه عدد التركة ان كانت معدودة او الاربعة والعشرين ان
كان المقسوم عقارا التقابل بها عند امتحان صحة العمل بالجمع * ثم ارسم
جدول قائمة بعدد الاضلاع الخارج للواحد من التركة او من الاربعة والعشرين
وارسم باعاليها الاضلاع مقدما الاكبر فالاكبر اختصارا * وارسم ايضا
على عدد التركة او الاربعة والعشرين المثبت فوق الجدول قوسا وعلى
الاضلاع كذلك * واكتب فوق قوس الاربعة والعشرين مخرج القيراط
او عدد التركة ماخرج من المصحح للواحد من ايها * وعلى قوس الضلع الذي
يليه ما يخرج للواحد مما رسم على القوس الذي قبله وهكذا الى ان تنتهي
الاضلاع * ثم اقسم كل نصيب من المسألة على اخر ضلع منها او لابان تسقط
المقسوم عليه الذي هو الضلع من النصيب المقسوم مرة بعد مرة حتى يبقى
او يبقى اقل من الضلع * وحيث صحت القسمة على الضلع ولم يفضل شيء
فانبت تحت ذلك الضلع صفرا في المربع المنقص بصاحب ذلك النصيب وان
فضل اقل من الضلع فانبت تحته بدل الصفري ذلك المربع * ثم اقسم ثانيا
ماخرج بالقسمة الاولى للواحد من ذلك الضلع على الضلع الذي قبله واعمل
فيه كما عملت في سابقه وهكذا انقسم على الاضلاع واحد بعد واحد الى منتهى
الاضلاع او الى ما تنتهي القسمة اليه * وهذه الطريقة هي التي ذكرها الشيخ
احمد بن الهائم رحمه الله ومن بعده * وقد استخرجت لذلك بالهام الله تعالى
طريقة اخرى تكون اسهل في كثير من المسائل * وهي ان تقسم كل نصيب
من المسألة على قيراط المسألة او العدد الخارج للواحد التركة وتثبت ماخرج
للاحد من ايها صحيحا من ذلك النصيب وهو عدة مرات الاسقاط الصحيحة

تحت عدد التركة او الاربعة والعشرين في المربع المختص بصاحب ذلك
 النصيب * ثم تقسم ما فضل من النصيب ان كان على مارسم على اول ضلع
 بعده وهو الواحد مما قبله وتثبت ما خرج في المربع الذي تحته وهو عدة
 مرات الاسقاط الصحيحة كذلك * ثم تقسم ما فضل ان كان على مارسم على
 الضلع الذي بعده وهكذا الى ان تنتهي القسمة * ثم مارسم على كلا الطرفين
 تحت مخرج القيراط وتحت عدد التركة فهو قراريط واحاد من التركة
 ومارسم تحت كل ضلع فهو كسر بعدد * مما قبله منتسب ومجموع صحاح
 القراريط وكسورها ان كانت هو النصيب من مخرج القيراط * وعند انتهاء
 القسمة امتحن بالجمع بان تجمع ماتحت اخر الاضلاع كانه احاد وتقسّم المجموع
 على ذلك الضلع تجده منقسما عليه لا محالة فاجمع الخارج الى ماتحت الضلع
 الذي قبله واجمعه كانه احاد واقسمه عليه وهكذا * فينتهي بك الجمع الى
 مخرج القيراط وعدد التركة * واذ اجمعت ماتحت ضلع منها فلم ينقسم
 مجموعها عليه كان ذلك علامة الخلل فاعد العمل * وسنمثل هنا بمثالين نمرينا
 احدهما في القسمة على القيراط والاخر في القسمة على عدد التركة * اما القسمة
 على القيراط فنقسم عليه مسألة الامتحان الشهيرة * ولا جرم ان من اتقن
 قسمتها على القيراط ووضعها في الجدول سهل عليه الكثير مما عداها * وقد
 تقدم ان اركانها سبع بنات وخمس جذات واربع زوجات وتسعة اعمام *
 وان اصلها اربعة وعشرون وانها صحت لعموم التباين من ثلاثين الفا ومائتين
 واربعين * فاذا اردت تحويلها الى القيراط ووضعها في الجدول فانقسم
 اولاصحها الذي هو الثلاثون الالف والمائتان والاربعون على مخرج القيراط

اربعة وعشرين يخرج قيراط المسالة الف ومائتان وستون * فخله الى اضلاعه
واحسن ما يعتبر من اضلاعه عشرة وسبعة وتسعة وثلاثة * وصل بالخرج جدول
التصحيح خمسة جدول قائمة وارسم باعلى الاول مما يلي التصحيح يخرج القيراط
اربعة وعشرين وباعلى الجدول الباقية الاضلاع السابقة اعني العشرة والسبعة
والستة والثلاثة * وارسم على قوس الاربعة والعشرين ماخرج لواحد
من التصحيح وهو قيراط المسالة الف ومائتان وستون * وعلى قوس اول
ضلع ما يخرج لواحد من القيراط وهو مائة وستة وعشرون * وعلى الثاني
ما يخرج لواحد مما رسم قبله وهكذا الى اخرها ثم اقس على ذلك نصيب
كل وارث باى الطريقين شئت وتم العمل وهذه صورتها في الجدول *

[illegible]

وان اردت الاختصار فهكذا *

وزنة	سهام	اقرار يط	كسور
لكل بنت	٢٨٨٠	٠٢	٢ من ٢
لكل جده	١٠٠٨	٠٠	٥ من ٤
لكل زوجة	٠٩٤٥	٠٠	٤ من ٣
لكل عم	٠١٤٠	٠٠	٩ من ١

وايضاح ذلك على الطريق الاول ان تقسم اولا حصة كل بنت مثلاً وهي الفان وثمانمائة وثمانون على اخر ضلع وهو الثلاثة فنصبح القسمة ويخرج للواحد تسعمائة وستون فاثبت صفراً في المربع الذي تحت ذلك الضلع الموازي لصاحب النصيب * ثم اقسام التسعمائة والستين على ثاني ضلع وهو الستة يخرج للواحد مائة وستون صحيحة فاثبت صفراً في المربع الذي تحته كذلك * ثم اقسام المائة والستين على ثالث ضلع وهو السبعة يخرج للواحد صحيحاً اثنان وعشرون وتفضل ستة فاثبتها في المربع الذي تحته * ثم اقسام الاثنان والعشرين على رابع ضلع وهو العشرة يخرج للواحد صحيحاً اثنان وتفضل اثنان فاثبتها تحته * واثبت تحت مخرج القيراط ما يخرج صحيحاً واحد الضلع الذي يليه وتم العمل * وايضاحه على الاخر ان تقسم حصة كل بنت مثلاً وهي كما علمت الفان وثمانمائة وثمانون على خارج القيراط وهو الف ومائتان وستون يخرج باسقاطه من النصيب مرتين الفان وخمسمائة وعشرون * فاثبت عدة مرات الاسقاط وهي اثنان تحت الاربعة والعشرين * ويبقى من النصيب اقل من

القيراط وهو ثلاثمائة وستون فاقسمها على مارسم على اول ضلع وهو عشر
القيراط مائة وستة وعشرون يخرج باسقاطه مرتين من باقى النصيب مائتان
واثنان وخمسون فاثبت عدة مرات الا سقاطوهي اثنان كذلك تجله
ويبقى من النصيب مائة وثمانية فاقسمها على مارسم على ثاني ضلع وهو سبع العشر
ثمانية عشر يصح ستة اقسام فاثبت تحتها وتم العمل فيكون لكل بنت قيراطان
وخمس قيراط وثلاثة اسباع خمس قيراط وهذه الكسور سبع قيراط
وعلى هذا النمط قسمة الانصباء الباقية فللكل جدة من التركة الف وثمانية اسهم
يكون لها اربعة اخماس قيراط ولكل واحدة من الزوجات تسعة وخمسة
واربعون سهما يكون لها سبعة اعشار قيراط وثلاثة اسباع عشر قيراط ونصف
سبع عشر قيراط وهذه الكسور عبارة عن ثلاثة ارباع قيراط لكل زوجة
ولكل واحد من الاعمام مائة واربعون سهما يكون له عشر قيراط وثلاث سدس
سبع عشر قيراط والكل عبارة عن تسع قيراط لكل جد وجميع ذلك
مرسوم في الجدول واذا جمعت ماتحت الضلع الاخير الذي هو ثلاثة تجده
ثمانية عشر وهي اثلاث سدس سبع عشر قيراط واذا قسمتها على الثلاثة حصل
سبعة فهي اسداس سبع عشر قيراط فاجمعها الى ماتحت الضلع الذي قبله
تجتمع اربعة وخمسون هي اسداس سبع عشر قيراط واذا قسمتها على البسط
حصل تسعة هي اسباع عشر قيراط فاجمعها الى ماتحت الضلع الذي قبله
يجمع ثلاثة وستون هي اسباع عشر قيراط فاذا قسمتها على السبعة حصل تسعة
هي اعشار قيراط فاجمعها الى ماتحت الضلع الاول يجمع مائة هي اعشار
قيراط فاذا قسمتها على العشرة حصل عشرة هي قراريط فاجمعها الى ما

تحت مخرج القيراط تجتمع اربعة وعشرون والعمل حينئذ صحيح ولو اردت قسمتها
اعني مسألة الامتحان على القيراط والدانق المصطلح عليه عند اهل حضر موت
مثلا وهو جزء من اربعة وعشرين جزءا من القيراط و اردت وضعها
في الجدول فاقسم الخارج للقيراط الذي هو في هذه المسألة الف ومائتان
وستون على اربعة وعشرين يكن الخارج اثنان وخمسون ونصف هي
دانق المسألة * ولو قسمت المصحح ابتداء على مخرج الدانق كان الخارج هذا
العبد دبعينه * ثم حل الخارج الى اضلاعه وهو هنا منكسر فتضرب
بمقتضى القاعدة الالية المصحح في مخرج الكسر الواقع في دانق المسألة الذي
هو هنا اثنان فيكون الدانق مائة وخمسة * واذا جعلته الى اضلاعه وجدتها
سبعة وخمسة وثلاثة فاثبتها على القاعدة * واعتبر الاربعة والعشرين التي
هي مخرج الدانق من القيراط ضلعا اول من اضلاع القيراط و راع ما سبق
من القسمة على الاضلاع على اي الطرفين شئت * الا انك تريد ضربها
كل وارث في مخرج الكسر الواقع فيها وهو الاثنان يحصل المطلوب * وعلى
هذه القسمة بهذا الاصطلاح يكون لكل بنت قيراطان وستة دانق وستة
اسباع دانق * ولكل جدة تسعة عشر دانق وخمس دانق * ولكل زوجة
ثمانية عشر دانق ولكل عم دانقان وثلثا دانق * وهذه صورتها في الجدول

ورثة	سهم	٢٤	١٠٥	٣٥	٥	١
لكل بنت	٢٨٨٠	٠٢	٠٦	٠٢	٠٤	٠٠
لكل جدة	١٠٠٨	٠٠	١٩	٠٠	٠٤	٠١
لكل زوجة	٠٩٤٥	٠٠	١٨	٠٠	٠٠	٠٠
لكل عم	٠١٤٠	٠٠	٠٢	٠٢	٠٠	٠٠

وان اردت الاختصار فليكن وضعها هكذا

ورثة	سهم	قراريط	دوانق	كسور دائق
لكل بنت	٢٨٨٠	٠٢	٠٦	٦ من ٧
لكل جدة	١٠٠٨	٠٠	١٩	١ من ٥
لكل زوجة	٠٩٤٥	٠٠	١٨	٠٠
لكل عم	٠١٤٠	٠٠	٠٢	٢ من ٣

واما المثال في القسمة على عدد التركة فسنقسم جدولا من المنا ستمات
لسنة اموات ثم نقسم فيه الجامعة الكبرى على عدد التركة كما ستراه *
وذلك لومات امرأة عن زوج وام واختين شقيقتين واختين لام
وتركت خمسة وسبعين ديناراه فقبل القسمة ماتت الام عن ابوين ومن
في المسألة ثم ماتت احدى الشقيقتين عن زوج واختين لاب ومن في
المسألة ثم ماتت احدى الاختين من الام وهما شقيقتان عن زوج ومن

في المسألة * ثم مات الزوج الذي في الاولى عن زوجة وابوين * ثم ماتت
 الام التي في الثانية التي هي جدة في الثالثة والرابعة عن زوج وابن *
 فمسألة الاولى من عشرة وهي ام الفروع ومسألة الثانية من ستة وحظه
 من الاولى واحد يباينها ومسألة الثالث من عشرين وسهامه ثلاثة عشر وهما
 متباينان * ومسألة الرابع من ثمانية وسهامه مائة وستة وستون وهما متوافقان
 بالنصف * ومسألة الخامسة من اربعة وهي احدى الغراوين وسهامه
 الف واربعائة واربعون وهي منقسمة على مسالته * ومسألة السادسة
 من اربعة وسهامه مائتان وسبعة وستون وهما متباينان فتصح المناصفة من
 تسعة عشر الفا ومائتين * فاقسمها على الخمسة والسبعين عدد التركة يكن
 الخارج مائتين وستة وخمسين * فخذ اضلاعه التي يتركب منها تجد هائمانية
 وثمانية واربعة * وصل باخر جدول التصحيح جدولا واثبت في اعلاه
 الخمسة والسبعين * ثم ثلاثة جداول اثبت باعلاها اضلاع الخارج اعني
 الثمانين والاربعة واعمل في القسم عليها والامتحان بالجمع ما تقدمت
 الاشارة اليه * وهذه صورتها في الجدول

حصّة الاخت التي هي شقيقة في الاولى والثالثة وبنت في الثانية واخت لام
 في الرابعة خمسة الاف وسبع مائة واربعون سهما فلها اثنان وعشرون ديناراً
 وثلاثة اثمان دينار وثلاثة اثمان ثمن دينار * والتي هي اخت لام في الاولى والثالثة
 وبنت في الثانية وشقيقة في الرابعة ثلاثة الاف وستمائة واثنان وخمسون
 سهما فلها اربعة عشر دينار وربع دينار وثمان ثمن دينار * وللأب في الثانية
 ثلاثة اثمان وعشرون سهما فلها دينار وربع دينار * وللزوج في الثالثة الف
 ومائتان وثمانية واربعون سهما فلها اربعة دنانير وسبعة اثمان دينار * ولكل
 واحد من الاختين لأب في الثالثة مائتان وثمانية اسهم فلها ثلاثة ارباع دينار
 دينار ونصف ثمن دينار * وللزوج في الرابعة تسعمائة وستة وتسعون سهما فلها
 ثلاثة دنانير وسبعة اثمان دينار * وثمان ثمن دينار * وللزوجة في الخامسة
 الف واربعمائة واربعون سهما وللأم في الخامسة كذلك فلكل واحدة منها خمسة
 دنانير وخمسة اثمان دينار وللأب في الخامسة الفان وثمانمائة وثمانون سهما فلها
 احدى عشر دينار وربع دينار * وللزوج في السادسة مئتان وسبعة وستون سهما فلها
 دينار وربع ثمن دينار وثلاثة ارباع ثمن ثمن دينار * وللأب في السادسة ثمانية
 اسهم وسهم فلها ثلاثة دنانير وثمان دينار وربع ثمن دينار * واذ اجتمعت ماتحت
 الضلع الاخر وهو اربعة حصص اربعة هي ارباع ثمن ثمن فاقسمها على الاربعة
 يحصل واحد وهو ثمن ثمن فاجمعها الى ماتحت الثمانية الثانية يجتمع ستة عشر وهي
 اثمان ثمن فاقسمها على الثانية عدد الضلع الثاني يخرج اثنان وثمانون فاجمعها
 الى ماتحت الثمانية الاولى يكن المجتمع ثمانية واربعون ثمانية فاقسمها على الثانية يخرج
 ستة وهي دنانير * فاجمعها الى الدنانير يجتمع خمسة وسبعون ديناراً فاعمل

حينئذ صحيح * ولو جمعت ماتحت ضلع منها فلم ينقسم فجاء عليها قسمة
 صحيحة كان ذلك علامة الخلل في العمل * وقس على هذا ما يرد من اشياء هـ *
 واعلم انه قد لا يكون للمدد الذي تصنع منه المسائل قيراط صحيح اولا ينقسم
 على عدد التركة قسمة صحيحة فالطريق حينئذ ان تقرب المسألة في مخرج
 الكسر الذي يظهر في القيراط او في مخرج الكسر الذي يظهر في عدد التركة
 فما يحصل فاجعله كانه المدد الذي صنعت منه المسائل * فاقسمه على مخرج القيراط
 او على عدد التركة وراع ما سبق من القسمة على الاضلاع والتفصيل وتجميع
 ما تقدم الا انك تزيد ضرب سهام كل وارث في مخرج الكسر الذي ضربته
 في المسألة يحصل المطلوب * وان شئت وكان بين ما تصنع منه المسائل ومخرج
 القيراط او عدد التركة موافقة فرد كلاهما الى وفقه ثم اضرب نصيب كل
 وارث بما صنعت منه المسائل في وفق التركة او في وفق مخرج القيراط واقسم
 الحاصل على وفق المدد الذي صنعت منه المسائل ان كان ذلك من العشرة
 فاقبل والا فليضلعه ان امكن واقسم على اضلاعه وراع جميع ما تقدم يحصل
 المطلوب * وان كان قيراط المسألة او المدد الذي تقسم التركة عليه عددا
 اولا فلا يخل فتكون القسمة على جملته وتكون النسبة اليه بلفظ الجزئية ولا تخفى
 الامثلة على من عرف ما سبق * ثم ان كان في نفس التركة كسر فلك ان تقسمها
 كما هي كخمس بنين والتركة سبعة دنانير ونصف او ثمانية دنانير وثلاث فللكل
 ابن من السبعة والنصف دينار ونصف ومن الثمانية والثلاث دينار
 وثلاث * ففي هذه الصورة وامثالها يظهر الجواب بالبدية غالبا
 من غير بسط لكنه يتعسر في بعض الصور فجعل القرصيون لذلك

طريقين تسهيلات للقسمة سواء كان الكسر منطوقاً أو أصح * احدى البسطة
 التركة فقط من جنس كسرها أو كسورها وذلك بان نعرف مقام الكسر مفردا
 كان أو مكرراً أو معطوفاً ومضافاً ونضرب جملة التركة في المقام يحصل بسط
 التركة وما يحصل بعد البسط اقمه مقام التركة وكل العمل باحد الاوجه الخمسة
 السابق ذكرها * وا قسم ما يخرج لكل وارث على مخرج الكسر أو المخرج
 الجامع للكسور لان الخارج اولاً انما كان كسوراً فما يخرج بعد فهو المطاوب
 فلو مات عن ام واختين لام واختين لغيرها فاصلها ستة ونحو ل لسبعة
 وترك ثلاثة وستين ديناراً وثلاثين ديناراً * ابسطها اثلاثاً تحصل
 مائة وواحد وتسعون * فاضرب اسم الورثة في البسط واقسم الحاصل
 على المسألة بعولها والخارج بعد القسمة اقسمه على ثلاثة مقام الكسر وما يخرج
 فهو نصيب ذلك الوارث * هذا حيث عملت بالطريق الثاني من الخمس
 المتقدم * ففي المثال حيث عملت بها اضرب الام واحداً من السبعة في المائة
 والواحد والتسعين عد البسط يخرج العدد بعينه لانه لا اثر للضرب في
 الواحد فاقسم على السبعة عد المسألة بعولها يخرج سبعة وعشرون وسبعون *
 واعمل لكل واحدة من الاختين للام كذلك * واضرب لكل واحدة من
 الاختين لغيرها اثنين في مائة وواحد وتسعين بخارج ثلاثمائة واثنان وثمانون
 اقسما على السبعة يخرج اربعة وسبعون واربعة اسباع * فلو كانت التركة مائة
 وواحد او تسعين لكان الجواب لكل منهم ماخرج له لكنهما ليست كذلك
 بل هي ثلاثة وستون وثلاثان * فلذلك تحتاج ان تقسم ماخرج لكل منهم على
 الثلاثة مخرج الاثنين فاقسم ماخرج لكل من الام وبنتيها هو سبعة وعشرون

وسبعان على الثلاثة يخرج تسعة دنانير وثلاثا سبع دينار وذلك حصّة الواحدة
من التركة * واقسم ما يخرج لكل واحدة من الاختين لغير ام وهو اربعة
وخمسون واربعة اسباع على الثلاثة يخرج لكل واحدة منها ثمانية عشر ديناراً
وسبع دينار وثلاث سبع دينار * واجمع الحصص بما علمت في جمع ما فيه
كسر يحسم ثلاثة وستون وثلاثان وهو التركة فالعمل صحيح * والطريق الثاني
ان تبسط ايضاً ما تصح منه المسألة من جنس الكسر او الكسور للتركة واقم
بسطة المسألة مقام المسألة كما اقامت بسطة التركة مقام التركة من غير احتياج
الى القسمة بعد ذلك على مقام كسر التركة فلو كانت التركة في المثال المذكور
وهو ام واختان لام واختان لغيرها اربعين ديناراً ونصفاً وثلاثاً وعملت
بهذا الطريق فابسط التركة واصل المسألة بفولها من جنس الكسر وذلك بان
تضرب كلاهما في مقام النصف والثالث وهو ستة يكون بسطة التركة مائتين
وخمسة واربعين وبسط المسألة اثنين واربعين * وبين البسطين موافقة
بالسبع فرد كلاهما الى وفقه واعتبر وفق كل منها كاصلة وكل العمل باحد
الوجه السابقة من غير ان تبسط سهام الورثة فما حصل فهو ما لكل وارث
من غير قسمة اخرى على مخرج الكسر * لانك لما بسطت السبعة وانتقلت الى
الاثنين والاربعين اغنى ذلك عن القسمة على مقام الكسر * فان عملت بالوجه
الاول فاضرب نهيب كل وارث من المسألة في وفق بسطة التركة وهو
خمسة وثلاثون واقسم الحاصل على وفق بسطة المسألة وهو ستة يحصل لكل
واحدة من الام وبناتها خمسة دنانير وخمسة اسداس دينار * ولكل واحدة
من الاختين لغير ام احد عشر ديناراً وثلاث ديناراً * واجمع الحصص الخمس

يجتمع اربعون ونصف وثلث فالعمل صحيح ويقاس عليه امثاله *
 (مهمة) يقع كثيرا ان التركة تكون جزءا من عقار ونحوه كجزء من دار
 او ضيقة او سيف او عبد مفردا كان البازء او ممتدا امتد النوع كشلاثة
 اخماس او مائة كشاف وربع * والطريق في قسمتها ان تحصل مخرج الكسر
 او المخرج العام للكسور الواقعة فيها او تجعله كانه اصل المسألة وتأخذ منه بسط
 ذلك الكسر بحسبه * فما كان فاقسمه على العدد الذي يصح منه مسألة الورثة
 فان صح قسمه بذلك المخرج هو المطلوب الذي تصح منه القسمة * وان لم يصح
 فاما ان يوافق واما ان يباين فان وافق مصحح القرينة فرد المصحح الى وفاقه
 واضربه في ذلك المخرج * وان باين فاضرب كل المصحح في المخرج فما كان في
 الباين فانه تصح المسألة * وما ضربته في المخرج من المصحح عند الباينة
 او وفاقه عند الموافقة فهو جزء السهم للمخرج * فان ضربته في البسط كان
 الحاصل حصة جميع الورثة * وان ضربته في الباقي من المخرج بعد البسط
 كانت الخارج حصة الشريك ان كان * واذا عرفت حصة جميع
 الورثة فاقسمها على المصحح يخرج جزء سهم المصحح فاضربه في
 حصة كل وارث من المصحح يظهر لك نصيبه في العقار ونحوه * واذا
 عرفت حصة الشريك فان كان واحدا او جماعة وانقسم على عددهم فذلك *
 والاحتجحت الى عمل كالتكسار على الروس وقد تقدم بيانه والامثلة غير
 خافية * وفي هذا كفاية للراغب والطالب ومن اراد الزيادة فعليه
 بالمطاولات * ولما فرغ المؤلف رحمه الله من تحرير هذا المتن المتكامل بهات
 هذا الفن ومقاصده * وانتهى ما اراد ايراده من عبون هذا العلم وغر

فوائد وفرائده قال بعد ذلك ذلك براءة للكتاب * واعلا ما بشاهد
 المقام * هذا ما يسر الله * اي سهل * املا * اي قوله ليكتب عنه *
 وهل الاشارة الى رسوم مسائل الكتاب او الى ما في الذهن فيه الخلاف
 المشهور المنقول عن السيد الجرجاني الى اقوال مبيعة * وجزم بتمين كونها
 لما في الذهن سواء. اتقدم المشار اليه كتابا او باخر * واصل وضع الاشارة
 للمحسوسات واستعمالها في غيرها كما سيجاز * ثم قال رحمه الله * وارجو
 من الله * الرجاء هو توقع الامر المحبوب * القبول * هو اخذ ما يهدي
 او يعطى والمقصود غايته وثمرته التي هي تجزيل الثواب وتعظيم الاجر
 على تاليف هذا الكتاب * وقد ظهرت والحمد لله علامات قبوله سبحانه
 ونسالي لهذا المؤلف المشتمل على غرر من شرائع دينه القويم * فانه قد انتشر
 في اسرع مدة في اقطار الارض وعم الانتفاع به واعتنى به العلماء والطلبة
 * وارجو من اهل العلم اصلاح الخطاء وابداله بالصواب * اصلاح
 الخطاء هو ابداله بالصواب فهو من عطف المرادف لافادة التوكيد وانما
 صنع المؤلف ما رايت وقرفامع الحق وانها ما للنفس وهذا هو شان الكمال
 من الرجال مع ان كتابه في غاية من التميز والتنقيح الا ماشاء عن سهو
 او غلط كاتب * والله ولي المؤمنين * اي متولى امورهم ولاية خاصة بهم
 * والحمد لله رب العالمين * تقدم الكلام على معنى الحمد اول الكتاب *
 والرب المالك والمدبر وله معاني اخبر يعرف من كتب اللغة * والبايعين
 جمع عالم بفتح الهمزة كما حقيقة الملامة الامير وغيره قالوا لان العالم وان كان
 يطلق على ما سوى الله يطلق ايضا على كل جنس وعلى كل صنف فيقال

عالم الحيوان وعالم الانسان وهكذا فيكون جمعه على عالمين بالا خلا في
 الثاني ويكون خاصا بالعقلاء اخذ امر الله لا يجمع بالرواوي النون الا العقلاء *
 نعم يمكن ان يقال انه غير مستوف للشروط لانه لا يجمع هذا الجمع الا ما كان
 علما او صفة والعالم ليس علما ولا صفة * على انه جرى في الكشف على كونه
 جمعا مستوفيا للشروط لان العالم في حتم السمة فانه علامة على وجود خالقه
 ﷺ وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم * تقدم في شرح الخطبة
 ايضا الكلام على معنى الصلاة والسلام ولفظ السيد والال والاصحاب فارجع
 اليه * وجمع المولف رحمه الله بين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في
 اول الكتاب وفي اخره كما ترى رجاء لقبول ما بينهما فان الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم مقبولة والله سبحانه وتعالى اكرم من ان يقبل الصلاتين
 ويرد ما بينهما * وهذا اخر ما يسره الله من الشرح على هذا المولف النافع *
 ولتغم هذا الشرح بخاتمة تشتمل على ثلاثة فصول *

الفصل الاول

في ذكر بعض المسائل الملقبات وهي كثيرة حتى قالوا لا حصر لها ولا حسم
 لا بوابها * وقد تقدم منها في الكتاب الفراءوان والمباهلة والنصيفتان والاكدرية
 والمشركة والدنارية الصفري والدنارية الكبرى وهي المسماة بالشاكية
 والركابية والعامرية وام الفروج والفراوتسمى بالمرأوية وام الفروج
 والمنبرية والمأمونية والخرقا والساوا والزبدات الاربع ومسالة الامتحان والناقصة
 ومسالة القضاة * ومن الملقبات ايضا الخزبة لقبت بذلك لان خزرة بن حبيب
 الزيات سئل عنها فاجاب باجوبة ثلاثة * وهي ثلاث جدات ام ام ام وام ام

اب وام ابى اب وثلاثة اخوات متفرقات ووجد ابواب * فعندنا مباشر
 الشافعية وكذا عند المالكية للجدتين السدس لسقوط الثالثة بالجد عندنا
 وكونها من ذوى الارحام عند المالكية والباقي بين الجد والشيقة والاخت
 للاب ارباعا تقيم الشيقة حصة الاخت للاب لان الباقي بعد سدس الجدتين
 وحصة الجد ون النصف فتصح من اثني عشر اختصارا لكل جدة من
 الاوليين سهم واحد وللجد خمسة وللشيقة خمسة ولا شيء للاخت للاب
 ولا للاخت الام * وعند الحنفية للجدتين المذكورتين السدس والباقي للجد
 وتصح من اثني عشر * وعند الحنابلة للجدات الثلاث السدس لكون الجد
 لا يحجب ام نفسه عندهم كما في باب الحجب والباقي للجد والاخت الشيقة
 وفاقا لنا وتصح عندهم من ستة وثلاثين لكل جدة سهمان وللجد خمسة عشر
 وللاخت الشيقة خمسة عشر * ومنها المبنات وهي ثلاث زوجات واربع
 اخوات لام وثمان اخوات لابوين اولاب اصلها اثني عشر وتعمل خمسة
 عشر وتصح منها الكل واحدة سهم واحد * ومنها عند المالكية ثلاث ملقات
 احدها المالكية لقيت بذلك نص الام مالك عليها يخصوصها * وهي زوج
 وام وجدواخوة لاب واخوة لام عند المالكية للزوج النصف وللأم السدس
 والباقي للجد ولا شيء للاخوة الجميع * اما الاخوة للام فلانهم معجوبون بالجد
 واما الاخوة للاب فلانه لو لم يكن الجد معهم لم يكن لهم شيء لان الاخوة للام
 حينئذ يستحقون الثلث وتسقط الاخوة للاب لا يستحق الفروض التركية
 فلم يكن حضوره معهم موجبا لهم شيئا لم يكن * وهي عند الحنفية كذلك جريا
 على قاعدتهم في حجب الاخوة مطلقا بالجد * واما عندنا وعند الحنابلة وابي

يوسف ومحمد للزوج النصف وللأم السدس وللجد السدس والباقي للأخوة
 للأب ولا شيء للأخوة للام اتفاقا والثانية هي شبه المالكية وهي إذا كان بدل
 الأخت للأب أخوة أشقاء والحكم فيها كالحكم في المالكية عندنا وعندهم فلا شيء
 للأشقاء ولا للأخوة من الأم عند المالكية أما الأخوة للام فلهبهم بالجد
 وأما الأشقاء فلا ينهم لا يرثون إلا من أجل قرابتهم بالأب وقرابة الأب ساقطة
 والجد قد حجب من كان من جهة الأم فلا شيء لهم منه أما عندنا وعند الحنابلة
 والخنفية فقد عرفت الحكم فيها من التي قبلها والثالثة هي عقرب تحت
 ظويرة وهي زوج وأم وأخت لأم وعاصب أقرت الأخت للام بينت
 للميت فعند المالكية تبطل للميت مسألان مسألة الانكار ومسألة الإقرار
 أما مسألة الانكار فمن ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللأخت
 للام السدس واحد ولا شيء للعاصب وأما مسألة الإقرار فمن اثني عشر
 للزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان وللأخت النصف ستة يبقى واحد
 للعاصب ثم بعد ذلك تجمع حصة البنت والعاصب وتجمع معها سبعة وتقسّم
 عليها نصيب الأخت المقررة من مسألة الانكار وهو واحد لا ينقسم فتعرب
 السبعة في مسألة الانكار وهي ستة تبلغ اثنين وأربعين فللزوج ثلاثة من
 مسألة الانكار في سبعة براءة عشرين وللأم اثنان من مسألة الانكار
 في سبعة بأربعة عشر وللأخت المقررة ستة والعاصب واحد أما عند الثلاثة
 فالأقارب باطلون لكون المقر غير جائز والله أعلم

❦ الفصل الثاني ❦

في ذكر شئ من متشابه النسب فعن ذلك رجلان كل منهما مالا آخر

صورتها تزوج كل منها ام الاخر فاولدها ابنا فكل منها عم الاخر لامه *
 رجلان كل منها خال الاخر * صورتهما ان ينكح كل من الرجلين بنت
 الاخر فيولد لكل منها ابن فكل من الابنين خال الاخر * رجلان كل منها
 ابن خال الاخر * صورتهما ان ينكح كل من الرجلين اخت الاخر فيولد لكل
 منها ابن فكل من الابنين ابن خال الاخر * رجلان احدهما عم الاخر
 والاخر خاله * صورتهما تزوج رجل بامرأة وتزوج ابنتهما فولد لكل واحد
 منها ابن فابن الاب عم ابن الابن وابن الابن خال ابن الاب * وقد ذكر هذه
 الصورة الحريرى رحمه الله في المقامة الخامسة عشر ملفزا بها اذا كان للرجل
 اخ شقيق وتأتى في الالغاز ان شاء الله * ولها صورتان ايضا احدهما ان
 يتزوج ابوابي زيد باخته من امه فتلد ابنا فهو عم زيد وزيد خاله * والثانية
 ان يتزوج اخو زيد من ابيه امه فتلد ابنا فهو خال زيد وزيد عمه ويلفزا بها
 في الميراث كما ياتي ومنها ان يقول شخص لى عمه وانا عمها لى خالة وانا
 خالها **فاما قوله** لى عمه وانا عمها فان اخاه من امه تزوج ام ابيه فاولدها بنتا فهذه
 البنت **هى** اخت ابيه فهى عمته وهى بنت اخيه فهو عمها * واما قوله لى خالة
 وانا خالها فان اباهم تزوج اخته من ابيه فاولدها بنتا فهذه البنت هى اخت
 امه فهى خالته وهى بنت اخته فهو خالها * وقد سئل عنها الامام الشافعى
 رحمه الله بايات نظم السائل فقال *

فلى عمه وانا عمها * ولى خالة وانا خالها
 فاما التى انا عم لها * فانت ابى امه امها
 ابوها اخى واخوها ابى * ولى خالة وكذا حكمها

فأين الفقيه الذي عنده * فنون الفرائض أو علمها

يبين لنا نسبنا صالحا * ويكشف للنفس عن غيبها

فاجابه الامام الشافعي رضي الله عنه فقال

ايا سا يلي عن عمه وهو عمها * وعن خالة يدعي شفاها بغيرها

الا فاستمع مني جوابا محققا * وأصغ الي ما قلت في شرح حالها

اخ لك من ام وام لو والد * تزوجها من قومها ورجلها

فجاءت بينت وهي عمك التي * تناد بك عني في صحيح مقالها

ووالد ام ثم اخت لو والد * تزوجها مستحسنا لجمالها

فجاءت بينت وهي خالتك التي * تناد بك خالافي فصيح مقالها

فهذا هو الايضاح عما سألته * وكشف لفتيا الشكليات في سؤالها

ولو كان المولود في الصورتين ذكر الكان المولود مع المتكلم كل منهما عم الاخر في

الصورة الاولى وخال الاخر في الصورة الثانية * وقيل ان رجلا دفع رقعة الى

الامام الشافعي رحمه الله فيها

رجل مات وخلي رجلا * ابن عم ابن اخي عم ابيه

فكتب الامام الشافعي رحمه الله في اسفلها *

صار مال المتوفى كاملا * بما يجتمع القول لامرته فيه

للذي يخبر به عنه انه * ابن عم ابن اخي عم ابيه

وذلك لان ابن اخي عم الاب هو الاب فان ابن عمه هو ابن عم الاب ويقرّب

من هذا قول القائل ورث من الميت خال ابن عمته دون اخيه من الابوين لان

خال ابن العمه هو الاب والاعمام والمراد هنا الاب كما مر انفاه وقول القائل

ورث من الميت عمه ابن خاله ذون الجدة لانها هي الام كما ذكرنا من المسائل
التي قال عنها الشافعي ابو يوسف ومحمد بن الحسن بن علي بن الرشد قولا لها امرأتان
التي ابرجها لئن فقالا لغيرهما بابنينا وذا وجينا وذا ابوي وذا وجينا فاجابهما رحمهم الله
بقوله رجلان تزوج كل منهما ام الاخر * ومن ذلك رجل ابوه خاله وامه
عمته وليس اشبهه ولا لنكاح مجوس * وصورتها ان يتزوج رجل امرأة مجهولة
النسب فيسلمتها ابو الزوج فيثبت نسبها ويكذب به الابن فيحوز له اعتدامة
النكاح وتلك منه ولد الفيل يكون ابوه خاله وليكون امه عمته وبقي من هذا الباب
صور و امثلة كثيرة مذكورة في المطولات *

الفصل الثالث

في لبذة من الغار الفرائض وهي كثيرة جند او انما يوثق بها التسميد الاذهان
واعمال الفكر فيها التمرين على فروع هذا الفن * فمن ذلك رجل قال لقوم
يقنعتموني بتركه لا تبأوا فان لي زوجة غايبه فان كانت حية ورثت هي
ولم يرني ان كانت ميتة ورثت انا معكم * صورتها امرأة خلفت اما واختين
مشتبهتين واحال ابنتهما وجالماختها لاهما وهي الغايبه * ولو قال ان كانت حية
ورثت وورثت وان كانت ميتة لم ارث فهذا ابن عم الميتة * تزوج ابنتها الغايبه
والى زوجها واما واخ من ام * ومن ذلك رجل له اخ شقيق فوراثة اخو زوجته
من امه اذن اخيه الشقيق وهي التي ذكرها الحريري رحمه الله كما تقدمت
الاشارة اليها بقوله *

ايها العالم النقيه الذي فا * في ذكاء فانه من شبيه
افتنا في قضية حاد عنها * كل فاض وخاد كل فقه

رجل مات عن اخ مسلم * سر نقي من امه وابيه
وله زوجة لها ايها الحبيب * خالص بلا تمويه
فقوت فرضها وحاز اخوها * ما تبقى بالارث دون اخيه
فاشفنا بالجواب عما سألنا * فهو نص لا خلف يوجد فيه
واجاب عنها بقوله

قل لمن يلغز المسائل اني * كاشف سرها الذي تخفيه
ان ذاك الميت الذي قدم الشر * ع اخا عرسه على ابن ابيه
رجل زوج ابنه عن رضاه * بحماة له ولا غرو فيه
ثم مات ابنه وقد عاقت منه * نجسات با بن بسرذويه
فهو ابن ابنه بغير مرأه * واخوه عرسه بلا تمويه
وابن الابن الصريح ادنى الى الجد * واولى بارثه من اخيه
فلذ احين مات او جب لازو * حبة ثمن التراث تستوفيه
وحوى ابن ابنه الذى هو فى الحكيم * اخوها من امها باقبيه
وتغلى الاخ الشقيق من الار * ث وقلنا يكفيك ان تنكبته
هاك منى الفتيا الذى يحتذ بها * كل قاض يقضى وكل قاضي
وتقريب هذا اللغزان نقول رجل وابنه وامرأة وابنتها فتزوج الرجل
البنت والابن الام فمات الابن والام حامل منه فوضعت غلاما فهو ابن
ابن الرجل واخو الزوجة لامها ثم مات الرجل وترك اخا شقيقا فوراثة
زوجته الثمن واخوها الباقي لانه ابن ابن الميت وهو يحجب الاخ كما كان يحجبه
الابن لو كان حيا ومن هذا قول الشاعر *

وقا ثلة اوص الله افة فاني * اري الموت قد حطت عليك ركائبه
 فقلت وقدر اع الفوا دمقالها * وضاعت به خوف الحمام مذاهبه
 لك الثمن ان كانت وفاتي فريضة * وسائر ما يبقى فصولك صاحبه
 والمتقدم بالسؤال عن هذه المسألة عبد الملك بن مروان وذلك انه وقف
 رجل فقال يا امير المؤمنين اني تزوجت امرأة وزوجت ابني من امها
 فامد دنا بشيئ نستعين به فقال ان انت اخبرتنني كيف يدعوا بن كل واحد
 منكما ابن صاحبه فاننا نر فذك والا لا اعطيك شيئا * فقال له الرجل سل قبل
 ذلك كاتبك وصاحب شرطتك فان اجابا فاعطيه لي اذ فعه لهما والا فاننا
 اعذر فسالهما فلم يعرفاه * فابتنه فابتنه من اخر الصفوف فقال له ان
 اخبرتك اعطيتني ما ذكرت للسائل فقال له نعم فقال ابن الاب عم ابن الابن
 وابن الابن خال ابن الاب فوصله * وهذا اخف امرا في الظاهر من
 التوارث الذي فرض واشكل في المعنى * ومن ذلك لو قالت امرأة لقوم
 يفتهمون ما لا لا تعبوا فاني حبل فان ولدت ذكر او رث وان ولدت انثى
 لم ترث وان ولدت ذكر او انثى ورث الذي ذكر دون الانثى * فهذه زوجة
 محاصب سوى الاب والابن وابن الابن * ولو قالت ان ولدت ذكر او رث
 وان ولدت انثى لم ترث وان ولدت ذكر او انثى ورثا فهذه زوجة الاب
 * معاشقة فتان او زوجة الابن ومعها بنتان * ولو قالت ان ولدت ذكر لم يرث
 وان ولدت انثى لم ترث وان ولدتها ورثا فهي زوجة ابني الميت وقد مات
 ابوه قبله والورثة ام وجد وشقيقة * وهي مختصرة زيدا اذا كان المولود انثى
 واحدة وقد سبق ذكرها في باب الجد والاخوة * ولو قالت ان ولدت

ذكر الميراث وان ولدت انثى ورثت وان ولدتها لم ير فاما في زوجة ابني الميتة
والورثة زوج وام واخوان لام او هي زوجة ابن الميتة وقد تركت زوجا
وابوين وبنتا ولو قالت ان ولدت ذكرا ورثت وورثت وان ولدت انثى
لم ترث ولم ارث فهي بنت ابن الميت وزوجة ابن ابن له اخر وهالك بنتا
صلب * ولو قالت ان ولدت ذكر الميراث ولم ارث وان ولدت انثى ورثت
وان استقطت ميتا ورثت فهي بنت ابن ابن الميت وزوجة ابن ابن اخر وقد
اث والورثة الظاهرون زوج وابوان وبنت * ولو قالت ان ولدت ذكرا
فلي الثمن والباقي له وان ولدت انثى فالثركة بيني وبينها سواء وان استقطت
ميتا فالثركة كلها لي * فهذه امرأة اعتقت عبدا ثم تزوجته فحملت منه ثم مات
عنها ولا وارث له غيرها وغير حملها ومن ذلك رجل له عم وحال فورثه
الحال دون العم وهي ان يكون الحال ابن اخي الميت لانيه كما تقدم تهنويه
في متشابه النسب في رجلين احداهما عم الاخر والاخر خاله * فلو
خلف الميت مع هذا الحال الذي هو ابن اخيه عم ارث خاله لانه ابن
اخيه لانيه دون عمه * ومن ذلك ميت خلف خمسة عشر ذكرا والاو ارث
له غيرهم فاخذ خمسة سدس المال وخمسة ثلثه وخمسة نصفه * واقسم كل
فريق نصيبهم بالسوية وقد افترت بها لفظ البعض الاخوان فقلت

اسأل ارباب الفرائض والاولى * عليهم مدار الحكم في كل قسمة
لقد مات ذو مال وخلف خمسة * ذكورا وايضا خمسة ثلث وخمسة
فاخرج منهم خمسة سدس ماله * واخرج ثلثا خمسة دون مائة
واللخمسة البساقين نصف مكمّل * كل فريق حقايم بالسوية

وصورتها ان تزوج امرأة رجلا وتلد منه ولدا ثم تزوج باخيه لايه
وله خمسة اولاد ذكور ولدت منه مثلهم ثم مات زوجها فتزوجت
باجني فولدت منه خمسة ذكور ايضا ثم مات ولدها الاول بعد موتها فللمه
الذين هم اولاد الاجني واخوة الميت لاه سدس * وللخمس الذين هم اولاد
عمه من اجنية ثلث * وللخمس الذين هم اولاد عمه واخوته لاه نصف
نصف من ثلاثين * ومن ذلك ثلاثة اخوة اشقاء ورثوا ميتا فاخذ احدهم ثلثي
المال واخذ الاخران ثلثه * وقد نظمه بعضهم فقال

ثلاثة اخوة لاي وام * وكاهم الي خير فقير

فماز الاكبر ان الثلث منها * وبقي المال احرزه الصغير

فهو لاه ثلاثة اخوة لايون اصغرهم زوج ابنت عمهم الموروثة له ثلثان ولها
الثلث * ومن ذلك ما لو قيل اخوات شقيقان ورثاها لكفا فاخذ
احدهما ثلاثة ارباع التركة والاخر الربع الباقي فقل هذه امرأة تركت ابني
عمها **احدهما** زوجها هو لوقيل رجلان ورثاها لكفا فاخذ احدهما الثلثين والاخر
الثلث فقل هذه امرأة تركت ابني عمها احدهما زوجها والاخر اخوها لاهما
هو لوقيل امرأة وزوجها اخذ اثنان ارباع التركة واخرى وزوجها اخذا
الربيع فقل للميت اخب لاي واخيت لاه وابنا عم احدهما اخ لاه والذي هو اخ
لاه زوج الاخت للاب والاخر زوج الاخت للام فللاخت من الاب
النصف وللأخ من الام السدس وللأخت من الام السدس والباقي بين ابني الهم
هو لوقيل رجل وزوجته اقتسما ميراثا فاصاب المرأة ثلاثة ارباعه والرجل ربعه
فقل هو رجل زوج اخاه لاه باخته لايه ثم مات عنها فالتركة بينهما على

اربعة بالفرض والرد لاخته ثلاثة ولاخيه واحد ورجل و بنته و ثاثة نصفين
صورتها ماتت عن زوج هو ابن عم و بنت منه * امرأة و ابنها و ثاثة مال ميت
نصفين فقل رجل مات عن بنته فله النصف و ابن اخيه وهو ابنها فله النصف
الباقى بالعصوبة * ولهذه المسألة عنى الشاعر بقوله *

سالت الفارضين بكل ارض * بما يفتون في ذكر و امه
قد اقسما بحق مال ميت * على نصفين و انتفعا بقسمه
له نصف و حق الام نصف * فنا خذا منه سها كسومه
و باب الالفا ز باب واسع * و الكلام عليها في المطولات شائع ذائع *
والحمد لله على نعمه التى لا تحصر ولا تحصى * و مواهبه التى تبجل على الحد
والاستقصا * و صلى الله على سيدنا محمد و آله و صحبه و سلم تسليما كثيرا *

قال جامعه

كان الله له * و ختم بالصالحات عمله * هذا اخر ما يسره بعض جوده
العزى الحكيم * و منتهى ما فتح به من الشرح على ذلك الكتاب الكريم :-
والامل فيمن اطالع من اهل العلم على عباراته * و امن النظر في فحوى معنونه
واشاراته * ان يصحح عما فيه من ضعف التركيب و نقص التحصيل * و يصحح
ما وجد من الخلل غير قابل للتأويل * فالى متطفل على موائد هذا الموضوع
الخطير * و الانسان من حيث هو مظنة التصور و التقصير * لاسيما و قد كان
جمعه حال تراكم غيوم العموم * و تراحم جيوش العموم * بسبب هجرتى عن
السكن و البلاد * لتواتر اذيات الاجناد و الحساد * فعسى ان يكون ذلك
ترجيحا في ميزان الحسنات * و تكفير للمساف من السيئات * و بالله و حده

استنصر واستجير * وهو نعم المولى ونعم النصير * وقد كان الشروع في جمع
هذا الشرح المبارك في فواتح شهر جمادى الآخرة من سنة ١٣٠٥ خمس
بعد الثلاثمائة والالف من الهجرة النبوية * وكان الفراغ من تأليفه ونحريه
في آخر شهر رجب الاصب من السنة المذكورة * والحمد لله على التمام * ما ذكر
صوب غام *

تقريظ وتاريخ

للهامة الاديب * والجحججاج الاريب * رب التحرير والتحرير * الشيخ
ابي بكر بن محمد عارف خوقير * المكي الكتيبي اطال الله بقاءه *
الحمد لله وارث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين * الذي من بفتوحاته على
المجاهدين * فقرر واتقرر بالمباحث في الدين * وبينوا فرائضه اتم تبين *
وكيف لا وهم ورثة الانبياء والمرسلين * صلى الله على نبينا وعليهم اجمعين *
وعلى آل الطيبين الاطهار * والصوب الاشداء على الكفار * وتابعهم
يا حسن الله يوم الدين *

اما بعد * فان من اجل الموم قد را * وارفعها بين الانام ذكرا
* علم الفرائض الذي نوه الله بنفعه في شريف خطابه * حيث تولى
تفصيله وتقسيمه في محكم كتابه * وجاءت في فضله والحث عليه
احاديث كثيرة * اضواء من شمس الظهيرة * وردت بطرق ووجوه
نثرى * وكفى بذلك فخر * وقد الف فيه العلماء قدما وحديثا * وساروا
في مسالكه سير احتيا * فمنهم من اطال الكلام * وقسم الاقسام * ومنهم

من اقصر * واوجز واخصر * وان من احسن ما ألف فيه ترتيبا ووضعا *
وان من ما صنف فيه تهذيبا وجمعا *

كتاب فتوحات الباعث بشرح تقرير المباحث *

لفخر السادة القلوب * وطراز العصا بركة المشايخ * فخر الدين
والدين * مولا السيد ابى بكر بن عبد الرحمن بن شهاب الدين * فانه
شرح ذلك الكتاب المختصر اى شرح * وبنى له صرحا اى شرح * خلد به
ذكره ورفع به قدره * جمع فيه ما ليس في غيره من النكت والغرائب *
واستقصى فيه ذكر الخلاف بين الاربعة المذاهب * واستوفى فيه الكلام
على احكام ذوى الارحام * بمبارات تسيل رقة ولطائفه * وقبس رشاقة
وظرافته * الطيف من التسميم اذ اسرى * وارق من الزلال اذ اجري *
فاجدر به ان يكتب بما الميون على صفحات الخرد ودهويل على قلوب الخزون
في مطالع السعود * ولذلك رغب في طبعه * وتعميم نفعه * ارباب الهمة
والحمية * اعضاء شركته الخيرية * وسبقوا الكمال الى هذه المزية * والبركة
الطابع * في احسن وضع * ارحه خادم العلماء بهذه الايات *

هنا * رسم جميع البلاد * وبشرى تجدد في كل ناد
بطبع الكتاب النفيس الجدير * بالحفظ والنقل والاعتماد
كتاب الفتوحات انعم بما * يقال به الفرضي المراد
كتاب يحمل عرى المشكلات * ويهدي القوي سبيل الرشاد
يصير به ما هو اكامل * مطالعه المبتدئ اويكاد

ابان المعاني بحسن البيان * و ذال مستصمبات الفباد
ولم لا و جا معه جامع ال * فمضا ئل والمشمخر العباد
ابوالمرتضى ابن الشهاب سلا * لة العترة النرواري الزناد
فلان زال يعل منار العلو * م بالسعي والجد والاجتهاد
واحيث انتهى الطبع ارضته * بطبع الفتوحات نفع العباد

٥١٣١٧

﴿ خاتمة الطبع ﴾

حمد الله سبحانه اجل ما يمنحه العبد من الفتوحات * وشكره تعالى افضل
ما يتقرب به من الفرائض الواجبات * ثم اهداء نوافح عهدهم السلام *
الحمد لله الذي جعل في سبيل الله سبلين وخير الانام * ثم الى ارواح الوارثين مصون
السمواري * واصحابه الاجلة الكرام وانصاره * اما بعد فيقول الراجي اظن الله
الحقني بن الحسين بن احمد الحنفي * قد فرغنا بهون الله تعالى وتوفيقه * من
منهج كتاب الفتوحات وتبليغه * لاولانا السيد ابى بكر بن عبد الرحمن بن
مقشع بن الدين العلوي الحسيني نفع الله به * وقد بذلنا الجهد في مقابلته
على الاصل وتصحيحه * وتبيين ما يلزم من بيان رسمه ونوضيحه * مع ملاحظة
الموافك كان الله له قبل الطبع سطور الصفحات * وارشاده الى اصلاح ما
فرط عن السهو والذهول من النماط * حتى برزت صفائفه وهي في برود
الصحة والضبط رافله * وبزغت شمسه من افق الطبع الانم اعلى الدوام
غير آفله * فدوئك سقراتنا فسمه المتناقصون * وروضايتنزه * في حادثة

الطالبون وقد بدر من افق دار الطباعة بدره * وسطع من غير عباراته
في صحائف اوراقه نشره * في ايام الملك المشهد معالم الدين * والظل الظليل
للاسلام والمسلمين رافع الوية العلم والعدل وقامع شوكة الجور والجهل
السلطان الجواد الباذل * وبحر الجود الذي ليس له ساحل * ملك السلطنة
الاصفيه * امير اقطار الممالك الذكينة الهنديه * مظفر الممالك فتح جنك
نظام الدوله نظام الملك آصفجاه مير محبوب عليخان بهادر لا برحت شمس
دولته شارقه * ورايات نصيره خافقه *

وكان ذلك بمطبعة دائرة المعارف النظامية الزاهرة * بمحرو من دار السلطنة

مدينة حيدر اباد العامره * خميس خلت من شهر رمضان المعظم

من السنة السابعة عشر بعد الالف والثلاثمئة * من شجرة

من انتخبه الله من خير فئه * كتب ذلك

حسن بن احمد الحنفي مدير المطبعة

النظامية كان الله له * وختم

بالصالحات عمله

آمين

❖ فهرست الاغلاط الواقعة في طبع الفتوحات للسيد ابن شهاب ❖

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢٢	١٤	من عدمه	ومن عدمه
٢٧	١٩	واذ	واذا
٣٢	٠٤	ثلاث	ثلاث
٦٠	٠٨	مع وبت	مع بت
٦٥	١١	والاشقا	اولا لثقا
٧٢	١٧	ويكون	او يكون
٧٦	٢٠	الان	لان
٨٢	١٤	بناتها	تبايتها
٩١	١٨	المتقى	المتقى
٩٥	٠٢	انان	اثنان
١٠٠	١٨	بان	ان
١٠٣	١٢	واذ	واذا
١١٦	١٩	ايحصل	يحصل
١١٧	١٣	بينها	بينها
١٢٣	١٤	فمسئلة	فمسئلته
٢٠٣	٠٢	داخلين	داخلون
٢١٨	٢٠	عند	وعند
٢٢٤	١٢	الصالح	الصالح
٢٤٨	١٨	ثمان وها	اثنان وها
٢٥٦	١٨	جائز	جائز

فهرست كتاب الفتوحات للسيد ابن شهاب

رقم	مضمون	رقم	مضمون
٠٠٣	خطبة الكتاب	١٦٦	باب ميراث الخثر والمفقود والحدل
٠٠٤	الكلام على اسم الله وما جاءه	١٧٥	فصل في ارث المفقود
٠١٤	باب علم الفرائض الخ	١٨١	فصل في ارث الحدل
٠٤٠	باب الفروض المقدرة في كتاب الله	١٨٩	فصل في ارث الغر في وثقوهم
٠٥٣	باب في العصة	١٩١	باب في الرد
٠٦٤	المسئلة المشتركة	٢٠٠	باب في ذوي الارحام
٠٦٧	باب الاجب	٢٠٤	الكلام على مذنب اهل النزيل
٠٧٦	باب في الجد والاختوة	٢١٢	الكلام على مذنب اهل القرا به
٠٨٦	الاكدرية	٢٢٤	باب في تسعة اشركات
٠٨٨	باب في الارث بالولاء	٢٥٤	انتهاء المتن
٠٩٤	باب في الحساب واهول المسائل	١٠٠	خاتمة الشرح وفيها ثلاثة فصول
١٠٥	باب في التماثل والتداخل والتوافق	١٠٠	الفصل الاول في الملتببات
	والتيابن	٢٥٦	الفصل الثاني في مشابه النصب
١٠٨	باب في تصحيح المسائل	٢٥٦	الفصل الثالث في الانفاذ
١٢٨	باب في المناصحات	٢٦٤	رأعة التمام

CALL No.

۲۹۷۳۳۴

ACC. NO. ۱۸۵۹۴

AUTHOR

TITLE

فتوحات الباعث مشرح تقي الدين

Class

Class No. ۲۹۷۳۳۴

Acc. No. ۱۸۵۹۴

Book No. ۱۹۴

Aut

Author

Titl

فتوحات الباعث مشرح تقي الدين

Borrower's No.	Issue Date	Borrower's No.	Issue Date



MAULANA AZAD LIBRARY ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY

RULES:-

1. The book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of Re. 1.00 per volume per day shall be charged for text-books and 10 Paise per volume per day for general books kept over-due.